المركب

إذا كانت الحروب تتولد في عقول البشر
ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الثمن ٢٠٠ أوقية

24 أكتوبر ٢٠٠٠

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

اخبار المنظمات :

رسالة المدير العام لليونسكو بمناسبة اليوم العالمي للتسامح

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمكتبات المدرسية

الجديد في مطبوعات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

المحور الثقافي :

صالح ولد عبد الوهاب حياته و آثاره

أعلام الامكنة والأشخاص في الشعر العربي الشنقيطي

لمحة عن الطرق الصوفية في موريتانيا

المنطق بين رفض الفقهاء واقبال الفلاسفة ومعارضة النحاة

المحور التربوي

ديداكتيك الرياضيات، منطلقاته واهتماماته

المحور العلمي

التحولات المجالية والاقتصادية في ولاية الترارزة

المدير الناشر: اعلي ولد ببوط

لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

المركب الثقافي

العدد: 24

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

المدير الناشر:
الاستاذ اعلي ولد ببوط
رئيس التحرير:
محمد الامين ولد المنير
المدير الفني:
محمد ولد محمدن بن احظانا
المدر المنتدب للقسم الفرنسي:
امبارك ولد بيروك
يساعده:
أحمد ولد الشيخ
سكرتير التحرير:
أحمد جدو ولد محمد
مصلحة المتابعة والاشتراكات:
المسؤول: سليمان ولد محمد بونا
محمد ولد اعمر ابـــــال
عبد الرحمن ولد محمد الحافظ
المحررون:
الشيخ المعلوم ولد محمد سالم
مريم بنت بكـــر
محمد ولد محمد فال
محمد الأمين ولد المنيـــر
محمد, م, ولد احظانا
احمد جدو ولد محمد

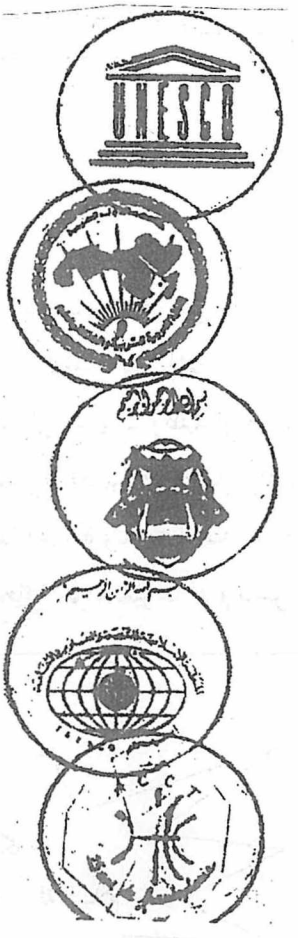

طبع وإخـــراج: اللجنة الـــوطنيـــــة
سحب: المطبـــعـــة الـــوطنيـــة
IMP. EXPRESانواكشوط

الموكب الثقافي

ص.ب: 5115 – هاتف: 254803 (222
فاكس: 252802 – المقر: انواكشوط
حي: ف 83 الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تنبيـــــه:

- الآراء المنشورة على صفحات المجلة لا تلزمها ولا تعبر عن رأيها بالضرورة؛
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والإبداعات الجادة باللغتين العربية والفرنسية التي لم تنشر سابقا في مجلات أو نشريات وطنية أو دولية على أن تخضع البحوث والدراسات للشروط العلمية في التوثيق والمنهج؛
- تلتزم المجلة بنشر ما أجازته لجنة القراءة وتعويضه عند نشره؛
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

اليونسكو:
سنة 2000، سنة لثقافة السلام

فهـــرست المـــواضيـــع

الافتتاحية	
رسالة من المدير العام لليونسكو بمناسبة اليوم العالمي للتسامح	1
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمكتبات المدرسية	2
الجديد في مطبوعات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة	4
صالح ولد عبد الوهاب: حياته وآثاره	6
الفقيد محمد المصطفى ولد الندى الأستاذ الأديب والباحث	11
أعلام الأمكنة والأشخاص في الشعر العربي الشنقيطي	14
واقع التراث الموريتاني	19
الثقافة العربية الإفريقية (تبادل التأثيرات)	25
البعد الاجتماعي في النوازل الشنقيطي – ملاحظة في النظر الفقهي عند علماء القرنين 13 و14 هجريين	28
البعد التاريخي للهوية العربية الإفريقية	34
لمحة عن الطرق الصوفية في موريتانيا	38
المجتمع الموريتاني التقليدي: السلطات الزمنية والإيديولوجية، أية علاقة؟	42
المنطق بين رفض الفقهاء وإقبال الفلاسفة ومعارضة النحاة	46
المسرح الموريتاني: الواقع والآفاق	54
تدريس المواد العلمية الحديثة ضرورة لاستمرارية المحظرة	59
ديداكتيك الرياضيات منطلقاته واهتماماته	60
عوائق البحث العلمي والدرس الفلسفي في موريتانيا	65
التحولات المجالية والاقتصادية في ولاية الترارزة	71
	74

الافتتاحية

احتفلت موريتانيا في 28 نوفمبر بعيد الاستقلال الوطني الأربعين، وإنها لفرصة سعيدة لتهنئة الشعب الموريتاني والقيادة الوطنية. وهي كذلك مناسبة للتذكير بالإنجازات الواسعة التي تحققت في مجالات التهذيب والقضاء على الأمية.

لقد ولى الزمان الذي كانت تعتبر فيه المدرسة وسطا للضياع الثقافي، حيث كانت بعض المجموعات التقليدية تخبئ أبناءها، وتتفنن في اخفائهم حتى لا يلتحقوا بالمقاعد الدراسية.

واليوم فإن 97% من الأطفال البالغين سن التمدرس يلتحقون بالمدارس. وقد كانت هذه النسبة بعيدة المنال حتى على مستوى التخيل، وهي بذلك نسبة تثير إعجاب وغيرة بلدان أقدم في مجال التمدرس. وبعد القفزة الكمية فإننا قد بدأنا نتجه اليوم نحو التحسين الكيفي. ويهدف الإصلاح الذي طبق أخيرا إلى دعم شيوع المواد العلمية وتعلم اللغات الأجنبية، وهي إحدى تحديات الحداثة التي سيسهل رفعها مهمة ولوج قرن العولمة على شبابنا.

ولكن الآمال المعقودة على التهذيب لا تقتصر فقط على جيل المدارس بل إنها تستهدف أيضا الكبار، وتمثل ذلك في إنشاء كتابة دولة لمحاربة الأمية منذ ما يزيد على خمسة عشر سنة، مما أعطى دفعة نوعية للقضاء على الجهل.

وتدخل حملة المعرفة للجميع، التي انطلقت بمبادرة من السيد رئيس الدولة نفسه، وتحظى بدعم كل القوى السياسية والمجتمع المدني، في هذا السياق، وهي حملة بدأت تؤتي أكلها.

ولا نشك أن السنوات الأخيرة شهدت نقلة اقتصادية واجتماعية نوعية، ساعدت في انتقال المجتمع من طابعه البدوي القديم إلى الحداثة، وتظل الثقافة والتربية بالنسبة لنا، المقياس الأكثر دقة لسلامة مجتمع ما.

وفي هذا المجال فإن كل الموريتانيين يمكن أن يفخروا بالإنجازات التي تحققت. إن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم لم تدخر أي جهد من أجل المساهمة المخلصة في إنجاز صرح الثقافة والتنمية، فبدعم من المنظمات التي نقوم برعاية التنسيق معها (اليونسكو – الآلكسو – الإيسيسكو – ووكالة الافرانكفونية) قمنا بحملات واسعة، ونظمنا وشاركنا في العديد من الملتقيات وقدمنا الدعم بخصوص كثير من المشاريع الثقافية، وكنا دائما القناة الأمينة للتواصل بين السلطات العمومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية من جهة، والهيئات الدولية من جهة أخرى.

إن مجلة الموكب الثقافي التي بين أيديكم تعتبر صدى لبعض أنشطتنا وأنشطة المنظمات الثقافية الدولية، ولكنها أيضا فضاء لثقافة وتفكير المثقفين.

ولا يفوتنا هنا في الذكرى الأربعين لعيد استقلالنا الوطني، التي تصادف بداية قرن جديد، أن نهنئ السلطات العمومية الموريتانية، والهيئات الدولية المهتمة بالثقافة والتربية، والمنظمات الثقافية غير الحكومية، وكل الطبقة المثقفة فينا؛ على جسامة المنجزات المتحققة. وليس هذا إلا سببا إضافيا لبذل المزيد من المجهودات في سبيل تحقيق ثورة ثقافية وتهذيبية لشعبنا.

اعلي ولد بيوط

رسالة من المدير العام لليونسكو بمناسبة اليوم الدولي للتسامح

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2000

"الرحمة فضيلة بلا حدود" هذا ما قاله مرة أعظم شعراء الانجليزية. ولكن الحقيقة المؤلمة، ولا سيما في أوقاتنا العصيبة هذه، هي أن فضيلة الرحمة الثمينة هذه غالبا ما تتعرض لضغوط هائلة في العديد من أصقاع العالم. وهذا أيضا هو واقع حال بالنسبة لقريتنا، أي فضيلة التسامح. وكلنا يعرف جيدا أن الرحمة والتسامح يتطلبان عزيمة قوية، وجهدا واعيا للفكر كي يتمثل مشاعر الآخرين وأفكارهم وقيمهم وطروحاتهم ويتغلغل فيها بعمق.

إن الحرب إنما تزدهر بانعدام التسامح؛ وأما السلام فإنما يقوم على نقيض ذلك. ولهذا السبب فإن منظومة الأمم المتحدة، وبضمنها اليونسكو، تحتفل باليوم الدولي للتسامح في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1995 بإصدار "إعلان المبادئ بشأن التسامح" الذي يرمز إلى مساعيها وجهودها المشتركة لتحويل المثل العليا إلى واقع ملموس من خلال تشريعات مدروسة وإجراءات تربوية معدة بكل عناية. إن السعي إلى تحقيق السلام، وهو المهمة المركزية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، إنما يقوم على التسامح. ولكن من المؤسف أنه على نقيض قول الشاعر فإن الرحمة والتسامح ينزلان "كالطل من السماء"، بل يتطلبان عملا شاقا قوامه التربية والحوار.

ونحن لا نفهم التسامح بمعناه السلبي، أي اللامبالاة المتعالية إزاء الآخرين، بل على العكس، فإننا ننظر إلى التسامح بوصفه سعي العقل البشري لفهم الآخر، ومن ثم الكشف عن الروابط الأخلاقية المشتركة أو العمل على إقامتها. فمن المسلم به أن الأحكام المسبقة والضغائن والمخاوف المتراكمة، والتي يغذيها جهل الناس بعضهم لبعض، تشكل منابت للحروب. وإن إزالة الارتياب الحذر فيما بيننا وزيادة فهم كل منا لثقافات الآخرين وتطلعاتهم هما السبيل لمساعدتنا على تعلم التعاطف فيما بيننا وتمهيد الطريق لإقامة السلام الدائم.

هذه هي الأهداف المعلنة والقوة الدافعة لمهمة اليونسكو التربوية على الصعيد العالمي وعلى كافة المستويات.

وهذا هو فحوى التزام اليونسكو بالإسهام في صون عيون التراث الإنساني في كافة القارات وإتاحة الاشتراك فيه للجميع. وهذه هي الدعائم التي تقوم عليها جهودنا لاستكشاف المسارات المشتركة للعلوم في المستقبل. وهذه هي، في نهاية الأمر، مهمة اليونسكو: أي تعزيز وعينا جميعا بكل ما هو مشترك بيننا.

لقد خصصت الأمم المتحدة السنة القادمة لموضوع "الحوار بين الثقافات"، وهي طريقة اخرى للتأكيد على فضائل الاستكشاف والتبادل في الميدان الثقافي. وإننا نحث الأمم والأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، على المشاركة في حوار يتسم بالتقدير والاحترام المتبادل.

وهذا هو حقا نوع التسامح العالمي الذي تروج له اليونسكو وتحتفل به في هذا اليوم.

كويشرو ماتسورا

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمكتبة المدرسية

الشيخ المعلوم ولد محمد سالم
اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

تعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جاهدة على مستويات عدة ومنذ سنين عديدة لتسيير انخراط المكتبات العربية في مجمع المعلومات والاستفادة، مما تتيحه شبكة الانترنت من خدمات لفائدة التربية والتكوين في الوسط المدرسي.

وفي اطار برنامج المنظمة للنهوض بقطاع المكتبات المدرسية في الوطن العربي، عقدت في نوفمبر 1998 ندوة المكتبات المدرسية ودورها المستقبلي في المجال التربوي الثقافي، وقد جمعت التقارير والتوصيات والبحوث المقدمة إلى هذه الندوة المتميزة في مجلد يضم 463 صفحة صدر سنة 2000 عن ادارة التوثيق والمعلومات.

وقد شارك في هذه الندوة ممثلون عن ثمانية عشر دولة عربية حول موضوعات مختلفة تتصل بتطوير خدمات المكتبة المدرسية وتنمية انشطتها وتنويعها لتكون جوهر العملية التربوية والتعلم الذاتي، وذلك ضمن نظرة مستقبلية متقدمة لوظيفة مدرسة الغد التي ينتظر منها ان تتخلى عن طريقة التلقين والحفظ وتتبنى طريقة تعود الطالب على تعليم نفسه بنفسه، مستعينا بتوجيه الاطار التعليمي وبخدمات المكتبة المدرسية بمختلف وسائطها الورقية منها والالكترونية المتوفرة بالمكتبة ذاتها او عن طريق الاتصال المباشر بشبكات المعلومات.

وتقدم المنظمة في هذا المجلد الذي اصدرته أعمال هذه الندوة التي درست مجموعة من الوسائل، تم تبويبها حسب ثلاثة اقسام كبرى:

*قسم البيان الختامي والتوصيات الذي يشمل أيضا ملاحق متكونة من كلمات الافتتاح ومن مشروع البيان العربي حول المكتبة المدرسية.

*قسم واقع المكتبات المدرسية في الوطن العربي والتوصيات العامة للنهوض بها، وقد عممته المنظمة على الدول لملئها بالبيانات المتعلقة بواقع المكتبات المدرسية، وقد عالج هذا القسم الوضع الراهن في 17 قطرا عربيا وقدم عرضا تأليفيا عن هذا الموضوع كما عرض التوجهات العامة للنهوض بهذا الميدان إضافة إلى العرض الشامل المبوب لمختلف التوصيات التي قدمت في مختلف الندوات القطرية.

*القسم الخاص بالبحوث والمشتمل على مجموعة من المحاضرات النظرية التي قدمت إلى الندوة كمادة علمية ومنطلق للبحث في الطرق المختلفة لتحسين اداء المكتبة المدرسية لتكسب دورا جديدا بما يتماشى مع النظرة المستقبلية لدور التربية والتعليم.

والمنظمة إذ تقدم هذا العمل المتكامل يحدوها الأمل في أن تكون أعمال هذه الندوات حافزا للتفكير والتساؤل لتغيير النظرة إلى المكتبة المدرسية، واعطائها دورها المستحق داخل سلسلة العملية التربوية والتعليمية، وتوفير ما يجب توفيره من قوى بشرية وخطط وإنشاءات وتجهيزات، لتلعب هذا الدور بجدارة وفاعلية، وإنما ستحاول المنظمة من ناحيتها السير في هذا الاتجاه والمضي في تنفيذ خطة عملها التي شرعت فيها منذ الدورة المالية على أساس

تقرير نابع من الندوات القطرية التي عقدت في 17 بلدا عربيا، ومن الاستبانة التي عبئت من طرف هذه الأقطار، وذلك بغية تأسيس الأدوات الضرورية للارتقاء بهذا المرفق الأساسي في المدرسة الحديثة وتطوير أساليب عمل المشرفين عليه. وقد أثمرت جهودها حتى الآن في تحقيق ما يلي:

-الاعلان بالاتفاق مع الدول الأعضاء عن اليوم العربي للمكتبة المدرسية التي دعيت الدول العربية للاحتفال به في أول يوم اثنين من الاسبوع الثالث من شهر اكتوبر من كل عام.

-اعداد الصيغة الجديدة البديلة عن مشروع البيان العربي حول المكتبة المدرسية.

-الشروع في تدريب أمناء المكتبات المدرسية بتخصيص دورة لكل قطر عربي.

-تخصيص حيز لا بأس به من المجلة العربية للمعلومات حول المواضيع التي تهتم بمجال المكتبة المدرسية من المنظور العصري.

-اصدار كتاب مرجع بعنوان دليل أمين المكتبة المدرسية سنة 1996.

-اصدار الطبعة العربية الثانية المختصرة لتصنيف ديوي العشري سنة 1997.

-عقد ندوات قطرية حول المكتبات المدرسية وتعزيز دورها المستقبلي في المجال التربوي والثقافي وقد انعقدت هذه الندوات في 17 قطرا عربيا.

هذا اضافة إلى مجهودات المنظمة الاخرى التي تنعكس على قطاع المعلومات والمكتبات عامة مثل التقانين الدولية للواصف البيبليوغرافي ومواصفات التوثيق ومعالجة قضايا استخدام شبكة الانترنت ..الخ.

موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على شبكة الانترنت

الشيخ المعلوم ولد محمد سالم

تم تجهيز موقع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على شبكة الانترنت عنوانه: (WWW.SLIS.UWM.edu/alecso) يتم استغلاله لتوفير معلومات حول المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والدول العربية وذلك منذ علم 1997 باللغة الانكليزية، وتقوم المنظمة حاليا بتعريب هذا الموقع، ويشتمل الموقع المذكور على رصد لأهداف المنظمة وأولويات انشطتها حسب القطاعات الفنية ومحاور عملها وكذلك هيكل المنظمة التنظيمي (التشريعي والفني والاداري) كما يحتوي على بيانات احصائية حول تطور الميزانيات واصدار الكتب حسب تصنيفاتها المعرفية.

يتضمن الموقع كذلك الاحداث والانشطة الجارية التي تقوم بها المنظمة، على أن يتضمن الموقع في مرحلة لاحقة بيانات ملخصة عن مجالات العمل التي تهم المنظمة والدول العربية الاعضاء.

الجديد في مطبوعات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة

احمد جدو ولد محمد
اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

تلعب المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) دورا هاما ومتميزا في إثراء ساحتنا العربية والإسلامية الجديد، وذلك بمجهودها المتواصل منذ إنشائها وحتى اليوم في نشر وإصدار كلما امكن نشره وطباعته من الكتب والمجلات، في جميع المعارف، وبلغات متعددة. كما عملت على تشجيع الباحثين بنشر أعمالهم.

وقد تمكنت الإيسيسكو من إثراء وتزويد مكتباتنا العربية الإسلامية بنوادر من الكتب النفيسة خاصة مكتبات اللجان الوطنية. وقد صدر مؤخرا عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة عدد من الأعمال الهامة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

*مشاكل الشباب فى العالم الإسلامي:

اعداد الدكتور الغازي باللغة العربية، يبحث الكتاب في ثلاثة ابواب تتضمن ثمانية فصول: مظاهر التغيير والحاجات الأساسية عند الشباب في العالم الإسلامي. ومشاكل أمن الشباب في العالم الإسلامي ومعافاتهم وحريتهم وهويتهم والوقاية من مشاكل الشباب، ويقترح خطة عملية لعلاجها.

ويشرح المؤلف الذي هو باحث اجتماعي بوزارة الشباب والرياضة المغربية مفهوم مشاكل الشباب، فيصفها بأنها تلك الوضعيات التي لا يتوفر فيها الشباب على سلوكيات ملائمة قابلة للتحرك الفوري لمواجهاتها مثل مشاكل الانحراف ومشاكل العمل وغيرهما.

ويوضح ان المشاكل في هذه الدراسة تتعلق أساسا بمشاكل وصعوبات تواجه الشباب فتقوده إلى رفض ونكران كل مكونات المجتمع من قيم وعادات ومؤسسات، والإصرار على عدم الاعتراف بها وبمتطلباتها.

*كتاب حول استخدام المياه المالحة في انتاج المحاصيل الزراعية:

للمؤلف والباحث المهندس عبد الهادي لحلو مدير التجهيزات المائية بادارة هندسة المياه بوزارة التجهيز المغربية وهو باللغة الفرنسية ويقع في 100 صفحة. كما صدر لهذا المؤلف كتاب آخر (تجميع مياه الأمطار) ويقع في 40 صفحة.

وفي تقديمه لهذين الكتابين ابرز الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري المدير العام للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الاهمية البالغة للموضوعات التي يتناولانها، باعتبار ان استخدام المياه المالحة في الزراعة يرتبط ارتباطا وثيقا بمحاربة الجفاف الذي تعاني منه دول الجنوب خاصة دول الساحل الافريقي ومناطق عديدة في آسيا، ولذلك فإن التغلب على مشكلة الجفاف باستخدام الوسائل العلمية المبتكرة يعد اسلوبا ناجعا للتنمية الزراعية. كذلك فإن تجميع مياه الامطار وتخزينها والتصرف فيها وحسن استغلالها بالطرق العلمية المتطورة من شأنه أن يوفر

وسيلة فعالة للتغلب على الجفاف من جهة ولمواجهة شح الأمطار في بعض المواسم من جهة ثانية، مما بات يشكل ظاهرة في معظم مناطق العالم.

***أضرار المخدرات والوقاية منها من خلال الرؤية الاسلامية:**

صدر مؤخرا ضمن مطبوعات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، كتاب أضرارا المخدرات والوقاية منها من خلال الرؤية الاسلامية، وذلك بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الاسلامية للعلوم الطبية.
هذا الكتاب من تأليف ثلاثة باحثين من المغرب هم الدكتور احمد العلوي والدكتور ميلود حبيبي من كلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس في الرباط والطبيب الباحث الدكتور محمود العاني.
يتضمن الكتاب ثلاثة فصول: الأول عن المخدرات وآثارها الصحية والنفسية وتندرج تحته ثلاثة مباحث حول المخدرات ومراحل الادمان، وانواع المخدرات.
ويعرض الفصل الثاني للمعالجة الاسلامية لتعاطي الخمر والمخدرات في ستة مباحث تتناول الاعداد النفسي لتقبل العلاج والتحريم والحظر النهائي لتعاطي الخمر والمسكرات، وأهم الاجراءات الوقائية والعلاجية، واقامة الحد على شارب الخمر وعلى متعاطيها.
وحكم الشريعة الاسلامية في المخدرات، ومعالم المنهج الاسلامي في مكافحة الخمر والمخدرات والوقاية منها. أما الفصل الثالث من هذا الكتاب فيتناول دور التربية الاسلامية في حماية الانسان من المخاطر الصحية، ويشمل ثلاثة بحوث تتناول مشكل المخدرات في العالم الاسلامي والوقاية الصحية في الاسلام ودور التربية الاسلامية في الوقاية من المخدرات واضرارها.

***الحوار من منظور اسلامي**

هذا عنوان لكتاب صدر عن المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة في ثلاث طبعات بالعربية والإنجليزية والفرنسية لمؤلفه الدكتور عباس الجراري مستشار العاهل المغربي محمد السادس.
يتناول الكتاب في قسمه الأول بالشرح والتفصيل والتحليل أهمية الحوار ومقومات نجاحه وشروطه ويقدم معطيات عن تاريخه ويؤكد على الحاجة الماسة إلى الحوار ويوضح كيف ينبغي أن يكون الحوار.
وفي القسم الثاني يعرض المؤلف للحوار في القرءان الكريم ويحدد في هذا السياق المصطلحات والمفردات الدالة على الحوار، ثم يخلص إلى تبيان منهجية الحوار ويأتي بنماذج من الحوار القرآني. ويخصص المؤلف الخاتمة لابراز كيف أن الاسلام هو دين الحوار.

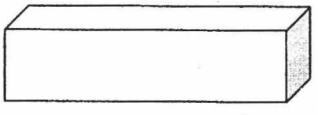

صالح ولد عبد الوهاب
حيـــاته وآثـــاره

المصطفى بن احمد حب الله

محيطه الذي نشأ فيه:
نشأ صالح ولد عبد الوهاب في ثالث منـــارات العلم الموريتانية وهي مدينـــة ولاتـــه العتيـــدة المتميزة بمكانتها العلمية وقد نشأ فـــي أســـرة علمية وترعرع في ذلك الجو العلمي الذي قـــل أن يوجد، لأن ولاته ذاك الوقت أهـــم مركـــز اشعاع حضاري وطني فـــي القرنيـــن 12 و13 هجريتين.

من هو صالح ولد عبد الوهاب؟
هو محمد صالح بن عبد الوهاب بن احمد بـــن الحاج عبد الوهاب ابن اعمر العياسي الناصري المغفري، العالم الأديب والشـــاعر والمـــؤرخ الاجتماعي، الذي عرف مجتمعه مـــن خـــلال فتاويه ورسائله التي تبادلها مع علماء وسياسيي بلده من أمراء وغيرهم.

مولـــده:
ولد بمدينة ولاته سنة 1151هـ 1738م من أمـــه عيشه بنت صالح، من أولاد لغويزى من قبيلـــة أولاد يونس الحسانية، ولقد عرف هـــو نفســـه بنسبه ومكان مولده ونشأته حيث يقول:
يقول راجي الملك التواب
محمد بن عبد الوهاب
المغفري الناصرى النسب
الأشعرى المالكي المذهب

فصالح كان يفتخر بـــهذا النســـب ويعـــتز بـــه اعتزازا فائقا، وربما يكـــون هـــذا الاحســـاس للانتماء إلى العرب هو الذي دفعه إلى تـــأليف كتابه المشهور/ في انساب بني حسان (الحســـوة البيسانية في الأنساب الحسانية) لضرورة العناية بحفظ انسابهم، يقول بعد ان قرر أن التقوى هـــو أصل السيادة ورأس الفخر:
وجعل العلم بكل نسب
أجله علم شعوب العرب

مراحل حياته:
من الصعب تحديد حياة هذا العالم الجليل بدقـــة مع العلم أنـــه عـــاش مائـــة وعشـــرين ســـنة والروايات تعضد الأمر كلها وتذكر ان عمـــره وزع على ثلاثة محاور: (اربعينات).
الأربعين الأولى قضاها في البطالـــة والفـــراغ الفكري والعملي كأي شاب غير مبال.
والأربعين الثانية قضاها في طلب العلـــم فـــي جميع مظانه يتجول في المحاظر والعلماء فـــي داخل الوطن وخارجه.
والأربعين الثالثة قضاها في التدريـــس والفتيـــا والتأليف، وهو كما يبدو تقسيم ثلاثـــي واضـــح لمراحل حياته.
ولكننا نشك في هذا التقسيم ولا ســـيما الجـــانب الأول من حياته لا من حيث العيش لهذه الفـــترة الطويلة، لأن العوامل الطبيعية متوفرة من حيث المناخ وطبيعة المعاش ونوعية النمط الحيـــاتي، ولكن الشك يتعلق بالاهمال المفرط فيما يخـــص ناحية التعليم، فرجل كصالح لا يسمح لنفسه بأن يلغى أربعين سنة من عمره وراء ظهره وهـــي أغلى فترات عمره، ويعتمد في ذلـــك علـــى أن الرجل تربى في أحضان أسرة عرفـــت بـــالعلم والصلاح، وهذا يحتم عليها أن تعتنـــي بتعليـــم ابنها في بدء نشأته كما هو معروف عند الأســـر المتعلمة، فالبيئة الثقافية التي نشأ فيـــها صـــالح وترعرع تفرض عليـــه ان يعتنـــي بالدراســـة مبكرا، فحرص صالح على تحصيـــل العلـــم، وشعوره بضرورته توحي بأن هذا الشعور ليس وليد فترة لاحقة وإنما هو شعوره منذ صغره.

كل هذه العوامل تجعلنا لا نصدق بأن شخصا سيكون له في المستقبل ما كان من انتشار الصيت ورسوخ القدم في العلم يتم له ذلك وقد أفنى حقبة من حياته في الفراغ(1).

أهم مراحل حياته العلمية:

هناك فترة من حياة صالح ليست واضحة المعالم ولعلها هي الفترة التي ركز عليها الرواة فوصفوها بمرحلة الفراغ، إلا أن المرحلتين الأخريين تبدوان أوضح نوعا ما وإن كانت الحدود الفاصلة بينهما غير متميزة.

هاتان الفترتان هما فترة الدراسة وفترة القضاء والتأليف يضاف إليهما الأدوار الاجتماعية والسياسية التي كان يقوم بها في نطاق مجتمعه.

ومن الثابت أن بدء دراسته كان في ولاته مسقط رأسه ولكننا لم نجد تفصيلا لتطورات مراحل هذه ولا حتى معرفة كافية لشيوخ العلم الذين أخذ عنهم وإن كنا قد حصلنا على أسماء قلة من العلماء الذين تتلمذ عليهم معتمدين في ذلك على كتابه"الحسوة" الذي توجد فيه بعض الاشارات إلى أفراد يحتمل أنه أخذ عنهم. بعضهم يصرح بأنه شيخه، والبعض الآخر يلمح إلى أنه أخذ عنه وهم مجموعة من أساطين العلم في ولاته منهم: بوب ولد احمد مولود بن الطالب محمد بن المهاجري الزعيمي اليونسي، فقد دعاه شيخنا بوب في كتابه الحسوة، ومنهم القصري بن محمد المختار بن عثمان بن القصري الإديلبي(2) صاحب النوازل الفقيه، ويرجح انه درس في ولاته على أهل الطالب لحبيب الخرشي البربوشي وقد أشار في كتابه المذكور إلى أحدهم ووصفه بالعلم والصلاح وقال: إنه كان شيخ أهل ولاته في العلم وهو الطالب الأمين بن الطالب لحبيب وقد ذكره أيضا كتاب فتح الشكور، وهناك اسماء كثيرة من مشايخه أشار إليها مثل: امحمد المختار بن احمد بن محمد المختار بن الطالب لحبيب المعروف: أحد أفراد البيت السابق، وكذلك عبد الله الحاج محمد الملقب"الرقيق" الداودي، وقد أخذ عنه في مجال أنساب بني حسان. ولما استكمل دراسته للعلوم المعروفة في ولاته وما جاورها رحل طالبا المزيد فجاء إلى تجكجه قاصدا سيد عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي ولم تطل فترته معه مع أنه معدود من جملة تلاميذه، ويذكر أنه سافر إلى تونس والمغرب والجزائر ومصر والحجاز، ولكن هذه الرواية غير ثابتة، لأن الرجل الذائع الصيت الغزير العلم والمتبحر في كل الفنون لم يوجد له أثر في المشرق.. وهذا مستبعد لأن أضرابه من العلماء الذين سافروا إلى هذه البلاد ظل أثرهم باقيا إلى يومنا هذا وقد أخذ عنهم علماء وتلامذة، وقد يكون الرجل زار المغرب ومر بمنطقة الكبلة حيث يعد بين مجموعة من أفذاذ طلبة العلم زارت تلك المنطقة مثل النابغة القلاوي الذي بقي هناك. أما صالح فلم يطل مقامه في هذه المنطقة مع أنه اتصل بعلمائها وغيرهم من أعيان تلك المنطقة والذي لا شك فيه انه كان موجودا فى أوائل العقد الثالث من القرن 13هـ وبالتحديد سنة 1224هـ وقد بعثه الأمير التروزي المختار بن أعمر في مهمة انتدبه فيها إلى أحد أمراء الدول المجاورة(3) اسنغان (السينغال اليوم)، ولعله يكون قد عاد إلى ولاته بعد هذا التاريخ بسنوات.

تصوفه:

لم يؤكد صالح أنه أخذ الطريقة على شيخ معين، إن الطريقة الشاذلية كانت شائعة في عصره، إذ كان العالم الجليل: الطالب الأمين بن الطالب الخرشي المتوفى سنة 1166هـ يقرئ حكم ابن عطاء الله رأس الطريقة الشاذلية، كما كانت الطريقة القادرية قد أخذت طريقها في الانتشار على يد زعيمها في هذا القطر الشيخ سيد المختار الكنتي، ورغم شيوع صيت هاتين الطريقتين فإننا نرى صالح يوضح نهجه الذي هو طريقة الجنيد السالك حين يقول:

..أئمتي أربعة كالأشهر
في النحو عمر والطريقة الجنيد
والفقه مالك والأشعري عقيد

ويتضح أنه كان نحويا بصريا صوفيا جنيدي الطريقة ففيها مالكي المذهب متكلما أشعري العقيدة، والبيتان يلخصان العلوم السائدة في منطقة المغرب الاسلامي.

استقراره:

استقر بصالح الحال في قومه فتزوج أولا في أولاد يحي بن معتوق بنت المحبوب بن صهيب التي أنجبت له فيما بعد ولده الرشيد، وبعدها تزوج مسعودة بنت احمد بن ابراهيم بنت احد رؤساء بيوت أولاد أشبيشب، وقد رزق منها ابنه الحسن الذي أصبح خليفته في العلم بعد وفاته، وله بنت ولدت بعد وفاته أوصى عليها زوجته وهذه البنت أمها عيشه بنت آدريميز(جارية) سميت هذه البنت باسم اخته المومنه بنت عبد الوهاب، وقد أصبحت المومنه بنت صالح فيما بعد أما لأولاد محمد فال بن بوبكر بن عبد الوهاب.

صاهر صالح حيين من قبيلته وكان الاخير محل اقامته وما يزال احفاده فيه إلى الآن، وكانت المصاهرة بين العرب والطلبة منتشرة لأنهم أبناء عمومة.

منزلة صالح في مجتمعه:

تدل الرسائل التي خلفها صالح وغيرها من الآثار على أن منزلته عند قبيلته لم تكن مقصورة على الناحية العلمية فحسب بل كان [illegible]رك في كل الأدوار التى فرضتها ظروف [illegible]ه عليه. فقد كان يقوم بالوساطة بين قومه [illegible]ن الامارات الحسانية في حال قيام [illegible]م والمناوشات التي ينجم عنها نهب [illegible]ن يسافر بنفسه او يرسل رسائله إلى أمراء هذه القبائل لرد ما نهب اصحابهم من أموال القبيلة. فيلبون رغبته وينصاعون لمطلبه تقديرا لعلمه.. كما كان يقوم بنفس العمل مع هذه القبائل إذا فعلت قبيلته بهم ذلك.

فيقوم بالتصالح بين الجميع وتسوية خلافاتهم. فنلاحظ أنه كان ذا منزلة عظيمة بين قومه حيث كان يشارك في الأمور السياسية التي تهم القبيلة إذ كان يكتب الرسائل بأسمائهم إلى رؤساء القبائل التي تربطها بهم تحالفات عسكرية، كما كانوا يرجعون إليه في الأمور التى تحتاج إلى الرأي السديد والتفكير الحكيم، وكان أمره فيهم نافذا وكلمته مسموعة.

ولعل من أبرز الأدلة على تبوئه هذه المنزلة ما كان يقع من لجوء قبائل الزوايا إليه لرد ما انتهب من أموالها وإبطال ما عقد عليها من مغارم واتاوات لا يتحملونها، وبعبارة واحدة، فإن صالحا كان مبجلا في قومه موقرا يقدرون علمه ويراعون حرمته ويعرفون له قدره.

علاقته بقبائل المنطقة:

توحي رسائل صالح الاجتماعية والسياسية وفتاويه واحكامه الفقهية بأن علاقته بالقبائل المجاورة لمنطقته كانت علاقات احترام وتقدير، تستوي فى ذلك قبائل الزوايا وقبائل حسان، فمن خلال آثاره نجد أنه كان على اتصال بقبيلة الأقلال وجزء من قبيلة إدو الحاج وكذلك زوايا ولاته وتيشيت وغير هؤلاء جميعا من قبائل الزوايا.

ومن جهة أخرى فقد كان على صلة وثيقة بإمارة أولاد أمبارك، وتشير رسالته إلى أعظم أمرائهم وهو المختار بن أعمر بن أعلي، كما ذكر فى كتابه الحسوة مجموعة منهم، ويصف هذا الأمير بالعدل والسياسة ويدعو له بطول العمر، ولم تكن علاقته مقتصرة على أولاد أمبارك بل كانت له اتصالات بقبائل أخرى لها

نفوذ سياسي مثل إدوعيـــش وأولاد داود، هـــذا بالنسبة لقبائل حسان ومن على شاكلتهم.
أما بالنسبة لقبائل الزوايا فتبدوا علاقته أكـــثر، نظرا لرابطة العلم التي تربط بينه معهم، وهكذا نجد أن زوايا المنطقـــة كـــانوا يلـــوذون بـــه ويستنجدونه لدفع ما يلحقهم من أذى من عـــرب المنطقة.
وكان له خلصاء من علماء هذه القبـــائل مثـــل: محمد بن سيدي بن ببكر القلاوي، وغـــال بـــن المختار فال البصادى الذي رثاه متحسرا عليـــه، اما محمد بن سيدي ببكر فقد كـــانت لـــه معـــه علاقة خاصة، يتضح ذلك فـــي رســـالته إليـــه يستحثه لنصرة قومه أولاد الناصر، حيـــث مـــا المت بهم ملمة لم يفصح هنا صالح في رســـالته ومن استنصر صديقه ونصره فإنه قد يلجئه إليه الزمن في مناسبة مماثلة، وكتب إليـــه الولـــي الصالح بن أطوير الجنة الحاجي رســـالة يلـــح عليه فيها ان يشرف بنفسه على رسائل بعثـــها الطالب إلى أشخاص من أولاد الناصر لقضـــاء حوائج هامة عندهم، يدخل صالح بنفسه ضمانـــا لقضاء تلك الحوائج، وكذلك رسالة وجهها إليـــه أحد علماء ولاته، وهو محمد أنبوي بن محمـــد بن عياشي. ومن الطبيعي أن تكـــون علاقتـــه بعلماء ولاته أوثق لأنها موطنه وموطن أســـرته وفيها شيوخه وأساتذته وأصدقاءه، وكـــان لـــه اتصال بقبيلة تاجكانت، وقد اتصـــل بعلمائـــهم وخاصة (آدو) الذي قضى معه ستة أشهر فـــأخذ عنه بعض المسائل العلمية، وقد رد له أمـــوالا كانت قد نهبت لقبيلته عند قومه.
علاقته بالمجتمع الموريتاني عموما:
لم تكن علاقة صالح مقتصرة علـــى مجتمعـــه (قبيلته) ولا علـــى قبـــائل وســـكان المنطقـــة المجاورة لها وإنما كان اتصاله بـــأكثر فئـــات مجتمعه قائما سواء منها الزوايا أو قبائل حســـان فقد اتصل بامارتي الترارزه والبراكنـــة زوايـــا وحسان كما اتصل بامارة آدرار.
وتدل تفصيلاته الواردة في الحســـوة لأصـــول وفصائل قبائل بني حسان كافة على معرفة تامة بها وذلك لا يتم - عـــادة - إلا عـــن طريـــق التجوال والترحال بين مختلف القبائل لمعرفتـــها عن كثب وأثناء وجوده فى هذه الامارات كـــان يلقى الحفاوة والتقدير، مـــن امرائـــها وأكـــابر علمائها. من ذلك أمير الـــترارزه أعمـــر بـــن المختار الذي بعثه سفيرا إلى ملك اسنغان كمـــا سبق سنة 1224هـــ لقضـــاء بعـــض مهامـــه السياسية، وهذا لا يصح إلا لشخص أصبح لـــه وزن اعتباري وليس مجرد طالب علـــم كمـــا يزعم البعض، كما كان بعض زوايـــا منطقـــة القبلة يلجؤون إليه في حالة تعرضـــهم للظلـــم، وكذلك تطلب منه كتابة الوثائق لتبرئة ذممـــهم من أغفار أولاد الناصر وغيرهم مـــن قبـــائل المغافرة. وفي قطعة محمد مســـكه بـــن محـــم التندغي وهو من زوايا القبلة في مدح صالح بن عبد الوهاب والاشادة به وباسرته ما يكفي دليلا على قوة الاتصال بينه وبين القبائل التى تقطـــن فى مناطق بعيدة منه حيث يلجؤون إليه في رفع مظالم قومه، فيقول محمد بن مسكه الذي قـــدم في وفد من قومه يطلبون منه التدخل في أمـــر يعنيهم:

أيا صالح الخير الكريم ركائبى
دعتك إلى تهوين خطب النوائب
صحبتك لما وصلتني وصحبتني
إلى بابك الميمون نجب ركائب
وأيقنت بالانصاف لما أنختها
لدى ناصري للمكارم كاسب
له منبت في الصالحين وينتمي
إلى عابد الوهاب أنجب طالب

أتيتك للحكام تبغي أتاؤه
وما المرء إلا عرضة للمصائب
تخب ركابي من بلاد بعيدة
بكل كريم نحو بابك شاحب
جعلتك للحكام دوني جنة
أصان بها من كل عاد وغاصب
فكن لي نصيرا في محلة ناصر
فلا زلت في نصر من الله غالب
ولا زلت مدعوا لكل ملمة
يناديك منها كل راج وراهب
فاما تنل مجدا أصيلا وسؤددا
وخيرا كثيرا من زوايا المغارب
واما تصب أجرا عظيما تفز به
لدى مالك الأملاك يوم التحاسب
تعلم جزاك الله خيرا بأنني
أتيتك في توهين خطب النوائب

وهذه القطعة تبرز الدور الذي كان يقوم به صالح خارج منطقته، وقد رد على هذه القطعة بقصيدة مدح فيها محمد بن مسكه وذكر فيها مآثره ومآثر قومه وأشاد بصداقتهم بخاصة والمحبة والاعجاب المتبادل بين الرجلين.

مؤلفات صالح:

*كتاب الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية.
*كتاب النبذة في التاريخ.
*مقرب المعاني(شرح على لامية الأفعال).
*نظم الولايات في التاريخ.
*كتاب الألقاب لابن عبد الوهاب.
*تأليف في غريب غوامض الحديث -كتاب اليسرى-.
*شرح على ابن بر في المقرأ.
*كتاب أسماء البلدان في مجلدين.
*شرح على إمام الحرمين في الأصول.
*مؤلف على القضاء وما يتعلق به.
*كتاب الاعلام، الادب والتاريخ (مجلدان).
*كتاب زخارف السلوك في معارف الملوك.
*ديوان شعري.
*كتاب أنساب صنهاجة.

ويذكر أن مؤلفاته تناهز السبعين.

تلك أهم محطات حياة هذا العالم الجليل والمؤرخ المبدع والاجتماعي المتبصر في معرفة ما يجرى حوله فهو منظر لهذا المجتمع سواء كان مفتيا أو مرشدا، وواضع قواعد أسس جديدة للتأليف وخصوصا في تدقيق ونقد وتمحيص المسائل التاريخية، فحياته كانت حافلة بالنشاط العلمي مسخرا العلوم لمصلحة الناس في دينهم ودنياهم يستوي في ذلك منهم القريب والبعيد، واستمر في هذا النهج طيلة حياته إلى أن توفى في ربيع النبوي عام 1271هـ الموافق 27 نوفمبر 1854م ودفن بمقبرة (أفنندى).

هوامش:

1-محمد صالح بن عبد الوهاب- الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية، تقديم وتحقيق الباحثين: د. آزيد بيه ولد محمد محمود- سيد أحمد ولد أحمد سالم- منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي- السنة 1998م الصفحات 12، 13 من التقديم.
2- نفس المرجع السابق، ص: 15
3- نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

المراجع:

-رسالة متريز للطالب الحاج بن محمد، سنة83/82 المدرسة العليا للاساتذة والمفتشين.
-محمد صالح بن عبد الوهاب، الحسوة البيسانية في علم الأنساب الحسانية، تقديم وتحقيق - الحسوة البيسانية في الأنساب الحسانية
- ولد حامد المختار، كتاب (حياة موريتانيا _ الجزء الثقافي).
-مراجع اخرى ومقابلات.

الفقيد محمد المصطفى ابـــن النـــدى

الأستاذ، الأديب والباحث

احمد ولد حبيب الله
الامين العام لرابطة الأدباء والكتاب الموريتانيين

كنا قد نشرنا في العدد المـــاضي الجـــزء الأول من هذا المقال التأبيني لفقيدنا محمد المصطفـــى ابن الندي وفي هذا العدد نواصل نشر الجـــزء المتبقي منه.

شواهد على الخصال الحميدة

إن الذي استمع إلى آخر أحاديثه في البرنـــامج الإذاعي "بيت الساهرين" يدرك الحقـــائق التـــي قلناها سابقا، ويدرك مدى سعة اطلاعه وعمـــق تذوقه الأدبي، وقـــوة العلاقـــة بيـــن الأصالـــة والمعاصرة عنده، فقد اســـتعرض فـــي ذلـــك الحديث الشيق مسيرة الشعر النبطـــي وشـــعر الموشحات وشعر الحسانية في محاولـــة جـــادة لتأصيل هذا الاخير.

ومن قرأ دراسته عن الأمثال الحسانية المنشورة في مجلة "الوسيط" يعرف مدى حرصـــه علـــى تأصيل تراث بلاده، ومن قرأ أيضـــا دراســـته: "وسوم المواشـــي فـــي موريتانيـــا: الأشـــكال والدلالات التواضعية: في الموكب الثقافي العـــدد (19) يدرك مثابرتـــه علـــى إحيـــاء الـــتراث الموريتاني بأنواعه، الذي كان مطلعـــا عليـــه اطلاعا واسعا.

وقد ازداد الندى تمرسا بهذا التراث كلما اشترك في رحلات البحث والاستكشـــاف عـــن هـــذا التراث داخل البلاد او ساهم في ندوة خارجيـــة حول التراث العربي الإسلامي في بامـــاكو أو تمبكتو أو النيجر.. كما كان يـــزداد منهجيـــة، وتأصيلا في كل بحوثه ودروسه: وبذلك كـــان وفيا لثقافته التالدة والطارفة في آن واحد ومحبـــا لها وصادقا معها لأن الحب والصدق من صميم تكوينه النفسي والعلمي وإدراكه ووعيه.

ولقد كان الندى – رحمه الله– يركـــض يوميـــا لمساعدة أصدقائه بصادق الود وحجال الصحبـــة التي كان يؤنس صدقها، وفي سبيل ذلـــك كلـــه يتحمل العبء المادي بشهامة نادرة. ومن هنـــا، فقد رأينا وسمعنا بمواقف جليلة في هذا الميدان، ورأيناه يتولى أمانة حفـــظ "حيـــاة موريتانيـــا" وصيانتها، ويكون عضوا فاعلا ومحاميا بارعـــا في لجنة نشرها دون أن يعـــزف عـــن العمـــل والتأليف والكتابة أو الاشـــتراك فـــي النـــدوات والمحـــاضرات والمنـــابر الثقافيـــة الوطنيـــة والإقليمية. أو التقصير فـــي إنعـــاش وســـائل الإعلام المختلفة في رمضان وفي غيره.

ولذلك ندرك جيدا مزاياه في الخلـــق والتكويـــن اللذين جعلاه يبذل جهد العقل وتعـــب القلـــب، وهذا كله ما يؤكد مدى أدائه الفطـــري الغنـــي، وجزاؤه عند الله فيما أعطى ونفع به وتعذب في سبيله ابتغاء الخير والإحسان وتأصيل الـــتراث الموريتاني دون لي أعنـــاق الأدلـــة وتأويلـــها وتحميلها ما لا تحمل، فـــي أصالـــة واعيـــة، ومعاصرة محافظة.

5.الندى.. تأصيل التراث الموريتاني وتأويلـــه وإحياؤه:

إن قراءة النتاج العلمـــي والأدبـــي المنشـــور والمخطوط الذي خلفه الأستاذ الندى تؤكد الجهد الكبير الذي بذله في تأصيل التراث الموريتـــاني وتحليله وإحيائه، وحفظه وصيانته. وتؤكد ايضا ان أوجاع الباحث الموريتاني قد اختزلت فـــي أغلب تراث الندى كما فـــي مقالتـــه" الأمثـــال

الحسانية: متى وكيف؟" بيد أن المدهش أننا بواسطة تراثه نعايش الاوجاع والهموم الأكاديمية العامة التي يعاني منها الباحث الموريتاني، ولكن في لغة حميمة وصافية، لغة أبي التراث الموريتاني وأخيه وصديقه، لغة نقية وسهلة، فنستغرب كيف كان لهذا الأستاذ، الباحث، الفقيه، المتخصص في العلوم الشوعية أن يكتب تلك المقالات الدافئة، الجميلة، وبهذه الروح العلمية، الموسوعية، يقول في مقالته (وسوم المواشي في موريتانيا، الاشكال والدلالات التواضعية وهو للتذكير اخى مقال نشره قبل وفاته): "إن الحديث عن وسم المواشي في موريتانيا ذو شجون. واسمه الوسم والنار والعلامة بمعنى أن الحديث عن الوسم هو حديث عن أبواب من الثقافة والمعارف، والتقاليد، متشعب، فلك أن تقول: إن الوسم لغة ونسب وسلالات، وشائج، رباط، وجنسية وتكافل وأبواب من علم الشهادات والحيازة والقضاء وابواب من السيرة النبوية العطرة. وإن شئت اجعله من أبواب الأدب".(الموكب الثقافي، العدد المزدوج 19،20).

وإن هذا النوع من كتابات الندى مهم بالنسبة للمتلقي الموريتاني لأنها خلدت له تقاليده وعاداته القديمة ومهمة بالنسبة للكاتب الندى لأنها ساعدته على الخروج من أسر التخصص الضيق، فكانت ملاذه ورئته ومتعته في عصر التخصص، وكانت أقرب كتاباته إلى نفسه وقلبه وترجمة لحبه لتراثه الأصيل ووطنه، وحمله لهموم هذا الشعب لذلك كان يكرر: "إن أي كتابة لا تحمل الهم العام لن تكون ذا جدوى، فهي جواز سفر أو تأشرة دخول إلى الكتابة الحقيقية.." لذلك جاءت مقالاته وبحوثه محملة بهموم التراث الموريتاني وقضاياه العامة التي هي هموم المجتمع الموريتاني الذي كان يتغلغل حبه في خلاياه ويجري في دمه.

لقد كان يؤلمه أن يتعرض التراث المحلي للضياع وأن تختفي القيم العلمية والثقافية التي كانت سائدة. وكان يؤرقه ظهور الأمية والجهل، وينتقد انشغال المثقف الموريتاني بالأمور الصغيرة واهماله القضايا والعزائم الكبيرة.

إن تشبعه بالتراث العربي الإسلامي أدى إلى أن تمتزج في نتاجه لغة هذا التراث بكل حيويتها ونقائها، وجماليتها. إنها لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر الجاهلي والأمثال العربية ولغة الصحافة الجزلة، وبذلك جمع بين الأصالة والمعاصرة ليبقى نتاجه ذا صدى وبقاء في ذاكرة المتلقي الموريتاني علاوة على شمائله ذات الأريج الفواح والشذى الزكي.

6.الندى.. شذى الشمائل الأخلاقية والمعرفية الغراء

إن الشمائل الأخلاقية والعلمية والمعرفية للندى ستظل مضرب المثل بين أصدقائه وزملائه ومعارفه، فقد حببته إلى هؤلاء جميعا، فكان دائم الابتسامة، حلو الحديث، عذب الصوت، هادئه، فالذي يحاوره لا يشعر أنه يغالبه، بل يبسط له رأيه، ليختار طريقه بعد اقتناع. ولذلك كان يملك إعجاب الجميع بطيبة القلب، والتواضع ودماثة الخلق، والأريحية والسخاء والكرم. فظل القريب، المحبوب، الأثير عند أصدقائه، في مختلف الميادين التي عمل فيها.

لقد كان الأستاذ، الباحث الذي يتقن عمله، ويبحث وينقب ليقدم الرأي الحصيف في أناة تامة، وبذلك جمع بين ميزتي العالم والمربي والأخ والصديق بالنسبة لطلابه وأصدقائه، بفضل جده وإخلاصه ومعارفه المتنوعة الناتجة

عن المطالعة والقراءة والبحث طيلـــة حياتـــه، علاوة على ذكائه، ومواهبه، ونشاطه المتواصل في مختلف النشاطات العلمية والثقافية التي يقـلم بها في البلاد.

فقد كان دارسا للفقه والمنطـــق واللغـــة والأدب الذي كان يحفظ متونه القديمة، وكـــان لا يفتـــأ يكرر إعجابه بعبقرية اللغة العربية التي خلدهـــا القرآن الكريم. وكان في ميدان الحفـــاظ علـــى الهوية الوطنية فارسا، مغوارا لا يشق له غبار، يدافع عنها من وجهة عربية وإسلامية خالصة.

وقد رزقه الله حب القـــراءة واقتنـــاء الكتـــب، وتنوع الثقافة القديمة والحديثة في الوقت الـــذي كان فيه قلبه يخفق حبا، لدينه ووطنـــه ولغتـــه، ووفاء لرسالة العلم واخلاصا لها، ولقد كـــانت هذه العواطف والمشاعر الجياشـــة والصادقـــة الموجه والمقود الأول له طيلة حياته، وكـــانت تنضح بها أحاديثه العادية ونقاشـــاته وكتاباتـــه المنشورة والمخطوطة.

وسيظل شذا شمائل الندى، فواحة، عبقـــة بيـــن أصدقائه في بلده الذي يجـــب أن يكرمـــه بعـــد رحيله ويبقى وفيا لـــه كمـــا كـــان هـــو وفيـــا ومخلصا.

مصادر المقالة ومراجعها:

إن هذه المعلومات القليلة عن الندى التي تضمنتها هذه المقالة المتواضعة، مستقاة مباشرة من قنوات متنوعة، أهمها الآتي:

1.الأحاديث والنقاشات التي كان صاحب المقالة يجريها مع الندى منذ عام 1986 وحتى قبيل وفاته بأسبوعين فقط.

2.الاحاديث التي أجريناها مع عدد من أصدقائه، ومعارفه وأقاربه في مواقع متعددة.

3.محمد الحافظ بن محم:الساحة الثقافية تفقد علما من أعلامها. جريدة الشعب العدد:6830، الأربعاء 2000/04/12م.

4.مجلة الوسيط: العدد/2/1988م والعدد /6/1988م، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، موريتانيا.

5.مجلة الرباط الثقافي(العدد:1و2) 1997-1998م. وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي، نواكشوط.

6.مجلة الموكب الثقافي، العدد(19،20).

7.إذاعة موريتانيا: السهرات الثقافية الرمضانية منذ عام 1990م – و"بيت الساهرين".

8.تلفزيون موريتانيا: السهرات الثقافية والرمضانية، منذ عام 1990 وحتى 2000م.

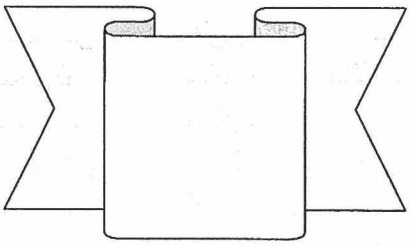

أعلام الأمكنة والأشخاص في الشعر العربي الشنقيطي

من خلال مدونة الوسيط في تراجم أدباء شنقيط

مولاي عمر ولد محمدي
مستشار في المعهد التربوي الوطني

بعد فراغنا من بحث تناولنا فيه وظائف أعـــلام الأمكنة، والأشخاص في الشعر العربي القديـــم، طاب لنا أن نتناول الموضوع ذاته في الشـــعر العربي الشنقيطي إلا أننا زدنا في هذا الباب بما رأيناه ضروريا من ذكـــر مصـــادر الأعـــلام الموظفة في أشـــعار المدونـــة، ومعـــروف أن شعراءها عاشوا أو ماتوا في القـــرون: الثـــاني عشر، والثالث عشر والرابع عشر الهجرية فـــي حيز جغرافي شبه منقطع عن الوطن العربـــي الكبير، إلا ما كان من رحلات التجارة والحـــج، وطلب العلم.

وهدف بحثنا في هذا الموضـــوع يـــنزع إلـــى الكشف عن ظاهرة التقليد أو غيره حين يستخدم الشاعر الشنقيطي اسم العلم في شعره، ســـواء كان ذلك الاسم محليا أو تراثيـــا، وبمحاولتنـــا تحليل بعض أوجه الظاهرة، وتبويبنا لها، نكـــون قد مكنا قارئ الأدب الشنقيطي الكريم من بســـط سلطاته النقدية على ما ورد فـــي البحـــث مـــن شعراء المدونة ويحكم بعد ذلك بما يراه مناســـبا في مســـألة التقليد التي يكثر الحديث عنها فـــي أوساط الأدباء، والمتأدبين، إن جاز لنا أن نميـــل إلى مثل هذا الطرح الذى نفترض فيـــه خلـــق سؤال كبير، نعتبره مهما، وهو:

هل للشعر الشنقيطي خصوصيات تميزه، وتنأى به عن ظاهرة التقليد بمفهومه الواسع، بعـــد أن رأيناه فاشيا في أهم مراحـــل تـــاريخ ازدهـــار الشعر العربي القديم؟

سؤال طرحناه ولا نريد الاجابـــة عليـــه الآن، ونجعل بين يدينا كتاب الوسيط(1)،

ونقول إن شعر المدونة وردت فيـــه أغـــراض شـــعرية كثـــيرة، مســـكونة بـــأعلام الأمكنـــة والأشخاص حيث بلغ عددها 803 أعلام نرتـــب أهمها حسب الكثرة في السجلات التي يحملـــها الجدول التالي:

الترتيب	الموضوعات	عدد الاعلام	النسبة % لكل موضوع
1	النسيب	238	29.63
2	الغزل	112	13.94
3	المديـــح النبـــوي والحنين الديني	107	13.07
4	المدح	94	11.69
5	الشعر التعليمي	85	10.53
6	الفخر	56	6.97
7	الهجاء	44	5.47
8	الرثاء	28	3.48

وهناك موضوعات أخرى في المدونة لم نشـــأ إدراجها في المخطط لضآلة نسبة العلمية فيـــها والموضوعات هي:

النصح والارشـــاد، الشـــعر النقـــدي، الشـــعر السياسي، الوصف، شكوى الزمـــان، التوســـل، الاعتذار، العتاب، الفكاهة.. فكل واحد من هـــذه الموضوعات لا تصل فيه نسبة العلميـــة إلـــى واحد في المائة من مجموع أعلام المدونة لذلـــك تركناها لمحدودية الفائدة، واعتمدنا الســـجلات الثمانية السابقة.

وهذا ترتيب شعراء المدونة حسب اســـتخدامهم لأعلام الأمكنة والأشخاص مع الاشارة إلى الكم الشعري الذى وردت فيه الاعلام جملة:

الترتيب	الشعراء	الاعلام	النسب %	الكم الشعري
1	امحمد بن الطلبه	191	23.78	134 بيتا
2	سيدي محمد ولد الشيخ سيديا	101	12.57	78
3	سيدي عبـــد الله ولد رازكه	76	9.46	55
4	محمـــد بـــن محمدي	63	7.84	46
5	مولود بن احمـــد الجواد	58	7.22	45
6	ابن احمد دام	29	3.61	23
7	حرمه بن عبـــد الجليل	25	3.23	21
8	ابد بن محمود	21	2.61	14
9	محمد ولد حمبل	17	2.11	13
10	حمـــــــاد (البوحمدي)	15	1.86	9
11	الشويعر الحسني	12	1.49	9
12	مولـــود بـــــن غشمنت	12	1.49	9
13	محمد بن ســـعيد اليدالي	11	1.36	9
14	اديجه بن عبـــد الله	10	1.24	8
15	عبـــد الله بـــن سيدي محمود	9	1.12	9
16	غالي بن المختار فال	9	1.12	7
17	ابن السالم	9	1.12	8

لقد وردت أسماء الأعلام فـــي أشـــعار أربعـــة وستين شاعرا وكلـــهم فـــي مدونـــة الوســـيط، واختصرنا منهم على سبعة في المخطط علـــى ان نستغل بعض أشعار الشعراء البـــاقين فـــي مجالات اخرى من البحث، كلما كانت لنا حاجة إلى ذلك.

وهذه تتمة للاحصاء تبين نسبة الاعلام التراثيـــة بالمقارنة مع الاعلام المحلية في أعلام الأمكنة:

1.مجموع أعلام الأمكنة 344 علما.

2.مجموع الأعلام التراثية 66 علمـــا أي نســـبة 19.18%.

3.مجموع الأعلام المحلية 278 علما أي نســـبة 80.81%.

إحصاء يبين نسبة الأعلام التراثية بمقارنتها مع الأعلام المحلية في أعلام الأشخاص.

1.مجموع أعلام الأشخاص:459 علما.

2.مجموع الأعلام التراثية:314 علما أي نســـبة 68.40%.

3.مجموع الأعلام المحلية:140 علما أي نســـبة 30.50%.

*أعلام الأمكنة + أعلام الأشخاص=803 علما.

*نسبة أعلام الأمكنة من الكل= 42.83%.

*نسبة أعلام الأشخاص من الكل= 57.16%.

*مجموع الكم الشعري الذي وردت فيه أعـــلام الأمكنة والأشخاص=598 بيتا.

*نسبة العلمية في كل بيت= 1.34%علما.

ولو عدنـــا إلـــى زمـــن الشـــعر فـــي بـــلاد شنقيط(موريتانيا) اليوم، وجدناه يبدأ رسميا مـــع ابن رازكه ت.1144هـــ كما يؤكد ذلك الأســـتاذ محمد سعيد بن دهاه بقوله: "أريد أن أنبه علـــى أن سيد عبد الله بن رازكه كـــان مـــن الناحيـــة التاريخية هو أول شاعر عرف في هذه البـــلاد بالمعنى المتعارف للشعراء فهو أول من اتجـــه بالشعر إلى الأغـــراض التـــي كـــان القدمـــاء يطرقونها من مدح، ورثاء وغيرها(2) وتمتـــد هذه الفترة إلى غاية القرن الثالث عشر وبدايـــة القرن الرابع عشر إذا اعتبرنـــا وفـــاة بعـــض الشعراء الذين حوتهم مدونة الوسيط مثل ابـــن حنبل المتوفى ســـنة 1302هـــ وابـــن الســـالم المتوفى 1310هـــ (3).

أما الحيز الجغرافي لبلاد شـــنقيط فإنـــه يزيـــد اتساعا عما عليه الحال لبـــلاد موريتانيـــا الآن (أنظر الوسيط ص422،) وقد اعتـــبر صـــاحب

الوسيط تسمية القطر بشنقيط "من باب تسـمية الشيء باسم بعضه" تنويها بريادة، ونبوغ سكان مدينة شنقيط في مختلف المجـالات، وللقطـر تسميات أخرى، أكثرها، انتشارا "بلاد شنقيط".

وهذه البلاد شهدت نهضة في الأدب فريدة فـي زمنها "فعند ما كان المشرق الإسلامي: العـراق يئن تحت وطأة التتار والمغول، كـانت بـلاد الشام ومصر بخير وكانت الحركة العلمية قائمة ناهضة، ثم لما أصيبت هذه بـالغزو العثمـاني التركي انتقل التيار إلى المغرب الإسـلامي(..) فالصحراء الموريتانية ليزدهر وتصبـح هـذه الصحراء معقلا له، تمنعه من غوائل الاندثـار والانقراض، فعندما ننظر إلى النهضة العلميـة والأدبية التي كانت قائمة بفضـل مجـهودات القائمين على الزوايا هناك كالزاوية الدلائيـة، والزاوية الناصرية، نرى كذلك النهضة قائمـة في بلاد شنقيط، وذلك بفضل التواصل والتبـادل العلمي القائم بين هذه البـلاد وجاراتـها فـي المغرب العربي وبفضل المـدارس(المحـاظر) التي كانت قائمة وهي بمثابة جامعات تـدرس فيها جميع الفنون تقريبا(4).

وعلى أن بلاد شنقيط هـي جـزء مـن بـلاد المغرب العربي الكبير يفـترض أن تنسـحب عليها كل المؤثرات التي تطال بـاقي أقطـاره سلبا، وإيجابا، إلا ما كان مـن خصوصيـات البيئة التي تفرض لونها على الحي.

بيد أن شعراء بلاد شنقيط تكيفوا مـع بيئتـهم، وتناغموا معها على نحو شـبيه فـي معظمـه بالجاهليين حينا وشعراء صدر الاسـلام تـارة أخرى ثم تأثروا بشعراء المديح النبـوي فـي القرن السابع الهجري.

ولعل طبيعة البيئة الشنقيطية، التي تشـابه فـي بعض أوجهها الجزيرة العربية فـي الجاهليـة والإسلام من حيث النظام القبلـي، والاعتمـاد على تنمية الانعام كمصدر وحيد للعيش تقريبـا، والبحث الدائـب عـن المـاء والكـلأ (عـدم الاستقرار) ناهيك عن تشبث عرب بلاد شـنقيط بالعروبة وبالاسلام، كل ذلك أوحى إلى شـعراء هذه البلاد بما ينسجم مـع واقعـهم فـي ذلـك الزمان.

وقد درسوا الآداب في مختلف عصورهـا ولا سيما الجاهلي منها الذي اعتبروه الأقرب إلـى واقعهم وأمزجتهم البدوية ومن هذا وذاك جـاء الشعر الشنقيطي بما يشبه بعث الماضي العربي القديم، وقد كثر الشعراء، وتفننوا فـي القـول، لكن ما نصيب بلاد شنقيط من شعر أبنائها؟

يقول محمد بن محمدي(5):

شمر لعل رسيم الأينق الذلل
من بعد عشرين يدني ساكني العقل
رعت من الروض في أكنف دومس
مالم ترع منه بجنبي هضبة الوعل

فهذه الاماكن كلها محلية لا نصيب للتراث فيها، فالشاعر ابن أرض(العقل) ويعـرف (دومـس) معرفته لـ(هضبة الوعل) التي هـي تعريـب (ظلعت لغزال) وارتبط الشاعر بتلك الأمـاكن ارتباطا واقعيا معيشا، فـهي مرابـع قبيلتـه، ويعرف اهم منتجعاتها، لا يحتاج إلى دليـل او معين إذ هي من بلاد شنقيط العزيـزة، وطـن الرجل.

وإذا أراد أن يستنزل المطر ساقه إلى مسـارح الأهل والأحبـة بأسـلوب مكثـف بالمعـاني والايحاءات، يقول ابن محمدي أيضا(6):

أرض العقيلات يا برق الحيا وعلى
أحيائها لعيون الشائمين لح
ولا ترق دونها في الأرض ملء فم
من ساريات روايا ودقك الدلح
حول المليحة خيم وأغدون ورح
ثم أغدون ورح ثم أغدون ورح

ولا تزل مستطيرا مثل ما رمحت
بلق العوادي زهاها فادح المرح
حتى إذا عمت السقيا مسارحها
فاسق المسارح من بارين واسترح

اشتملت قطعة الشاعر على الأمكنة (العقيلات)، (المليحة)، (بارين)، وكلها اماكن شنقيطية توجد في الناحية الجنوبية من البـــلاد وهـــي وطـــن الشاعر كما أسلفنا.

وإننا لا نعرف شيئا عن مناسبة النص ولا عـــن حالة الشاعر الاجتماعية حين قاله ولكن المعجم الغزلي بين في المقطع، ومن ذلك ذكر: الـــبرق - العيون - الشيم

-الزمن: الغدو، الرواح.

-المكان : المليحة، بارين.

والنص إذن بهذا المعنى يكون غزليا وليس مـــن أدعية الاستسقاء ولا هو من الابتهالات الدينيـــة، قدمه الشاعر لنا من بحر البسيط وهو مع ذلـــك ليس بسيطا.

أول شئ جرى على لسان الشاعر في القطعـــة (أرض العقيلات) والعقيلات تصغـــير (لعقـــل) وهي مجموعة آبـــار عرفـــت بـــهذا الاســـم، وبلدتي(المليحة وبارين) داخلتين فـــي منطقـــة (لعقل)، و(العقيلات) جمع مؤنث سالم ومضاف إليه ما قبله (الأرض)، وهذا يحمـــل خصوبـــة دلالية تتجاوز وظيفة العلم كمحل ينبـــت فيـــه الشجر، والعشب، ويستساق إليه المطـــر إلـــى مقاصد اخرى مشروعة التأويل، كأن نتصـــور الشاعر يقول (أرض الحبيبـــات) بـــدل (أرض العقيلات) و(المليحة) بفتح الميم وكسر الـــلام، بدل(المليحة) بضم الميم وتسكين الياء علما انـــه لا يضر بالوزن، وإذا كانت الأرض، والمـــرأة تتنازعان قلب الشاعر، فلا غرابة في ذلك عنـــد الشعراء، فالأرض جزء من المـــرأة المعنويـــة الأنثى المالكة للشاعر، وابن محمدي في هـــذا النص يمكن أن يكون تحت تجربة غراميـــة لا يسعه التعبير عنها إلا باسلوب التعمية، إلـــى أن يقرر بعد ذلك أن يبوح باسم من يهوى في مقـــلم آخر يقول فيه(7).

هام الفؤاد بخيت الناس بحت بها
إذ في الكناية تلبيس وإبهام

ويمكن أن نقرأ النص على ظاهره، فنقـــول إن الشاعر ابن محمدي فطن إلى وميـــض بـــرق سحابة ممطرة فتذكر بسرعة مرابع ذويه وقـــال دون تردد (أرض العقيلات يا برق الحيا) وعليه تكون (أرض العقيلات) هي مركز الثقل في هذا الخطاب الذي تدور وقائعه حولها في النـــص، حيث تساق الأمطار إلى أرض العقيلات، مـــع الحرص على أن لا تنقصها قطرة ماء قبل بلـــدة (المليحة) ويدعو الشاعر فيها المطر بـــالمكوث فيها ثلاثة أيام بلياليها، مصدرا إليه جملة مـــن أفعال الأمر، بعضها مكرر(خيـــم - أغـــدون - رح - أغدون -رح)، علـــى أن تنتـــهي زورة المطر بعد المساء دون أن يصرح بذلك لـــولا قوله.

حتى إذا عمت السقيا مسارحها
فاسق المسارح من بارين واسترح

لأن مراوحة الشاعر في أسلوبه بين الخـــافقين: الليل والنهار (أغدون ورح) ثم (أغـــدون ورح) توحي بالاستمرارية مـــا دام التعـــاقب، إلا أن المدة تنتهي بإكمال مهمة المطر في (المليحـــة) وما جاورها، ويأتي بعدها إلى (بارين) ويلقـــى عصاه ليستريح إلى أجل غير مسمى.

وإذا كانت (العقيلات) هي الإطار العـــام الـــذي استرعى انتباه الشاعر في هذا المجـــال، فـــان خصوصيات الود ظلت تسدى بصفة خاصة إلى كل من (المليحة)، و(بارين) على التوالـــي دون أن نعرف أيهما أهم عند الشاعر، فلـــو كـــانت (بارين) هي الأهم عنده لوصـــل إليـــها قبـــل

المليحة مع مطره، وإن خلناه يفضل (المليحـــة) لما استراح صحبة مطره في (بـــارين) تاركـــا وراءه (المليحة).

ومهما يكن من أمر، فالظاهر أن المكانين قـــد هزا كيان الشاعر من الأعماق حتى ليخيل إلينـــا من فرط حبه لهما أنهما قد شكلا جزءا حقيقيـــا من كيانه، وأنه لا يمكن أن يســـتغني عـــن أي منهما إلا إذا كان بامكانه أن يستغني عن إحـدى عيني رأسه، ومراده هنا هو أن يغتســـلا بمـــاء السماء، والافراط في ذلك مطلوب حتى يفيـــض الماء.

ويستبعد أن يكون الاستسقاء هنا استسقاء عاديـــا يرمي الشاعر من ورائه إلـــى تحقيـــق هـــدف روتيني هـــو إخصـــاب الأرض بعـــد محلـــها وحسب، إذ الروح العاطفية، الجامحـــة، تـــرى بروقها في النـــص دانيـــة، ومتجـــاوزة لذلـــك المعنى. فـــالنص إذن علـــى قصـــره محبـــل بالدلالات الشعرية المكثفة، فلا تستنزف طاقتـــه بسهولة لأسباب من أهمها فيه، توظيف أســـماء أعلام الأمكنة المحلية بذكـــاء، وعفويـــة، مـــع صدق العاطفة، وجزالة الأسلوب.

ولا ندعي هنا اننا بهذه المحاولة قد أكملنا فتـــح النص، ففيه تبقى مقـــاصد كثـــيرة، والله أعلـــم بمراد الشاعر.

الهوامش:

1-الوسيط في تراجم أدبـــاء شـــنقيط، العلامـــة السيد احمد بن الأمين الشنقطي، نزيل القـــاهرة، المتوفى 1913م. م-ط2 -1958م القاهرة وكـــانت طبعته الأولى سنة 1911م.

2.ديوان ســـيد عبـــد الله بـــن محـــم العلـــوي الشنقيطي(ابن رازكه) شرح وتحقيق ودراســـة محمد سعيد بن دهاه.ط1968:1م مطبعة النجـــاح الجديدة، الدار البيضاء، ص30.

3.الزمن:عددان: (ابريل وما يو1987م) مجلـــة النادي الأدبي تصـــدر فـــي انواكشـــوط.ص5، ص7.

4.المصدر رقم(2) في هذه القائمة.ص28.

5.الوسيط في تراجم أدباء شنقيط. ص65.

6.المرجع رقم (5) في هذه القائمة، ص66.

7.الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، ص48.

8.أنظر أعلام الأمكنة والأشخاص في الشـــعر الشنقيطي(الوسيط)، بحث: مولاي عمـــر بـــن محمـــدي. كليـــة الآداب والعلـــوم الانســـانية. نواكشوط 87-1988م.

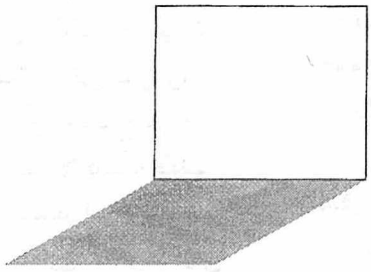

واقع التراث الموريتاني

سيدي محمد بن عابدين سيدي
مدافع عن الآثار والمعالم التاريخية في موريتانيا

قدمت هذه المداخلة للمشاركة في ملتقى تثمين التراث المنعقد أيام: 29،30 نوفمبر، 1 دجمبر 1999 بانواكشوط.

أتشرف بأن أتقدم إليكم بهذه المداخلة المتواضعة حول حماية التراث ممثلة في النقاط التالية: تقديم، ما هو التراث، أنواعه، فوائده، اعداؤه، مشاكله ومظاهر تخريبه، دعائمه، وسائل حمايته، ملكيته، كلمة أخيرة.

"من لا ماضي له لاحاضر له ومن لاحاضر له لا مستقبل له"

1.تقديم:

لم يكن التراث معروفا عندنا بمفهومه الحالي قبل منتصف القرن العشرين وكان الامر يحتاج إلى وقت لتقبل الفكرة وتفهمها والاقتناع بها ولو افتراضا، ونخرجها من دائرة الشكليات والثانويات إلى دائرة الأولويات والأساسيات والأمر الصعب أننا لم تشملنا الفكرة ولم تنتشر بيننا، بل وصلت قلة قليلة، وإن تقبلتها فالبعض تقبلها جدلا وافتراضا ومحاكاة للآخرين ولم يكن هناك من يؤمن بالمفهوم أو يقتنع به أو يعمل لصالحه كهاو أو محترف إلا قلة قليلة جدا، وليس في كل مجالات التراث ولا في أغلبها، بل في مجال أو مجالين كالموسيقى والصناعة التقليدية، ولم تكن الممارسة فيها كافية وإنما أصبحتا تمارسان بأقل قدر ممكن تقتضيه الضرورة القصوى لكسب درهم المعاش وليس لأجل الابداع الفني وإشباع الرغبة بممارسة الهواية.

واقتناء التحف الأثرية لا لعرضها والتمتع بها أو استغلالها كوسيلة إيضاح علمية، وإنما لبيعها وكسب الدرهم من خلالها.

ولم يكن هناك إلا الإرث الشخصي الشرعي الذي يتوزع بين الوارثين أو الأحباس والأوقاف التى من بينها العام والخاص والمؤجل والمؤبد.

2.ما هو التراث:

التراث هو كل ما خلفه السلف أو ورث عنه من أملاك عينية منقولة أو غير منقولة أو عادات أو تقاليد أو حرف أو أساليب حياتية أو أنماط معيشية أو حكايات أو أساطير أو علوم أو معارف سواء كانت مدونة أو منقولة أو محفوظة، نادرة أو متواترة. فالتراث إذا كل ما هو تقليدي وأصيل وقديم وعريق.

3.أنواعه:

ينقسم التراث إلى أربعة أقسام هي: أثري، طبيعي، معنوي، ومشترك:

-الأثري هو كل مادي قديم محسوس كالآثار والمعالم التاريخية.

-طبيعي كحوض آركين وكلب الريشات.

-ومعنوي كالأدب الرفيع والأدب الشعبي.

-ومشترك كالموسيقى والرقص.

4.فوائده:

-أصبح التراث اليوم أداة فعالة للتنمية لأنه يوفر العمل للناس ويجلب السائح والفضولي والباحث على حد سواء. ومعروف أن السياحة

أداة فعالة للتنمية لأنها توفر العمل والعمـــلات الصعبة وتجلب المال دون أن تســـتنزف أيـــة ثروة وطنية باستثناء التراث إذا لم يحافظ عليـــه ويحرس ممن يريد نهبه.

يعتبر التراث شاهدا قائما على ماضي الشـعوب وتاريخها شاهدا ملموسا على نفسه غير قـــابل للطعن والتشكيك كالتاريخ الذي يمكن تحريفـــه بتعدد الروايات المختلفة.

-تعبيرا عن حياة الأجـــداد ومـــدى تطورهـــم وازدهارهم ويظهر مدى الاكتفاء الذاتي عندهـــم واعتمادهم على مواردهم الخاصة.

-يمثل بحق تحفا جميلة ونادرة.

-يخول لنا المقارنة بيـــن ماضينـــا وحاضرنـــا وينير الطريق أمامنا لتطوير مستقبلنا ويمكننـــا من تجنب اخطاء الماضي وهفواته.

-يدعونا للعودة إلى مواد وأدوات كان الناس قد انصرفوا عنها لتوفر عليهم جهدا ومالا كـــانوا سيبذلونه في الحصول على نظيرها من مـــواد وأدوات عصرية مكلفة على جميع المستويات.

-يثري البحث العلمي ويشجع على استكشـــاف كنه الماضي الغابر.

5.أعداؤه:

الإنسان والحيوان والسيارات والحروب والمـــاء المتحـــرك والريـــاح والزراعـــة والعمـــــران واستخراج المعادن:

-الإنسان هو أخطر أعداء الـــتراث، يشـــوهه، يهربه، يسرقه، يدمره، يهمله، يتجاهله ويستعمله في غير موضعه.

-الحيوان يدمره: كم إبل باتت في حفرة مليئـــة بالجرار التي كشفت عنـــها الريـــاح فتمرغـــت عليها وكسرتها.

-الحروب: كم هي المعالم التي دمرتها الحـــروب والمواقع التي شوهت منظرها.

-السيارة وما شاكلها تدمـــر الآثـــار وتخـــرب المعالم وتلوث المواقع.

-المياه الجارفة: كم من معلـــم وموقـــع وأثـــر دمرته المياه الجارفة وقضت عليه.

-الرياح: تنسف من تحت المعالم فتهوى وتسقط وتكشف او تعرى الآثار فيدمرهـــا الإنســـان او الحيوان او السيارة.

-الزراعة: كم موقعا أثريا جعل عاليـــه ســـافله لاستصلاح الأرض للزراعة.

-العمران: كم معلما أو موقعا أثريا أو طبيعيـــا دمر لاقامة عمارة أو لحفر بئر أو لشق طريق.

-استخراج المعادن، كم أثرا او موقعا او معلمـــا دمر لاستخراج الحديـــد أو النفـــط او الذهـــب والنحاس أو غيرها أو للتنقيب عنها.

6.مشاكله ومظاهر تخريبه:

*عدم فهمه الفهم الصحيح، فكثير مـــن النـــاس يتصوره على انه مفهوم غربـــي ناشـــئ عـــن ظاهرتي الفضول والهواية.

*إهماله وعدم الاهتمـــام بـــه إلا مـــن طـــرف ممارسي الاتجار غير المشـــروع بالممتلكـــات الثقافية.

*عدم تطبيق العقوبات الـــواردة فـــي القـــانون المنظم للتراث على المخالفين وعدم تداوله على نطاق واسع.

*تجنب رأس المال لتمويـــل الـــتراث وعـــدم الاستثمار فيه.

*قلة أنصار التراث وهواته وقلة العاملين فيه.

*غياب بنى تحية لحمايـــة الـــتراث وصيانتـــه وجمعه وعرضه.

*كثرته وانتشاره في جميع أنحاء موريتانيا مما زهد فيه وصعب السيطرة عليه.
*انصراف الناس عن كل ما هو قديم وأصيل إلى ما هو عصري وجديد.
*ما دمر ونقل أثناء الفترة الاستعمارية وهو كثير.
*ما نقله السائحون جمعا وشراء.
*ما هربه المهاجرون إلى الغرب والمشرق لارضاء.. علية القوم.

7.دعائمه:

-القانون والمعاهدات التي تحميه سواء كانت دولية أو وطنية.
-تصنيفه على اللوائح الوطنية والدولية.
-إقامة المتاحف والمعارض.
-إقامة الحدائق المحمية في جميع انحاء البلاد.
-حماية المعالم والمواقع الأثرية.

8.وسائل حمايته:

تتمثل وسائل حمايته في مجموعة من الاجراءات والحلول هي كالآتي:
-تطبيق القانون الذي ينظم التراث على كافة المستويات وخاصة جوانبه الجزائية وخصوصا العقوبة المترتبة على التهريب والتخريب والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.
-العمل بما تقتضيه مقررات التسجيل الوطني.
-تطبيق ما تقتضيه إجراءات التسجيل الدولي.
-إقامة متاحف في جميع عواصم الولايات والمقاطعات لحفظ ما أمكن حفظه من التراث.
-حماية المواقع الطبيعية والأثرية والمعالم التاريخية التي تستحق الحماية.
-تشجيع المواطن على استخدام وسائله التقليدية للإبقاء على مظاهر استعمالها بصورة محدودة.
-تدوين الأدب الرفيع والأدب الشعبي على حد سواء.
-تشجيع الأدباء الشعبيين على ممارسة الادب ونشره وتطويره.
-تشجيع الناشرين والمحققين على تحقيق ونشر الأدب الرفيع.
-تسجيل كل المواقع والمعالم على لائحة التراث الوطني والسعي لتسجيلها على لائحة التراث العالمي.
-إعادة التراث المعلوم المكان والسعي لتحديد أماكن تواجد البقية.
-إقامة ملتقيات لتعبئة كافة السلطات والهيئات الأمنية لحماية التراث وصيانته ونشر روح الوعي الثقافي التراثي.
-استخدام الاذاعة الريفية لتعريف المنمين والمزارعين بالتراث وأهميته وإطلاعهم على طرق حمايته وصيانته من الدمار والتخريب ومطالبتهم بالابلاغ عنه والاشعار به عند اكتشافه.
-استخدام الاذاعة الوطنية للتعريف بالتراث وحمايته وصيانته وتثمينه.
-إنتاج برامج تلفزيونية تحث على حماية التراث وصيانته وتثمينه.
-إنتاج أفلام وثائقية للتعريف به وتحديد مشاكله ومعالجتها.
-تخصيص أعمدة ضمن الصحف الرسمية لغرض حماية التراث وصيانته والتعريف به وتثمينه، ومطالبة الصحف الحرة بذلك.
-الترويج للمنتجات التجارية والصناعية بالطابع التراثي.

-إصدار بطاقات بريديـــة لمختلـف المواقـع والمعالم وبيعها محليا للتعريف بالتراث في كافة أنحاء العالم.

-إقامة المعارض بصورة مستمرة ودائمة فـــي بعض الأحيان.

-إقامة النصب التذكارية لمشاهيرنا وعظمائنـــا في كل المناطق.

-التوقيع على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقـة بالتراث والتي تخدم مصالحنا التراثية.

-المشاركة في كل الملتقيات والندوات التي تعقد حول التراث دوليا.

-استضافة ملتقيات وجمعيـات دوليـة حـول التراث.

-الانضمام إلـــى جميـع المنظمـات الدوليـة والجهوية المهتمة بالتراث.

-تشجيع جمعيـات حمايـة الـتراث وتسـهيل مهمتها.

-إقامة عارضـــات ولافتـات فـي الشـوارع الرئيسية والساحات العمومية وفي المطـــارات والموانئ ومحطات النقل تحذر من نقل الـتراث وبيعه.

-إطلاق برنامج مكلف بإدخـال الـتراث فـي المقررات المدرسية الأساسية والثانويـة أسـوة ببرامج التكوين والاعلام حول البيئة الذي أدخل برامج حماية البيئة في المقـررات المدرسـية بنجاح ويمكن دمج حماية التراث في المقـررات المدرسية من خلال دراسـة البيئـة والتـاريخ والجغرافيا.

-فتح شعبة لحماية التراث ضمن الجامعة.

-استخدام شبكة الانترنت لحماية التراث وفتـح مواقع عليها متخصصة.

-القيام بأشمل وأكمل جـرد ممكـن للمواقـع الأثرية والطبيعة وكل المعالم التاريخية.

-القيام بجرد علمي لكافة التحف وعرض مـا أمكن منها وتخزيـن البـاقي بصـورة كافيـة وكاملة.

-محاولة فهرست كل المخطوطـات وحفظـها وحمايتها وطبع النادر منها ونشره.

-تحميل كل شهرية تصدر في البـلاد صـورة أثرية أو طبيعية أو صفحة مـن مخطـوط او صورة تحفة أو موقع أو معلم أو عبارة تحـث على حماية التراث وصيانته.

-تحويل المعهد الموريتاني للبحث العلمي إلـى معهد أو مدرسة للتراث.

-تشجيع المشاريع المتفرعة عن وزارة الثقافـة كمؤسسة حماية المدن القديمة، ومشروع تثميـن التراث، لأن التعددية ظاهرة صحية مضمونـة النتائج.

-خلق جائزة وطنية للتراث تسمى جـلئزة وادان لحماية التراث يقدمها رئيس الجمهورية أسـوة بجائزة شنقيط للتراث.

-السعي للحصول على جوائز التراث العالميـة وكسبها وتوظيفها في حماية التراث وصيانته.

-تكوين حرس لحماية التراث كحرس حمايـة البيئة مشكلا من مختلف قوات الأمـن المدنيـة والعسكرية.

-إضافة علاوة تشـجيعية إلـى راتـب كـل جمركي وشرطي ودركي وكل عامل في مجـال التراث كعلاوة تشجيعية لحماية التراث.

-عقد لقاء مع العاملين ن طرف السلطات العليا في البلد للتعرف على كبريات مشاكل الـتراث ويتلقى العاملون التوجيهات اللازمـة مباشـرة لرفع معنوياتهم وبعث روح النشاط فيهم.

-تضمين حماية التراث في الخطاب السياسي لتأخذ العملية الاعلامية والمعنوية دورها أسوة بمحاربة الأمية ودمج المرأة والمعرفة للجميع وحقوق الإنسان ومحاربة الفقر.

-إنشاء مجلس أعلى للتراث يجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة ويضم في عضويته مجموعة من الوزراء كوزير الثقافة ووزير الداخلية ووزير الاعلام.. ويحدد خلال اجتماعه الخطوط العريضة للسياسة العامة للتراث.

-إنشاء لجنة استشارية عليا يرأسها وزير الثقافة وينوبه الأمين العام للحكومة وبعضوية مدير التراث ومدير لمؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة ورئيس مشروع تثمين التراث ومدير حظيرة حوض آركين والأمين العام للجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ورئيس كل هيئة إدارية تطرأ ومندوب عن مالكي التراث يغير كل سنة من أجل التناوب على هذا التمثيل.

-تعيين مندوب عن مالكي التراث في مجلس إدارة كل هيئة من هيئات التراث كالمؤسسة الوطنية لحماية المدن والمعهد الموريتاني للبحث العلمي وغيرها.

-تشجيع التعاون في مجال البحث بين وزارة الثقافة وجامعة انواكشوط.

-تخليد اليوم الوطني للمتاحف وجعله يوما وطنيا للتراث.

-إعلان وتخصيص يوم سنوي للتراث وجعله يوما وطنيا للتراث.

-فتح صندوق ورصد مبالغ مالية لشراء التحف التي يحاول أصحابها بيعها للأجانب أو تهريبها للخارج بأسعار رمزية غير مرزئة لصاحب التحفة وغير مجحفة بالصندوق لأن المصادرة عقوبة وليست حلا والشراء بأسعار رمزية تعتبر حلا مقبولا لدى البائع والمهرب وتبقى المصادرة حافزا للبيع بهذه الطريقة.

-تشجيع مالكي التراث على الدخول في تجمعات لحفظ التراث وجعله تحت تصرف الجمهور والباحثين وتمكينه من الصيانة والحماية كجمعية وادان لحفظ التراث مثلا.

-تحقيق النتائج النظرية القانونية التراثية التي تقضي بضمان حق الملكية التراثية والمنفعة للمالك وحق زيارة الجمهور والباحثين وتحمل الدولة تكاليف الصيانة أو بأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

-تعيين منسق مشترك لكافة الهيئات الوصية على التراث أو العاملة فيه في جميع المراكز التراثية، منسق في ودان مثلا ينسق بين وزارة الثقافة والمؤسسة الوطنية لحماية المدن القديمة ويسهر على تطبيق سياستها، وتقديم تقارير وافية عن حالة التراث كل سنة.

-إنشاء معهد للآداب والفنون الشعبية تابعا لوزارة الثقافة ويتكون من قسمين هما:

1-<u>قسم الموسيقى:</u>

ويتضمن العزف والضرب على الآلات والرقص والغناء والشعر الشعبي والتمثيل والحكايات والأساطير المرتبطة بالموسيقى، وصناعة الآلات الموسيقية.

2-<u>قسم الفنون التشكيلية الأصيلة:</u>

كالنحت والرسم والزخرفة والصناعة التقليدية: كالآلات والأدوات والأمتعة والحلي والملابس والمساكن بجميع أشكالها من خيام وأكواخ وبيوت.

-إعداد خريطة للتراث واعتمادها ونشرها وتوزيعها وتسجيلها.
-متابعة لوائح التراث على المستوى الوطني والدولي وتسجيلها.
*اللائحة الأولى: كومبي صالح، تاودغست، تنيكي.
*اللائحة الثانية: أطار، أوجفت، تجكجه.
*اللائحة الثالثة: كصر البركه، الرشيد، آغريجيت.
*اللائحة الرابعة: طريق المرابطين، تيدره، ضريح أبوبكر ابن عامر وسلسلة آبار عبد الرحمن بن حبيب.
*اللائحة الخامسة: الظاهرة الجيولوجية المحيرة (جلب الريشات). ومجموعة الصخور المرجانية بمنطقة اعيون العتروس.
*اللائحة السادسة: خلق مجموعة من المناطق الطبيعية في جميع أنحاء البلاد لحماية وتربية الحيوانات المنقرضة أو المهددة بالانقراض، ويمكن أن تكون واحدة منها بحفرة وادان.

9.ملكيته:

ينقسم التراث من حيث الملكية إلى قسمين:
*قسم تحدده وتعينه المادة الأولى من القانون: 72-160 وهو ممتلكات عمومية تملكها الدولة وتسيطر عليها سيطرة مطلقة وهو كثير، منه المتسيب ومنه المصادر ومنه ما وضعت عليه يد الدولة مثل: كومبي صالح، تاودغست، آزوكي.

*قسم تحدده المادة الثانية من القانون: 72-160 وهو ممتلكات خاصة وهي متعددة الفوائد فلها منفعة خاصة على أصحابها ومنفعة عامة على الجميع وتتمتع برعاية مزدوجة، رعاية المالك والرعاية العامة ومنها: وادان، شنقيط، تيشيت وولاته.
*والتراث الذي يعتبر ممتلكات خصوصية له نفس الفوائد التي للتراث الذي يعتبر ممتلكات عمومية والذي يدخل في إطار الممتلكات العامة خضع للملكية الخاصة من قبل.

10.كلمة أخيرة:

وأخيرا فإن التراث يحتاج إلى تعبئة الجميع وعنايته واهتمامه وتدخله وسهره على مصلحته ومحاولة النهوض به والدفع من مستواه وتثمينه وصيانته وحفظه، ويحتاج تحقيق هذه الأهداف إلى استغلال كل الامكانيات وتكثيف كل الجهود وتعبئة كل الطاقات الخاصة والعامة، ليحتل التراث مكانته اللائقة به والله ولي التوفيق.

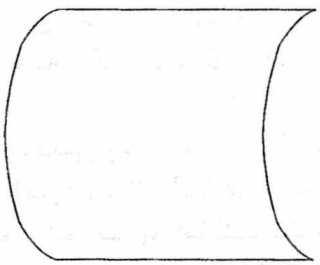

الثقافة العربية الافريقية (تبادل التأثيرات)

يحي ولد احمد معلوم - جامعة انواكشوط

تعود صلة افريقيا الحضارية بالعرب إلى عـدة قرون خلت قبل الاسلام، حيث ارتبطت جغرافيا بالوطن العربي برا وبحرا. فكان البحر الاحمـر ممرا دائما يصل بين جنـوب شـبه الجزيـرة العربية بشرق افريقيا، كمـا سـهلت الريـاح الموسمية الاتصال والتبادل التجاري والتفـاعل بين الخليج العربي وشرق افريقيا.. وقد اكتشف العرب طريقهم إلى شمال افريقيا في وقت مبكر للاقامة في واحتها وبواديها(1). وكان الاسـلام قد دخل مبكرا أيضا منذ عهد البعثة المحمديـة الاولى، حيث هاجر أوائل المسلمين من مكـة إلى الحبشة للنجاة من أذى قريش. ويمثل ذلـك تعبيرا عن التبادل الاجتمـاعي السـابق بيـن العرب والأفارقة اللذين كانوا يتواصلـون مـع العرب تجاريا وسياسيا وفكريا قبل تلك الـهجرة وبعدها. ويجدر بالملاحظة هنـا ان المسـلمين وجدوا بأرض الحبشة- عندما وصلوا إليـها- الأمن والحرية والسعة واستقروا فيها عشـرين سنة.

وقد سير النجاشي (ملك الحبشة) وفدا من قومـه إلى النبي (ص).. وكان لهذا الوفد حظوة كبـيرة عند الرسول الله (ص)، كما كـانت للنجاشـي حظوة أكبر -بعد وفاته- حين صلى عليه النبـي (ص) صلاة الغائب(2).

وقد شكلت الجغرافيا لمحـة لـهذا التواصـل والتكامل، فكان العرب سـادة البحـار حـول افريقيا.. كما ظلت افريقيا تعتـبر جـزءا مـن الوطن العربي والأمة الاسلامية سياسيا وثقافيا.

وكانت القارة مركزا هاما من المراكز العربية- الاسلامية مثل مساجد ومعاهد القيروان ومسـجد أغمات الذي أسسه موسى بن نصير في أواخـر القرن الأول الهجري، ومساجد مملكـة غانـا، ورباط عبد الله بن ياسين (داعية المرابطين فيما يعرف الآن بموريتانيا) ومسـاجد وجامعـات "تومبكتو" التي عرفت في القرن(16م) بعلمائـها الأجلاء الذين اغنوا الفكر الاسـلامي واللغـة العربية بمخطوطاتـهم ومكتباتـهم(3) وكذلـك مساجد فاس وسجلماسة.

وربما كانت صلة العـرب بشـرق افريقيـا - السابقة الذكر- قد بدأت قبل أكثر من 2000 سنة ويبدو أن التجارة البينية القائمة على سلع محددة كالعاج والذهب كانت قوام تلـك الصلـة قبـل الاسلام. وقد لعبت المدن التجاريـة المنتشـرة على الساحل، أو المدن المصاقبة له، دورا هاما في توسيع دائرة التبـادل التجـاري والتداخـل الثقافي والذي يغلب عليـه الأثـر الاسـلامي العربي. والذي أدى في نهايـة المطـاف إلـى ظهور الثقافة السواحلية(4). وقد أدت قوة عمان التجارية والسياسية في السواحل الافريقية وفـي جنوب شرق جزيرة العرب في القرن(18م) إلى المنافسة مع بريطانيا التي كانت اكـبر دولـة رأسمالية آنذاك مما اضطرهـا للتنـازل عـن نفوذها التجاري في الخليـج العربـي لصـالح الاستمرار في نفوذها على السـاحل الافريقـي الذي استمر حتى وقعت ممتلكاتها هناك تحـت السيطرة البريطانية الالمانية(5).

وإذا التفتنا إلى الشمال الافريقي نجد انـه كـان على صلة وثيقة بالكيان الافريقي الممتـد مـن "دارفور" حتى حوض نهر السينغال، يؤثر فيـه ويتأثر به، ورغم وعورة المسالك الصحراويـة فإنها لم تحجب التواصل التجاري بين الشـمال الافريقي وبقية اقطارها. وكان التجار العـرب

يجمعون بين دور التاجر والداعية لبث العقيدة الاسلامية لذلك اتسع نطاق التجارة ونشطت الهجرة واختلط الوافدون العرب بالافارقة السود كالولوف والفلان والسوننك والهوسا..وغيرهم(6) فهناك نحو ثلاثين لغة افريقية لها تاريخ وصلة بالحرف العربي وقد امتزج الدم العربي بالافريقي منذ آلاف السنين، حيث نجد ذلك في الهجرات من اليمن إلى الحبشة، كما هاجر بعض الافارقة السود إلى الجزيرة العربية والعراق..كما يعرف أن اكبر كاتب عربي في تاريخ الأدب العربي هو الجاحظ (الافريقي دما ولحما) من قبائل البانتو في شرق افريقيا(7) ويتجلى التأفرق فيه من روحه المرحة ومن فكره الخصيب الجامع بين الخصائص العربية والافريقية. وفي العصر الحديث يذكرنا "سنغور" الشاعر الفيلسوف – والذي هو من أبرز انصار الزنوجة كايديولوجية– يذكرنا بتفسخ الثقافة الغربية التي خبرها وزملاؤه في اوربا، ومن ثم رفضها وتبنى الأصالة الافريقية والتي لا نقبل لها أن تكون ضد الفكر العربي الاسلامي الافريقي الرفيع في مستواه والضخم في حجمه وتنوعه. والذي شارك الانسان الافريقي فيه مشاركة المبدع وليس المقلد التابع، سواء فيما أضافوه إلى الفكر الاسلامي الافريقي أو فيما كتبوه في لغتهم بالحرف العربي أصلا (مخطوطات تعتبر مفخرة لمكتبات العالم الكبرى وان ظلت محجوبة عن الافارقة بفعل الاستعمار الذي يريد للغاتهم ألا تكتب).

يحن سنغور–الدراس بالفرنسية– إلى أن تكون علاقته بباريس علاقة تكافؤ وليس علاقة استلاب فيرى في الأبيات التالية – خلافا لكل الحضور المسيحي في صلاة الأحد – أن خلاصه وملاذه هو الأجداد الحاضرون لديه دوما. نفهم ذلك من القسم الأخير من القصيدة "صلاة الأجداد"..يوم الأحد(8)

"وجوه لزملائي حجرية متزاحمة..أخافتني
من برجي الزجاجي المسكون بالصداع
والأسلاف القلقين
أعاين الأسطحة والضباب يلفها الضباب
يلفها السلام، المداخن ثقيلة صلدة
عند أصلها يرقد أسلافي، كل أحلامي هبا
كل احلامي دم مسفوح عبر الشوارع
يجرى طليقا يختلط بدم المسالخ
والآن من برجي كما لو كنت من ضاحية المدينة
أرقب احلامي الغثة عبر الشوارع ترقد عند حضيض الهضاب
كالاسبقين من ابناء جدتي على ضفاف جامبيا وسالوم
دعني اعود بافكاري إلى اسلافي
إلى اخوتي ذوي العيون الزرق
إليهم ذوي الأيادي الغضة"

وعلى المستوى الديني فإن الأفارقة قد تأثروا بالمشرق والمغرب العربيين فهم في جلهم سنيون مالكيون باستثناء قلة من الاباضيين في شمال افريقيا كما ان هناك في شرق افريقيا من يتبعون المذهب الشافعي، تأثرا باليمن..كما انتشرت الطرق الصوفية الموجودة في المشرق بافريقيا مثل القادرية والأحمدية والشاذلية. ويذكر ان بعض هذه الطرق نشأت في افريقيا كالتيجانية والسنوسية والميرغنية.

وقد لعبت هذه الطرق دورا كبيرا في نشر الاسلام كما تصدى بعضها إلى مقاومة الاستعمار الاوربي في(ق.19م و 20م) (9).

وفي بواكير تدوين التاريخ عربيا اهتم المؤرخون العرب بافريقيا فكتب عنها المسعودي وابن حوقل وياقوت البكري وابن

بطوطة والحسن الـــوزان (اليـــون الافريقـــي) والقلقشندي وابن خلدون وعبد الرحمن الســـعدي وغيرهم كثيرون.

ولم تشهد افريقيا من خلال التفاعل الحضـــاري بين العرب والافارقة أي اتجاهات عنصريـــة او طائفية محلية وعلى العكس فقد كان هناك توحد وتكامل وتفـــاعل بيـــن الحضـــارة الاســـلامية والحضارات الافريقية، فكان الافارقة يرون انـــه من تمام الاسلام الانتساب إلى العروبة(10).

ففي نيجريا وغرب افريقيا بعامة نجد من كبـــار العلماء والقادة من ينتسب إلى السلالة النبويـــة، كما في اتشاد قبيلة "تونجور" ترفع نسبها إلـــى قبيلة عربية بتونس. وتنزع مجموعات افريقيـــة كثيرة إلى الاستعراب الذي يقوم على الانتســـاب للأصل العربي بحجة أن أسرا عربية هـــاجرت من الجزيرة العربية أو مـــن بعـــض البلـــدان العربية لتستقر بالمنطقة الافريقية المذكـــورة أو أن شخصا معروفا حل بالمنطقة وتـــزوج مـــن أهلها.. وتنحدر هذه السلالة من أولئك العـــرب المهاجرين إلى افريقيا قديما وسواء ثبت تاريخيا هذا الانتماء العربي أو لم يثبـــت فـــإن نزعـــة الاستعراب هذه تدل على ان الافارقة نزاعـــون إلى الدخول في الدائرة الحضارية مـــن بابـــها الواسع (الاسلام والعروبة الثقافية)(11).

ويندرج في هـــذا الســـياق ان الـــدم العربـــي الصنهاجي امتزج بالدم الافريقي منذ أمد بعيـــد خاصة في مناطق افريقية مجاورة لموريتانيـــا ومن ذلك أن (انداديـــان انجـــاي): أول ملـــوك "والو" كان ينتسب إلى أمير المرابطين أبي بكـــر بن عامر من زوجة افريقية له.. كمـــا ينتســـب التكارير والفلان الذين يقطنون فـــي موريتانيـــا والسنغال ونيجيريا إلى أصول عربيـــة.. كمـــا ينتسب "آل انياس" بالسنغال إلى عقبة بن نـــافع الفهري وقد زوج الشيخ ابراهيم انياس جل بناته لعرب موريتانيين كما كان اعيان الموريتـــانيين يتزوجون من نساء افريقيات مثل الشيخ محمـــد المامي(1292هـــ) الذي تزوج امباركـــة بنـــت الشيخ عمر الفوتي والشيخ احمد حماه الله الـــذي ولد من أب عربي و أم فلانية (افريقية). كمـــا تزوج امير الترارزة محمـــد الحبيـــب(جمبـــت الوالية) لتنجب له الأمير (اعلـــي بـــن محمـــد لحبيب بـــن اعمـــر) ويـــرى المؤرخـــون أن السواحليين والفلان والهوسة واليوربا مزيج من العرب والافارقة وفي المقابل توطنـــت -بعـــد هجرتها- أحياء موريتانية السنغال فانصـــهرت في المجتمع السنغالي وفقدت سحنتها وهويتـــها العربية(12).

الهوامش:

1.الخليل النحوي افريقيا المسلمة(الهوية الضائعة) دار الطرب الامي ط/1993، ص9.
2.محي الدين صابر، العرب وافريقيا (العلاقات الثقافية)، المكتبة العصرية – بيروت، ط/1993م، ص11.
3.مسعود الوزاني، التواصل الانساني وأثره في وحدة العقيدة بين شمال الصحراء وبلدان السودان الغربي حتى عصر المرابطين، مجلة الدعوة الاسلامية، العدد13/1996م ص:313-314.
4.يوسف فضل حسن: (تقديم ندوة اليونسكو)، العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية-تونس 1985م، ص17.
5.نفس المرجع ونفس الصفحة.
6.المصدر نفسه ص18.
7.محي الدين صابر، العرب وافريقيا ص56.
8.ك سينانو/و.ت. فانسانت، مختارات من الشعر الافريقي وترجمة جميل الضحاك، منشورات وزارة الثقافة السورية 1985م ص:32-33.
9.محي الدين صابر، العرب وافريقيا، ص13.
10.المصدر نفسه، ص13-14.
11.انظر الخليل النحوي، افريقيا المسلمة، ص:22-23.
12المصدر نفسه.

البعد الاجتماعي في النوازل الشنقيطية

ملاحظات في النظر الفقهي عند علماء القرنين 13،14 الهجريين

(الجزء الثاني)

التبلاح - لحسان - بديله- أتاي

محمذن بن احمد بن المحبوب
المفتشية العامة للتعليم

التبلاح:

وهو بالتعريف، تعقبه تاء مشـــددة مكســـورة، بعدها باء ساكنة، بعدها لام ألف، بعدهـــا حـــاء مبنية على السكون غير معربة، حسانية عامية. ويعني المبالغة في تسمين المرأة حتـــى يـــزداد وزنها ويتضاعف حجمها، وذلك بإكراهها علـــى الطعام والشراب أكثر من اللازم حتى تصبـــح ضخمة الجسم بضة المتجرد، وهو من كمـــال زينة المرأة وجمالها عندهم. وقد اختلف العلمـاء في حكمه فذهبت طائفة منهم إلى جوازه ومنـــها الشيخ محمد المامي الذي رخص فيـــه متعلـــلا بالحاجة اليه لأنه من تمام زينة المرأة وإصـــلاح بدنها يقول: "ومن العادة التبلاح الذي فيه دفـــق اللبن فيلحق بالحاجي مكمله في هـــذه، وقياســـا على استعمال الطعام في العـــادات كـــإصلاح الجلود باللبن للحاجة، فصلاح الأبدان بضيـــاع بعض أولى لأن الأمور بمقاصدها، وهذه مـــن العادة القديمة فيستصحب استصحابا مقلوبا إلـــى الزمن المعتبر في شرعنا أو شرع مـــن قبلنـــا وكلاهما كاف"(24).

ونصل إلى حبيب بن الزايد(25) الذي نظم فـــي موضوع "التبلاح" أبياتا أوضح ضمنـــها حكـــم خروج المرأة مع الرعاة طلبا للسمنة وأملا فـــي الضخامة يقول(26):

وامنع خروجها مع الرعاة
لطلب الشحم على العادات
ولو له لم تجد إلا إن مشت
مع الرعاة وأبح إن "تيمشت"(27)
ولم تجد ما يدفع الضرورة
إلا بهذي المشية المذكوره

أما على مستوى النثر فإنه سطر فتـــوى جمـــع ضمنها أقوال العلماء ولم يتخذ من التبلاح موقفا صريحا إلا أن الآراء التي أورد يفهم منها ميلـــه إلى تحريمه، أو أنه على الأقل خلاف الأولـــى وقد ختم فتواه بمنظومة لأحمد بن عبد العزيـــز الهلالي، عدد ضمنها سلبيات السمنة المذكـــورة كما أورد رأي النووي في الموضـــوع يقـــول: "السمن طرأ بعد الرسول (ص)، وقال النـــووي إن عدمه أفضل بدليل قول عائشة رضـــي الله عنها في قصة حمـــل الصحابـــة رضـــوان الله عليهم لهودجها يظنون أنها فيه، قال الحطـــاب في باب الأضحية إنه يحرم إذا أدى لضـــرب أو ضرر بالجسم أو ضياعة للطعام"(28) ثم يعـــزز هذه الفتوى بمنظومة الهلالي المذكـــورة حيـــث يقول:(29):

في شبع المرء من الحلال
عشرة من أقبح الخصال
من ذاك قسوة القلوب وهيا
داهيـــة للسالـــكين دهـــيا
ومنه اسراع الجوارح إلى
معصية الإله واهب الإلي
ومنه إغراء النفوس بالكسل
حتى ترى النعاس أحلى من عسل

ومنه فقد لذة العبادة
وذاك داء من يصيب أباده
ومنه أنه يرى ذريعه
لأكل ما حرمت الشريعه
ومنه شغل القلب والأبدان
بجمعه من شاسع ودان
ومنه فاعلم اشتداد السكرات
عند الممات وحلول الغمرات
ومنه نقصان الثواب الباقي
فيتخلف عن السباق
فهذه عشرة تكفي المريد
واحدة منها فكيف بالمزيد

ونصادف فقيها شنقيطيا آخر هو محمد فال بن محمذن(30) يقف من التبلاح موقفا معتدلا محذرا من المبالغة فيه، محسنا العزو إلى الحطاب يقول:

وذكر الحطاب في الأضاحي
الا يجوز فادح "التبلاح"

لحسان:

بلام مكسورة، وحاء ساكنة، بعدها سين، بعدها ألف مد، بعدها نون ساكنة غير معربة، حسانية. ولعل أصلها الإحسان بالفصحى فوصلت همزة القطع وبنيت الكلمة على السكون، وهو عندهم عبارة عن شراء لبن حلائب الأنعام، وهو ما يزال في الضرع، وهو شائع في البلاد الموريتانية، خاصة منطقة الكبلة (الجنوب الغربي)، وقد تناوله الفقهاء وأفتوا بشأنه، وممن تعرض له حيمد بن أنجبنان الذي فصل القول في أحكامه مؤكدا أن ما كان منه بالمكيال فهو جائز إذا توفرت فيه شروط السلم، وأما ما كان منه جزافا فغير جائز يقول(32):

رجز
"لحسان" إذا ما كان بالمكيال
فهو لا باس به بحال
إذا توفرت شروط السلم
وكان في القبض شروطه نمى
أما شراؤه جزافا فاحظره
إلا بما من الشروط كان له

بديله:

بباء مفتوحة ودال مكسورة ممدودة، بياء بعدها لام، بعدها هاء ساكنة. وهي حسانية عامية. ويطلقونها على نوع من التبادل التجاري كان سائدا في بعض مناطق البلاد الموريتانية، وخاصة المناطق التي يكثر فيها شجر القتاد الذي يجنى منه الصمغ العربي المعروف ب"العلك"، وكان هذا الأخير يستبدل بالحبوب، ف"بديلة" إذن عملية مقايضة تتم خلالها مبادلة الصمغ العربي ببضائع أخرى. وقد طرحت مسألة بديلة على الفقهاء الشناقطة فبينوا حكمها وأوضحوا مسائلها. فقد سئل عن حكمها الحارث بن محنض الشقروي(33) فأجاب بقوله: "جوابه والله أعلم أن بديلة لم يظهر لنا فيها الربا، لأنها ليس عوضها نقدا من جنس واحد فيحتفظ فيها من ربا النساء والفضل، ولا من جنسين فيحتفظ فيها من ربا النساء فلم يبق إلا النظر هل العلك طعام أم لا"(34).

أما حيمد بن أنجبنان فقد فصل في حكم "بديلة" مؤكدا جوازها إن وقعت مناجزة يقول(35):

رجز
"بديل" جازت ان تعجل مهما
علم قدر كيلها وأما
كيل الزريبة وكيل علكا
علكا فما له جواز يحكى

ويتبع هذا المذهب نفسه حبيب بن الزايد مشترطا المناجزة، محسنا العزو إلى فتاوى محنض بابه يقول(36):رجز

وبيعنا الزرع بعلك ذي أجل
منعه إلهنا عز وجل
أفتى بذا محنض بابه القاضي
وأبن حبيب الله نجل القاضي

وقد جمع التاه بن يحظيه بن عبد الـــودود(37) المسائل السابقة في أبيات مضيفا اليـــها حكـم التعامل مع المصارف والتناوب على اســتخدام المملوك ومحاصة زمنه بين الشـــركاء مؤكـــدا حرمة الجميع(38):

أرى موقف الشرع الحنيف من "البنك"
كتأجيل مطعوم يبدل بالعلك
وأجرة راع عندنا وتهايو(39)
و"ونكالة" "احسان" ينظم في سلك
مسائل عن ضر تعودها الورى
وليس لها في الشرع شئ بلا شك

أتاي:

بهمزة قطع مفتوحة، وتاء مفتوحة، بعدها ألـــف مد، بعدها ياء ساكنة حسانية عامية، ولعله فـــي الأصل تحريف للكلمة الفرنســية (Thé) وهـــو الورق الذي يحضر منه الشاي والمادة الأوليـــة له، وأصبحوا يطلقون كلمة "اتاي" على العمليـــة كلها من باب تسمية الشيء ببعـــض أجزائـــه، ف"الأتاي" عصير ناتج من الممازجة بين المـــاء الساخن وورق الأتاي والسكر، يحضـــر فـــي أواني خاصة من أبرزها الأكواب والأبـــاريق، ويتردد لونه بين الحمرة والصفرة، وقد طـــرح إشكال هذا المشروب على العلماء الشناقطة فـــي أوائل القرن الثالث عشر الـــهجري، واختلفـــت حوله آراء الفقهاء فمنهم من رأى فيـــه ضيـــاع الوقت وفساد المـــال المفضـــي إلـــى السـكر والخبال، فمنعه وأفتى بحرمته، ومنهم من آنـس فيه عونا على هموم الأيام ودفعا للمرض وجلبا لمودة الأنام فقال بإباحته. وإليك بيـــان هذيـــن الموقفين:

أولا: القائلون بحرمته:

ويأتي في مقدمتهم لمرابط محمد الأمين ابه(40) الذي أرجع حرمته إلى ثلاثة أمور هـــي فـــي نظره دخوله في حد الميسر، وشبهه الصـــوري بالخمر، وارتباطه ببعض العوارض التي تدخـل في دائرة الحرام، يقول: "أما بعـــد فـــإن الـــذي تقتضيه الأدلة عندنا حرمة شراب "اتاي" لثلاثـــة أسباب، أحدها: دخوله في حد الميسر المحـــرم بالقرآن، والثـــاني: شـــبهه بـــالخمر صـــورة واستعمالا، والثالث: وجود عـــوارض كثـــيرة صرح العلماء بتحريم كلما وجدت فيه"(41).

ثم يأخذ في تفصيل هذه المســـائل مبينـــا الآراء مقارعا الحجة بالحجـــة والبرهـــان بالبرهـــان، يقول: "فإن قيل إن اتاي ليس مشروبا للهوى بل لمنافع فيه كالتداوي، أما عـــدم شـــربه للـــهوى فخلاف المشاهد فإن شربته يشربون غالبا فـــي أوقات ما بهم فيها تعب ولا مـــرض"(42) ثـــم يبسط القول في الأمور الثلاثـــة الداعيـــة إلـــى تحريمه منبها إلى الشبه بيـــن الاتـــاي وبيـــن الخمر، موردا قطعا شعرية عديدة تشهد لذلـــك، مقارنا بين الأشعار الواصفة مجـــالس الخمـــرة وندمائها وبيـــن المقطوعـــات الواصفـــة لآلات الشاي وجلسائه، يقول: "وهذا بعض البعض من الأشعار الواردة فيه –أي الخمر– فنعلـــم منـــه مشابهة أتاي له في اللون الذي هو الحمـــرة أو الصهبة أو الشقرة أو الصفـــرة، وعلـــو الزبـــد والرغوة له، ومزجه بالماء الحار وشربه فـــي الكؤوس وتعقيبه للأكل ومباكرته"(43).

وتتواصل فتوى الرجل منتقدة الاتاي، مؤكدة أن انصاره قد خصوه من بيـــن انـــواع الاشـــربة الأخرى ببديع النظم وجميل الثناء لتنتهي الـــى تقاطعه مع الخمرة وتلاقيه معها في امور كثيرة

يقول: "ثم انه أي – اتاي– لما شابه الخمر في هذه الاوصاف سرق طباع اهله المستعملين له حتى شابهت اهل الخمر في التشوق له والتلهف عند فقده والمبالغة في اطرائه ومدحه بأفانين الشعر التي لم يمدح بها مثله من لذائذ الاطعمة والأشربة"(44).

وياتي محمد بن محمد البخاري اليعقوبي(45) ليسطر فتوى في حرمة استعمال الشاي مانعا شربه من سبعة أوجه يقول: "هذا ولما عمت بدعة "الأتاي" على الناس كتبت في أمره ما يرد المشفق على دينه من الدنس الخائف عليه من قطع الرأس، لأن الورع رأس العمل، فاقول وبه أستعين: في الأتاي سبعة أمور لمن تتبع ما يجر إليه من الردية، فالأول: أنه اتباع الهوى، والثاني: أنه بدعة، والثالث: إضاعة المال، والرابع: التزيي بزي أهل الضلال، والخامس: هيئة الخمر ونشوته، والسادس أنه مخالف لاتباع أهل السلف الصالح، والسابع: أنه مخل بالمروءة وهي أخت الدين"(46). ثم يأخذ الرجل في تفصيل هذه المسائل واحدة تلو الأخرى معولا كثيرا على الشبه الصوري بين الخمرة وبين الأتاي منشدا فيه أبياتا لأحد الشعراء يقول:

هو الخمر إلا أن للخمر نشوة
ولا كهذ في لونها وصفاتها
وأكمل شبها في جميع أمورها
وأحوالها من بدئها لانتهائها

ثم يضيف قائلا: "فلم يبق إلا الاسكار وهو موجود فيه الاسكار الباطني لأن الاسكار نشوة وطرب يتعلق أمره بالقلب يعم وينتشر على الجوارح فيحصل منه ما ذكر، وتارة يقتصر على فرح لبي وزهو قلبي"(47).

ثانيا: القائلون بإباحته وجوازه:

أما القائلون باباحته فكثيرون وسنكتفي ببعضهم فمن أوائلهم الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيدي(48) الذي نظم في أبيات بديعة يقول فيها(49):

دع الاكثار من قال وقيل
كفاك اللوم بالكم القليل
أقلني إن عثرت على عثاري
فخير الصحب كل فتى مقيل
وإلا تزدجر عما عليه
جلبت من التهور والصهيل
فإني لست منك ولست مني
وليس رعيل خيلك من رعيلي
تلوم أن تعاطينا كؤوسا
تذكرنا كؤوس السلسبيل
تحاول أن تحرمها علينا
فليس لما تحاول من سبيل
تريد على اباحتها دليلا
متى احتاج النهار إلى دليل
أصول الحل عدوها فعدوا
نبات الأرض من تلك الأصول
وإن لها فوائد واضحات
يراها كل ذي نظر اصيل
إزالة حقد ذي الحقد المناوى
وتحبيب الخليل إلى الخليل
وجبر خواطر وقضاء حاج
ومعرفة السخي من البخيل
وإيقاظ النواظر من كراها
وإبراء المتيم والعليل
وزاد مسافر ومتاع مقو
وأنسا في الإقامة والرحيل

وبعد الشيخ سيدي نقرأ ابياتا طريفة لمحمد بن مايابا(50) أوضح خلالها حكم تناول "الاتاي" مبينا أنه قد التبس على الناس فتنازعته الاباحة والمنع وتردد بينهما، وقد ختم الرجل أبياته

بتغليب جانب الاباحة لرجحان المنافع فيه، كما حرمت الخمر لرجحان المضار فيها، يقول(51):

أتاني أتاي لابس ثوب شبهة
تنازعه فيها الاباحة والحظر
فطورا له شبه العسول وتارة
يريك بكبريائه انه الخمر
هو الخمر إلا أن فيه منافعا
وليس به إثم كبير ولا سكر

ويأتي الشيخ سعد أبيه(52) ليجمع مكتوبا في الشاي منتصرا لحليته(53)، اما زين بن احمد(54) البدالي فقد كتب رسالة في ما يربو على العشرة من الصفحات وسماها "تسديد المتفكر في إباحة كل شراب لا يسكر"، وتفتح هذه الرسالة بمناقشة آراء القائلين بالحرمة ردا عليهم، مؤكدا أن الشاي غير مسكر ليأخذ في تعداد فوائده يقول: "قال في المدونة، قال مالك في عصير العنب إنه يشرب مالم يسكر(...) ولو لم يكن فيه من الدواء إلا ذهاب الحزن لكان غرضا صحيحا لأن الحزن من الأمراض النفسانية، وقد استعاذ منه صلى الله عليه وسلم وكان يامر بالتلبينة لأنها تجم فؤاد المريض وتذهب الحزن، بل ولو لم يكن فيه إلا مجرد التفكه لم يقدح ذلك في إباحته لأن كثيرا من الفواكه لا اقتيات فيه ولم نر من قال بتحريمه لمجرد التشهي"(56):

قالوا "الأتاي" شبيه خمر هيئة
وضراوة والمال فيه مبذر
ويكون في الأجسام داء معضلا
يعيى الأطباء الذين تمهروا
قلت الامام في الام ألغى صورة
للشرب أن يك شارب لا يسكر
واللحم فيه ضراوة ما أوهمت
تلك الضراوة أن لحما يحظر
ثم الأتاي يفيد هضما جيدا
يزيل إعياء الفتى إذ يحسر
ويكون في برد الشتاء وقاية
وله فوائد غير ذا لا تحصر
وإذا تسوؤك من اتاي خصلة
فلما يسرك من اتاي أكثر

ونختتم القول في مسألة "الاتاي" ببيتين للمرابط محمد سالم بن ألما(57) يدعو ضمنها إلى نوع من الوسطية والاعتدال في شأنه مؤكدا حليته من حيث الأصل والمبدأ منتهيا إلى أن الورع تركه والتوقف عن شربه يقول(58):

مكثت زمانا في التفكر أنظر
أأصحب صناع "الأتاي" أم أهجر؟
فبان لي الترك احتياطا وإن يكن
تبيين حل الفعل فالترك أجدر

خاتمة:

في أعقاب هذه الصفحات ننتهي إلى أن علماء القوم قد غاصوا إلى أعماق هموم مجتمعهم، فأجابوا عن الإشكاليات المطروحة بحكمة وحسن نظر، محاورين الأحكام الفقهية بلطف، متعاملين معها بمرونة عبر أسلوب جذاب يعتمد تنزيل الوقائع اليومية على ما يناسبها من نصوص الشرع، فنفذوا بذلك إلى صميم المجتمع متناولين تقاليد أبنائه في الأطعمة والأشربة (ونكالة، أتاي) متعرضين إلى بعض معاملاتهم التجارية (بديلة، لحسان) دون أن ينسوا التعريج على بعض طرق السمنة وأساليب التجميل عند القوم (التبلاح) مبينين موقف الشرع الإسلامي من ذلك كله.

وبذلك اثرى هؤلاء العلماء حقل المجتمع والمعاملات بجملة من الفتاوي كشفت النقاب عن جانب من حياة الأمة الموريتانية وخصوصيتها الاجتماعية، كما أبانت عن قدرة فقهائها على التكيف مع المستجد والواقع.

الاحالات:

24.الشيخ محمد المامي: كتاب البادية مخطوط.
25.حبيب بن الزايد التندغي(ت،1364هـ) له مؤلفات في القرآن منها شرح على منظومة: بصائر التالين "لمحمد مولود بن أحمدو فال وله في الفقه نظم "طرد الضوال" لسيد عبد الله بن الحاج ابراهيم بالإضافة إلى مجموعة من الأنظام والفتاوي.
26.مخطوط بحوزتنا.
27.تيمشت: بتاء مفتوحة وياء ساكنة وميم مفتوحة وشين مفتوحة كذلك بعدها تاء التأنيث، فعل ماض في اللهجة الحسانية، ومعناه أن هذه السيدة أصيبت بمرض خاص أو حساسية جلدية تظهر على شكل قشرة وقشب ومن أبرز علاجاتها الإكثار من المشروبات والمأكولات التي الفتها طبيعة المريض في أيامه الماضية.
28.مخطوط بحوزتنا.
29.المخطوط السابق.
30.هو محمد فال: (ببها) بن محمذن بن أحمد بن العاقل الابهمي الديماني (ت.1334هـ) عالم جليل عارف بالقراءات له مؤلفات منها: "دمية المحراب في ما في القرآن من تصريف وإعراب" بالإضافة إلى ديوان شعري.
31.مخطوط بحوزتنا.
32.محمدن بن الكبير: تحقيق نظم الماشي مرجع سابق ص:29.
33.هو الحارث بن محنض الشقروي(1242هـ – 1319هـ) عالم جليل أخذ عن والده وعن محنض بابه بن اعبيد كان شيخ محظرة له مؤلفات منها شرح ديوان الستة الجاهليين وشرح الألفية ومجموعة من الفتاوى.
34.عبد الرحمن بن احمد: فتاوى الحارث بن أحمد الشقروي، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، انواكشوط، 1994، ص:75.
35.محمدن بن الكبير: تحقيق نظم الماشي مرجع سابق ص:30.
36.المرجع السابق.
37.هو المختار (التاه) بن يحظيه بن عبد الودود(1335هـ – 1414هـ) عالم جليل وشيخ محظرة وإمام حضرة شاذلية، له مجموعة من الأنظام الفقهية واللغوية بالإضافة إلى ديوان شعري.
38.التهايؤ: استخدام الحصص المملوكية بين السادات إذ يستخدمه كل واحد فترة.
39.مخطوط بحوزتنا.
40.هو لمرابط(اباه) بن محمد الأمين بن أمانة الله(1312هـ – 1382هـ) عالم جليل وشيخ محظرة كان شاعرا له مؤلفات منها الفردوس (مجموعة من الفتاوى) تخرج عليه جمع كثير منهم يحي بن الشيخ الحسين، والشيخ العربي بن اليماني وغيرهما.
41.محمد الأمين بن محمد الأمين: تحقيق فتوى في تحريم الشاي للمرابط (اباه) بن محمد الأمين معهد ابن عباس انواكشوط 1998، ص:35 .
42.المرجع السابق
43.المرجع السابق.
44.المرجع السابق.
45.محمد بن البخاري اليعقوبي عالم مشارك في علوم عصره عاش في بحر القرن (14هـ).
46.مخطوط بحوزتنا.
47.المخطوط السابق.
48.هو الشيخ محمد بن الشيخ سيدي شاعر مجيد وعالم سمع من والده وتربى حضرته له ديوان شعري محقق ومنظومة في هزليات بني ديمان بالإضافة إلى جملة من الأنظام التوسلية(ت.1268هـ).
49.أحمد بن الأمين: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مطبعة الخانجي 1991 مصر: ص:236.
50.هو محمد العاقب بن ما يابى الجكني(ت.1327هـ) عالم جليل هاجر من البلاد أيام الاحتلال الفرنسي وتوفي بفاس له مؤلفات منها نظم نوازل سيد عبد الله بن الحاج ابراهيم بالإضافة إلى مجموعة من الأشعار والمنظومات.
51.مخطوط بحوزتنا.
52.هو الشيخ سعد أبيه بن الشيخ محمد فاضل(ت.1335هـ) شيخ في التصوف القادري نشر الأوراد في غرب افريقيا له مؤلفات منها كشف اللبس عن المسائل الخمس والنصيحة العامة والخاصة في شأن إفرانصه بالاضافة إلى ديوان شعري.
53.مخطوط بحوزتنا.
54.زين العابدين بن أحمد اليدالي(ت.1358هـ) عالم جليل مشارك في جميع العلوم أسس محظرة في أقصى جنوب غرب البلاد نظم فتاوى عبد القادر الفاسي، له منظومات عديدة أكثرها في علوم القرآن كان كان ينظم الشعر وله مؤلف في الرد عن التيجانية.
55.مخطوط بحوزتنا.
56.المخطوط السابق.
57.محمد سالم بن ألما اليدالي (1301هـ – 1383هـ) عالم جليل وشيخ محظرة وإمام حضرة شاذلية له مؤلفات عديدة منها: نظم الحقيقة والمجاز" ونظم الورقات، ومجموعة من الأنظام في الفقه والنحو بالاضافة إلى ديوان شعري معظمه في التوسل والتصوف.
58.مخطوط بحوزتنا.

البعد التاريخي للهوية العربية - الافريقية
من خلال مشكل الاوقاف في المشرق العربي الحديث
(الجزء الثاني)

د. حماه الله ولد السالم
كلية الآداب – جامعة انواكشوط

***الركب الشنقيطي الصغير:**

ونعني به الركب الحجي الذي كان ينظم من قبل أهل مدينة شنقيط نفسها قبل أن تكون له صبغته الكبرى فيما بعد.

ويعود أقدم نشاط له،على حد العلم، إلى النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، تاريخ حجة الفقيه الشنقيطي أحمد بن أحمد الملقب أكد الحاج(ت.1068هـ) والذي كان جده أول من حج من أهل المدينة (18).

وبالرغم من هذا التعدد في الركاب، فإن الأهالي لم يلبثوا أن تكتلوا في ركب واحد، يتكون من مختلف حجاج الأقاليم الموريتانية، لينطلق من مدينة شنقيط متجها صوب الشمال الشرقي لينسق مع الركب المغربي الفاسي أو يرتحل منفردا عبر الصحراء الليبية صوب القاهرة(19).

وقد تمت عملية التكتل الحجي هذه في سياق تحولات تاريخية أفضت، من بين ما افضت إليه، إلى تبلور الفضاء الثقافي والاجتماعي الشنقيطي، ببروز مجموعة حضارية يسودها التعرب والزي الموحد إلى كثير من السمات الفارقة التي ميزتها على غيرها من حاج الأقطار ولا سيما من السودان الغربي. الأمر الذي جعل اسم بلاد شنقيط والشناقطة رائجا في الأدبيات المشرقية علما على المعنيين، ثم لم يلبث المشارقة أن عمموا اسم المدينة على كامل القطر وحجاجه. وهي تسمية قبلها الشناقطة عموما عن طيب خاطر. فكان ذلك من باب تسمية الكل باسم الجزء، وتعريف البلد باشهر مدنه وهي صيغة شائعة(20).

ويرجع الأمر هنا إلى أن أول حجاج موريتانيا الأمس الذين وصلوا إلى المشرق بأعداد تكفي لتمييزهم كمجموعة مستقلة، قد يكونون قد وصلوا من مدينة شنقيط ثم توسع المشارقة في اطلاق اسم الشناقطة، ومن ثم أهل شنقيط، على كل من يقدم من هذه الوجهة. وكان من اللافت للمشارقة ما عليه الحجاج الجدد من انسجام في اللغة وتخل عن واجب التلثم، عكسا لحاج التكرور الذين كان ركبهم الضخم يجمع نزاعا من أقوام شتى مختلفي المشارب والميول والسحنة واللغة والزي، باختلافهم في الأصول من عربية (البيضان الموريتانيون) وتوارقية(أهل اللثام) وسودانية(الفلان، الونغارة، الهوسا...) وغيرهم من أهل الدواخل.

لكن هذا التعدد في ركاب الحاج والانفصال بينها أحيانا، لم يتم فجأة، كما أنه لم يكن تعبيرا عن عجز المجتمع الأهلي عن التعاضد والانسجام، بل كان نتيجة لتحولات تاريخية عصفت بهياكل المجتمع الأهلي التي شادتها النخبة العربية – الافريقية في حواضر الساحلين السوداني والصحراوي مذ قرون قبل انهيار النظم السياسية التي كانت تحافظ على الإجماع المجتمعي، حيث لم تكن تتدخل في الخطط الدينية كما أنها لم تكن تتحكم في موارد العمل الأهلي الديني والدنيوي، الأمر الذي وفر لها قسطا من المشروعية الحقيقية النابعة من الأهلين.

واكبر شاهد على ذلك تاريخ مسألة الأوقاف الاسلامية التي كانت مستمرة العطاء ببلاد الحرمين باسم المجاورين والحجاج من شناقطة وسودانيين، حيث ظل تسييرها والإفادة منها مقصورا على الأهلين، ينفقون منها على كراسي الأساتذة ومعاش الطلبة، وكذا على المجاورين من حاج بلاد شنقيط والسودان الغربي.ولم يتدخل ملوك مالي ولا السونغاي في شؤون هذه الأوقاف تدخلا من شأنه المساس باستقلاليتها وحصانتها الشرعية، بل كان دأبهم تنميتها بإضافة التحبيسات الجديدة من حين لآخر.

ولذلك فقد ظلت الأوقاف التكرورية موردا ثرا للحياة العلمية والتدينية للسودانيين والشناقطة في المشرق، قبل أن تهتز أسس النظام الوقفي المشرقي بفعل التدخل السافر للولاة العثمانين في شؤون الأهلين في وقت بدأ فيه انهيار الإدارة العثمانية بعد عهودها الزاهرة، وتم ذلك بالتزامن تقريبا مع التحولات التي هزت أركان المجتمعات الأهلية في غرب الصحراء والسودان الغربي، وما أفضى إليه ذلك من نتائج أثرت على ركاب الحاج القادمة من هذه الوجهة، مما كان له هو الآخر اثره على الجاليات السودانية والشنقيطية في الحجاز، وما عرفته من خلاف إداري وصراع اجتماعي- ثقافي طرح الهوية الثقافية العربية الافريقية على المحك.

2.المسألة الثقافية السودانية الشنقيطية من خلال مسألة الأوقاف في الحجاز:

ينبغي التنبيه أولا إلى قدم علاقة الشناقطة وأهل السودان الغربي بأوقاف الحجاز، إذ تعود هذه العلاقة -في شكلها المنظم- إلى عهد التحبيس الذي أقره الأسكيا محمد ملك السونغاي، في حجته المشهورة سنة 3-902هـ باسم "أهل التكرور" من شناقطة وسودانيين(21).

ومن هنا فلم يكن هناك إشكال في استفادة المجموعات غير السودانية الأصل، مثل الشناقطة، من هذه الأوقاف على أساس أن مشمول التكرور ينسحب عليها انطلاقا من دلالته الادارية والحضارية المفتوحة.

غير أنه منذ استقلال الشناقطة عن ممالك السودان الغربي وركابها الحجية، وهو ما أسلفنا إليه الإشارة، صارت علاقتهم بالمغرب أكثر قوة من ذي قبل، عبر انتظام حجاجهم مع ركبه الحجي المنطلق من فاس، كما ارتبطوا بأوقاف المغاربة(بالمفهوم الواسع للكلمة) لكنه ارتباط لم يدم طويلا. حيث اعترض عليه بعض أهالي المدينة ومجموعات من مجاوري شمال افريقيا مما افضى الى صراع ثقافي اجتماعي حول استفادة الشناقطة من الوقف المغربي، ومثيله المخصص لأهل السودان الغربي، وشكلت الصراعات والنقاشات جانبا ثريا من تاريخ الحضور الافريقي في المشرق.

وتعود أولى هموم المسألة إلى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، حيث يذكر الزبيدي أن فقيها شنقيطيا يسمى عبد الرشيد قدم عليه بشأن نازلة تتعلق بالوقف الشنقيطي في المدينة.

وسببها - حسب روايته - هو أن بعض المجاورين (؟) رفض حصول الشناقطة على حصة من الأوقاف المغربية، معتبرا أنهم من أهل السودان الغربي وليسوا مغاربة. وقد كتب الزبيدي بشأن الموضوع فتوى جزم فيها بأحقية الشناقطة في الحصول على حصة من الأوقاف المغربية بالحجاز، وكذا كتب غيره من علماء مصر، مؤكدين - تبعا لهذا المنطق - انتماء الشناقطة إلى المغرب الإسلامي(22).

وهو حكم مؤسس على ما للزبيدي وأضرابه من المصريين، من علم بأخبار الشناقطة وغيرهم من حاج الأقطار التي كانت قوافلها تمر بمصر جيئة وذهابا. وينسحب الحال نفسه على السلطة المغربية التي أكدت الانتماء الشنقيطي للمغرب الاسلامي، كما أكده كبار علماء المغرب آنذاك، مثل التاودي بن سودة الذي كتب عن الشناقطة "أنهم من خلفي المغاربة"، أي أنهم باصطلاحنا اليوم يوجدون في أقصى المغرب الكبير(23).

وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري(ق.20م) تجددت المسألة مع العلم الشنقيطي الشهير محمد محمود بن التلاميد التركزي(ت.1323هـ/5-1904م)، الذي صارع العالم المغربي الدراج توليه كرسي المالكية بالمدينة. غير أن طرح المسألة على مستوى الباب العالي يرجح أن لها خلفية أعمق من مجرد الخلاف الشخصي بين الشنقيطي والدراج(24).

فقبل ابن التلاميد، كان أحمد الشنقيطي حاضرا في نزاع على الوقف الشنقيطي سنة 1902م. ومؤدى هذا الصراع أن بعض الشناقطة كان مقيما بالمدينة وأراد أن يأخذ من وقف المغاربة العمومي فعارضه الجزائريون خاصة وقالوا:" إن الشناقطة ليس مغاربة، فمنعوه من أخذ حصته.." وقد تدخل ابن الأمين للشنقيطي المعني بالمسألة، حججا يرد بها على مانعيه حصته من الوقف المغربي. وكان من بين هذه الحجج فتاوى العلماء المغاربة والمشارقة التي أشار إليها الزبيدي، هذا بالاضافة إلى رأي للفقيه المغربي العربي بن السائح أورده في كتابه، بغية المستفيد، ومؤداه أن شنقيط من المغرب..لكن مفتى المدينة تاج الدين الياس لم يقبل بما في تلك النصوص وأفتى سنة 1899م بأن الشناقطة من السودان..(25).

ان هذا الحكم في نظرنا يرجع إلى أن النخب المشرقية(الحجازية)، قد تعاملت مع الهوية الشنقيطية بنوع من الا تاريخية، مما جعلها تبقى أسيرة فترة تأسيسية(استثنائية) من علاقة الشناقطة مع الفضاء المشرقي عبر ركاب الحاج التكرورية(السودانية) وفي فترة محددة، ولم تتفهم المتغيرات التي حكمت تلك العلاقة على مستوى قنواتها وملابساتها المحلية في الغرب الافريقي.

ومن هنا جاء حكم مفتى المدينة تاج الدين إلياس بكون الشناقطة ينتمون إلى السودان، لأنه كان متأثرا، فيما يبدو، بصدى العلاقة السابقة بين الشناقطة وممالك السودان الغربي التي كانت تعرف عند المشارقة ببلاد التكرور.

ثم انه من الواضح أن سكان المدينة كانوا يميزون بين فئتين تستفيدان من أوقاف المجاورين المخصصة لمسلمي إفريقيا، وهما:

-الحجاج القادمون من غرب إفريقيا وهم السودانيون من "أهل التكرور".

-المجاورون الآتون من شمال افريقيا ويعرفون ب"المغاربة".

وبالتأكيد فإنه تبعا لهذه القسمة الضيزى، كان وقف المغاربة يقدم لكامل سكان الغرب الاسلامي باستثناء الشناقطة والسودانيين من أهل غرب افريقيا.

ويرجع الأمر، من وجه آخر إلى أن رسوخ هذا التقسيم قد تجذر خلال العهد الذي استقلت فيه الركاب الحاج الشنقيطية عن صنوها السودانية التي انفرط عقدها بانهيار الممالك التي كانت تؤطرها منذ عهود خلت. مما جعل الشناقطة لا يقدمون أنفسهم للاستفادة من الوقف(السوداني) هذا إن قبل هؤلاء ذلك، وفي الوقت نفسه كان

المجاورون من شمال افريقيا قد اعتادوا صلة الشناقطة بالركب الحجي السوداني وأوقاف مجاوريه فرفضوا للتو أية مطالب جديدة بحصص للمغاربة (الجدد).

وبذا أقصي الشناقطة في المشرق من روابطهم الحضارية بالسودان الغربي، وانتكست(نظريا) محاولتهم لإرساء مرتكزات مادية صلبة قوامها لانتمائهم للمغرب(الكبير) يرسخ ما يفهمون أنه هويتهم العربية.

لكن المسألة لم تكن تشكيكا من النخب المشرقية في انتماء الشناقطة إلى فضائهم العربي، بقدر ما هي وثيقة الصلة بالهموم المحلية الحجازية المرتبطة بصراع بعض الشناقطة مع جماعات من المجتمع المدني بشأن أمور لا علاقة لها بالأوقاف، في وقت تدهورت أوضاع رقابة الأوقاف الحجازية خلال العهد العثماني المتأخر. كما أن دفاع عبد الرشيد الشنقيطي، ومن تلوه، عن "مغربيتهم" إنما يرجع إلى أنهم كانوا يفهمون هذه النسبة بوصفها مرتبطة بمنطقة أوسع مجالا من المغرب الحالي، وهي تحديدا المغرب الاسلامي الذي يشمل في عرف المشارقة، مجمل المنطقة الممتدة من التخوم الليبية الشرقية الحالية إلى مصب نهر السينغال في أقصى الجنوب الشنقيطي غربا(26).

إن ما يهمنا من هذا التفاعل الثقافي والاجتماعي الذي كشفت عنه مسألة الأوقاف السودانية – الشنقيطية، هو التأكيد على الجهد الشعبي، بتعبيرنا اليوم، الذي نظم من خلاله الأفارقة والعرب فصولا من حياتهم الدينية والثقافية والاجتماعية المعبرة عن هويتهم المشتركة، رغم ضمور هياكل المجتمعات الأهلية وقصور الدور الذي قامت به السلط الحاكمة في بلاد الاسلام، ولم يكن الخلاف حول تقسيم موارد الأوقاف تعبيرا عن انفصال بين الأهلين بقدر ما كان مظهرا من مظاهر الانحلال الذي أصاب الحياة العامة في أواخر العهد العثماني، وتعبيرا كذلك عن فقدان المجتمعات الأهلية للإجماع الذي حققته بواسطة توازناتها الخاصة قبل أن يتم ضرب استقلالها المؤسسي بفعل تدخل الدولة الوطنية وغيرها من أشكال التحديث القسري الفوقي التي فرضتها الموجات الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر وتوابعها التي لا تزال مستمرة إلى اليوم رغم ما أفضت إليه من انسداد تاريخي قاتل شاهده الأكبر رفض الأهالي لهيكل الدولة الغريب عنهم.

ولعل ذلك هو سر التناقض بين الدولة والمجتمع في افريقيا الحديثة، والذي لا تزال الأدبيات الليبرالية المستنسخة محليا تحاول فهمه دون جدوى.

الاحالات:

18.راجع سيدي بن الزين العلوى، كتاب النسب. "مخطوط ، نسخة 1336هـ"

19. راجع حماه الله ولد السالم، الحج في رحلات الشناقطة..مجلة ادارة، الرياض، شوال 1417هـ السنة22 صص. 27-64.

20.راجع:حماه الله ولد السالم، المجال..م.س، ص86-87.

21.راجع: السعدي "عبد الرحمن"، تاريخ السودان، ط. باريس، 1981، ص72-73 "من النص العربي".

22.الزبيدي، معجم المشايخ، م.س، ص87-97.

23.م.س

24.راجع ابن الأمين، الوسيط، م.س، ص.52.

25.الوسيط، صص423-425.

26.حول مشكلة الأوقاف هذه، راجع: - مقالنا حول الحج والرحلات، صص46-51.

لمحة عن الطرق الصوفية في موريتانيا

محمد فاضل ولد الحطاب

تتمنع كلمة صوفية أو صوفي على التعريف الذي يحصر دلالتها مما أدى إلى تلبس وغموض مادتها، وكما يلتبس اشتقاق الكلمة فإن الأمر يزداد ضبابية عند محاولة تحديد ماهيتها، وتبرز تفسيرات تقرب أو تبعد من الحقبة تبعا لعاملين: أولا: المدرسة المفاهيمية التي خضع لها ذلك الشيخ أو نظيره. ثانيا: مستوى التطابق أو تباين بين الإطار النظري لطريقة ما ومستوى ممارستها واقعيا، من بين هذه المحاولات لتفسير التصوف ومدلوله وأصوله نجد ثلاثة رئيسية:

1.يرى بعض الدارسين ان التصوف جاء وليد وضع داخلي في الحياة الإسلامية في القرن 2هـ امتاز بتناقضات صارخة تجسدت في الثراء الفاحش لبعض طبقات المجتمع والفقر المدقع للطبقات الأخرى، وتجلى هذا الوضع أكثر في الاستبداد السياسي وعجز الكثيرين عن التصدي له، مما دفع بعضهم إلى إيثار السلامة باللجوء إلى العزلة والمبالغة في الانزواء، والتفرغ لإصلاح النفس بالانسلاخ التام عن المجتمع والتركيز على التأمل في الخلق حتى تصفو النفس وتصل إلى منازل الاشراف(1).

2.يربط بعض المستشرقين أصول الصوفية بالرهبانية المسيحية وبالعقائد اليونانية والهندية، خاصة منها تلك التي تقوم على قهر النفس وكبتها وتحقير الدنيا وذمها والزهد فيها، لذا ذهب هؤلاء إلى أن الكلمة مشتقة في الأصل من هذا المعنى لما عرف عن نساك الهنود من التقشف، ولما عرف عن رهبان المسيحية القدامى من لبس الصوف داخل الاديرة والصوامع(3).

3.يرى آخرون تهافت الرأيين السابقين لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه من لبس الصوف والانزواء في أماكن خفية للتهجد والعبادة والإعتباره صلى الله عليه وسلم جهاد النفس جهادا أكبر. ويعتبر انصار هذا الرأي ان التصوف أصلا وفرعا انطلقا منذ بداية الدعوة الاسلامية والاستجابة لها.

وبغض النظر عن تضارب المعنى الاشتقاقي لكلمة التصوف أو تباين الدلالات الايجابية للحقل المعرفي والمجال التربوي له فإنه شكل سلوكا في الحياة الاسلامية ذا مضامين فكرية تغلب الجانب الروحي على الجانب المادي. واستطاع ان يفرض لنفسه مكانة في التاريخ الإسلامي ومنزلة في الفكر الإنساني ربما ربطته تاريخيا بالسلبية في الذهنية العربية وغيرها والعجز عن ممارسة الفعل التاريخي ليشذ في موريتانيا عن هذا التعميم حيث كان عاملا مؤثرا، فيه حيوية ثقافية ودور سياسي وحركية اقتصادية شكلت المثل الأعلى عند البعض وأسباب الهزيمة عند البعض الآخر عبر ترسبات تاريخية غير يسيرة.

فقد تضافرت عدة عوامل ساعدت على انتشار الطرق الصوفية في البلاد الموريتانية منها عومل داخلية وأخرى خارجية.

I-العوامل الخارجية: وتنقسم إلى ثلاثة رئيسية هي:

(أ)- الصرامة الفقهية التي استوردها المرابطون وأدت إلى اعتزال كافة المظاهر الفرحوية(الموسيقى، الرقص، الفنون الجميلة..) مما خلق عند الأهالي فقرا في التعبير عن

العواطف وممارسة الوجد والشطح والحب، وهيأ الأرضية لمن يحمل هذه المفاهيم كالطرق الصوفية.

(ب)-السفر لأداء فريضة الحج فأغلب الطرق الصوفية جاء بها حجاج مقفلهم إلى البلاد أخذوها عن الآخر احتكاكا به عبر الطريق الطويل، من خلال أسانيد الشيوخ الموريتانيين الطرقية.

(ج)- الاحتكاك المباشر بالمغرب حيث سمحت حالة الظعن بجوب أطراف السلطة المركزية جيئة ورواحا، كما سمحت حركة التجارة عبر الصحراء بالتوغل إلى كبريات المدن المغربية والنهل من معينها المعرفي والتأثر باستحبالاتها الثقافية.

II-العوامل الداخلية:

أ-وجد بعض منافسي أوصياء الدين التقليدين(الفقهاء) مادة جديدة في الطرق الصوفية كبديل عن المرشد الديني السابق يمكن من خلالها تعويض خطابه النصي الصارم بخطاب آخر باطني أكثر مرونة يصبو إلى تخليص الفرد من جحيم الدنيا ويحقق له فلاح الآخرة.

ب-شكلت الطرق الصوفية نظرا لقداستها الروحية حرما آمنا منيعا لكل من يلجأ إليه من فئة المحاربين حالة هزيمته امام بني عمومته، أو من المتملصين من سيطرة حسان من الزوايا والتابعين.

ج-مثلت الطرق الصوفية سلطة بديلة وإطارا أوسع يتجاوز ثنائية حسان والزوايا وجد فيه المهمشون المتطلعون إلى اكتساب أمجاد جديدة ضالتهم المنشودة وهكذا بفعل تلاقح العوامل السابقة وأخرى ربما لم تبد لنا. برزت في البلاد الموريتانية مجموعة من طرق الصوفية كان من أهمها:

أولا الطريقة الشاذلية:

ربما تكون هذه أولى الطرق الصوفية التي دخلت البلاد(3) وترجع في أسانيدها إلى أبي الحسن الشاذلي(ت.939هـ/1520م) وأبرز مريديه في بلاد المغرب أحمد زروق(ت.963هـ/1544م) ثم محمد بن ناصر الدرعي وعن هذا الاخير دخلت الشاذلية البلاد الموريتانية عن طريق سيد عبد الله التنواجيوي(ت. 1145هـ/1726م) الذي تتلمذ على الدرعي في زاوية تامكورت بالمغرب(4) وتميزت الشاذلية في البلاد الموريتانية بكونها ذات طابع ظاهري. اهتم أصحابها بالدرجة الأولى بتحصيل العلوم الكسبية ولم يكن لهذه الطريقة أي تنظيم مؤسسي يذكر نظرا لبساطتها. ولعل من أبرز مظاهر بساطتها عدم قبول الشيخ فيها حتى مجرد التلقيب بإسم الشيخ ولذا ظلت هذه الطريقة أقرب إلى الكتاتيب منها إلى الطرق الصوفية(5) وربما كانت هذه البساطة من أهم عوامل إضعاف هذه الطريقة حيث لم يحظ مشائخها بتلك اللوحات الديكورية التي تضفي هالة قدسية تعمل غالبا على اجتذاب أكثر المريدين، كما انه من أهم خصائص هذه الطريقة أنها ظلت نخبوية لا تعطي تعاليمها للعامة، ولهذا العامل نجد أغلب معتنقيها أساسا من ألمع علماء البلد كسيد عبد الله ولد الحاج ابراهيم والطالب احمد ولد اطوير الجنة ومحمذن فال ولد متالي، بينما وجدت طرق أخرى على النقيض من الشاذلية كانت شعبية أكثر منها نخبوية وإن لم تحرم من النخبة تماما.

ثانيا القادرية البكائية:

ترجع هذه الطريقة في أسانيدها إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني(470هـ 521هـ) ودخلت البلاد الموريتانية على يد سيد اعمر ولد الشيخ سيد احمد البكاي(6) الذي أخذ الطريقة عن محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني(ت.934هـ/1520م) عبر سند طويل(7) وعرفت هذه الطريقة أوجها مع الشيخ سيد المختار حيث انتشرت بسرعة في أوساط عريضة تجاوزت الحدود الموريتانية بكثير، أما تعاليمها فلم تكن حادة ولا موغلة في المارائيات بل نجدها تتبرأ من التواجد والشطح وغيره من مظاهر التصوف المألوفة محليا(8) ومن أشهر شيوخ هذه الطريقة ذوي الصيت الشائع في البلاد الموريتانية بعد الشيخ سيد المختار الكنتي وأبنائه، الشيخ سيديا الإنتشائي والشيخ القاضي بن الحاج الإدجيجبي ومريدوهما. وظلت الطريقة البكائية منفردة بالقاعدة الشعبية حتى برزت طرق أخرى غير قادرية.

ثالثا الطريقة التيجانية:

ترجع نسبة هذه الطريقة إلى سيد أحمد بن محمد سالم التيجاني نزيل فلس(1737-1815م) ودخلت البلاد الموريتانية على يد الشيخ محمد الحافظ العلوي(ت.1247هـ/1828) مقفله من الحج حيث التقى بالشيخ التيجاني وتعلم عليه وعاد لينشر طريقة شيخه لدى من استهواهم طرحها، وتتميز هذه الطريقة عموما بعدم تعرضها للانتقادات التاريخية في سندها نظرا لأن أصحابها يرون أن الشيخ احمد التيجاني أخذ ورده عن النبي صلى الله عليه وسلم(9). وانتشرت هذه الطريقة بشكل متسارع وفي زمن وجيز وكان أكبر شيوخها إضافة إلى الشيخ محمد الحافظ، الشيخ حماه الله التيشيتي والشيخ عمر بن سعيد الفوتي والشيخ ابراهيم انيص.

رابعا الطريقة الغظفية:

نسبة إلى الشيخ محمد الأغظف الداودي(ت.1803) ويرى البعض أنها مزيج من الشاذلية والقادرية(10) وتقوم هذه الطريقة على مبدأ الصبر ولذا تميزت بالتقشف في الملبس والمأكل والزهد فيما سوى المذكور، ولا يجد مريدوها في التنازل عن جميع ممتلكاتهم لشيخهم الذي يقوم بتعين مقدمين يتخصص كل واحد منهم في إدارة شأن من شؤون مؤونة الطريقة(التنمية، التجارة، أعمال يدوية..)(11). وقد اشتهرت هذه الطريقة بالمقارعة الشديدة للهيمنة الفرنسية فلم تتردد في تنظيم هجرة جماعية لبعض أسرها إلى البلاد المقدسة كانت خاتمتهم حمل الأتراك لهم إلى القسطنطينية واستقبالهم من طرف السلطان عبد الحميد ليستقروا بالأناضول(12) وربما يفسر هذا الموقف العدائي من الفرنسيين تجاسر بعض كتابهم على هذه الطريقة وقولهم أن حلقات ذكرها يظهر فيها من الشطح ما ترفضه التعاليم الاسلامية(13) وعموما لم تنتشر هذه الطريقة بشكل واسع كطرق أخرى.

خامسا الطريقة الصديقية:

ترجع أسانيدها إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ودخلت البلاد الموريتانية على يد شريف مصري في القرن التاسع أقام في أحياء مدلش ولم يطل ازدهار هذه الطريقة.

سادسا الطريقة الخضرية:

ترجع أسانيدها إلى الشيخ عبد العزيز الدباغ(ت.1814م) ودخل بها محمد حبيب الله الملقب المجيدري البلاد الموريتانية عند موره بالمغرب وعنه تلقاها مريدون يسيرون ولم تلق هذه الطريقة رواجا يذكر على عكس اخرى أحدث منها.

سابعا الطريقة الفاضلية:

نسبة إلى الشيخ محمد فاضل بن مامين القلقمي (ت.1867م) وقد روي سندها الطرقي متسلسلا في آياته حتى جده التاسع الذي أخذ سنده عن الامام زروق بالمغرب(14) واستطاع هذا

الشيخ رغم أنه ولد في منطقة الحوض الموريتاني ولم يبرحها قط حتى دفن فيها ان ينشر طريقته بشكل متسارع بفضل توزيعه لأبنائه إلى مناطق مختلفة داخل البلاد الموريتانية ومنهم من أرسله إلى بلاد السودان أو إلى البلاد العربية ومن مريدي هذه الطريقة من غير ابناء الشيخ محمد فاضل البشير ولد امباركي، الشيخ احمد أبا المعالي، الشيخ سيد محمد التاكنيتي، الشيخ عبد الله ولد داداه، والشيخ محمد فاضل ولد حبيب اليعقوبي..الخ. وتميزت هذه الطريقة بمهادنة بعض افرادها للاستعمار ومقارعة بعضهم له كما تميزت تعاليمها عموما بعدم الحدة.

وجملة يمكن القول بأن مشايخ الطرق الصوفية قد أفلحوا في خلق أطروحة تتجاوز الاطارات القبلية الضيقة بجمعها تحت عناية شيخ واحد مجموعة من القبائل المتعارضة المصالح والمتباينة الأصول والمتنافرة في الغالب مما يسمح لهم بتشكيل مؤسسات روحية موازية وشاملة تارة اخرى للتنظيمات السياسية (الامارات). كما استطاعت الطرق الصوفية على تبايناتها ان تجد لنفسها قواسم مشتركة مثلت أساسا في ثلاث:

-اتصال أسانيدها ولو نظريا بالرسول صلى الله عليه وسلم.

-اجماعها على ان هدفها الأسمى هو صقل الشرع وعبادة الباري كما أمر.

-اعتماد كل طريقة على قبيلة ما تعتبر نفسها المسؤولة عن هذه الطريقة أو تلك، وتلتزم عفويا بالدفاع عنها والترويج لها ولو كان أغلب المريدين والمقدمين لا ينتسبون إلى تلك الطريقة-القبلية.

وهكذا مثلت الطرق الصوفية السلطة الزمن-الروحية لفترة السيبة وإن بشكل أفقي بينما مثلت الامارات السلطة الزمنية عموديا ومثل الفقهاء السلطة الروحية، وعموما كانت الطريقة الصوفية ومشائخها الاطار الأمثل الذي تتوقف فاعليته على نفوذ شيخه او قوة شكيمة القبيلة الطرقية أو على اعتبارات جينالوجية أو ميتافزيقية تختلف مواقع الطرق والمشائخ حسب مكتسبات كل منهم لتلك الاعتبارات والامتيازات.

المصادر والمرجع:

1. Jean chavaliet, la mystique et la tradition islamique,Retz 1974.p40
2. نيكلسون: الصوفية في الاسلام: ترجمة نور الدين الشريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1951، ص:348.
3. نعني بها بلاد شنقيط الجغرافية ولا نعني بها بلاد شنقيط الثقافية نظرا لوجود طرق اخرى كثيرة.
4. الخليل النحوي، المنارة والرباط. تونس 1987، ص:122.
5. A.N.M. Serie E2/dossier 10 surveillance des confréries religieuses
6. هذا ما تلمح إليه المصادر المعتمدة وهناك آراء اخرى جديدة على الساحة الثقافية الوطنية تشكك في هذا الطرح ما تزال بحاجة إلى تدعيم أكبر.
7. الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار الكنتي، الطرائف والتلائد في كرامات الشيخين الوالدة والوالد،انواكشوط، 1994، ص:55-125.
8. نفس المصدر ص:127.
9. محنض بابه ولد اعبيد، مدخل إلى تاريخ الطرق الصوفية في موريتانيا، 1984، نواكشوط، ص24.
10. الخليل النحوي: المرجع السابق، ص:124.
11. Pierre la frogue, Une secte tiresiatique en Mauritanie((Les Ghoud)) C.E.H.S (A.O.F) 1928.pp652-665
12. A.M.N. Serie E2/dossier 67/68, surveillance des confréries religieuses Misilmanes (1912-1942)
13. pierre la frogue, op.cit.
14. يقول الشيخ سعد بوه بن الشيخ محمد فاضل في نظمه لسلسلة سنده بعد مروره بثمانية اجداد
عن شيخه ولم يكن أباه
زروق عن كل الخنا إياه

المجتمع الموريتاني التقليدي:

السلطتان الزمنية والإيديولوجية: أية علاقة؟

عبد الوهاب ولد محفوظ
كلية الآداب - جامعة انواكشوط

لقد كان من النتائج الفعلية لحرب شر بيه بووز نظام أميري لدى بعض قبائل الشوكة بعد عملية مخاض عسيرة نشأ من جرائها ضرب من العنف والسيطرة بالغ التأثير في الحياة الفكرية والاجتماعية، ليس على الشرائح الدنيا من المجموعة العربية فحسب بل على المجموعات الزنجية كذلك، مما مكن السلطة الزمنية خصوصا بعد إحكام سيطرتها، من فرض بعض المغارم لتامين جانبها المادي كضرائب منتظمة تساهم في تدعيم سلطتها الاقتصادية والسياسية في مجتمع يضم شرائح تابعة كثيرة تحتاج إلى الاحتضان المادي من هذه الضرائب وخصوصا منها "المداراة"(1) التي ظهرت كمورد اقتصادي استحقته السلطة صاحبة الشوكة بفضل تفوقها العسكري وهو ما كان له وقع شديد على السلطة الإيديولوجية من الزوايا لتأثيره البالغ على اقتصادهم الرعوي والتجاري لأن "حسان نصيبهم من المداراة في السنة كثير.."(2)، غير ان هذا الانتصار الذي حققته السلطة الزمنية وما نجم عنه من قيام الامارات المغفرية والمتمغفرة كإدوعيش مثلا، قد عجل بتعريب شرائح عريضة من بلاد شنقيط(3) وسادت لغتهم الحسانية فكانت أداة توحيدية للمجتمع العربي الشنقيطي إلى جانب العامل الديني الذي كان أساس سلطة الزوايا وجانبا تشريعيا مهما لسلطة بني حسان الزمنية.

لقد ساهمت حركة ناصر الدين ومن قبلها أوائل المرابطين المؤسسين للخطاب الجهادى في شنقيط في تعميق الوعي الديني وروح الجهاد في معظم أوساط المجتمع العربي والمجتمع الزنجي الذي انتقل إسلامه "من إسلام الملوك إلى إسلام الشعوب، وذلك ان السلالات المالكة كانت تعلن إسلامها بانتظام منذ القرن 5هـ/11م على الأقل بينما كان إسلام الرعايا على سطحيته مشوبا أحيانا كثيرة بأضغاث وثنية"(4)، كما رسخت هذه الحركات مفهوم الإمامة لدى بعض الفقهاء كحل أساسي لتوحيد المجتمع الشنقيطي تحت ظل سلطة مركزية شرعية قادرة على نشر العدل والمساواة ما دامت سلطة حسان عاجزة عن تحقيق ذلك في مجتمع إسلامي. يقول الكصري محمد بن المختار الولاتي في معرض حديثه عن حكم أصدره في هذا الصدد ما نصه:"..وقد علمتم مما سلف من كلام أنه لا قصاص في هذه البلاد السائبة، إذ لا سلطان فيها يقيم الحدود والأحكام، أو ليس بها إلا دية المقتول عمدا على قاتله وعاقلته عن القصاص"(5)، وهو اتجاه متجذر لدى مجموعة من الفقهاء والمشايخ الدينيين أمثال الشيخ سيدي محمد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي في "الرسالة الغلاوية" التي تعتبر بمثابة هجوم روحي واجتماعي على من اعتبرهم خارجين عن الإمامة العظمى حين قال:"وقل أهل الدين وارباب النيات والعقائد الصالحات في هذا الزمان، والصواب قتالهم متى كان في الإمام شجاعة وإقدام وعزيمة"(6) وهي لعمري فتوى أشطت في طرحها ذلك ان أصحاب الشوكة لا يمكن رميهم بالردة والخروج عن الاسلام كلما جعلوا من العنف خطابا رسميا لتعزيز سيطرتهم في أرض يغيب فيها احترام السلطة وتغيب فيها إمامة عامة

للمسلمين، ولكن يجوز قتالهم من بـاب الدفـاع عن النفس لاغير.

أما الشيخ محمد المامي البركلي الذي نـاهض كذلك سياسة العنف والسيبة فنجده أكثر اعتـدالا حين قال في معرض حديثه عن إمارة الترارزة أيام حكم محمد الحبيـب المسـتقر نسـبيا مـا نصه:"..إن قلت جماعة بني حسان تقوم مقـام الإمام لأنها متغلبـة، قلنـا ذلـك لـو اتفقـت كلمتها..فلا حيلة إلا المداراة"(7).

أما الاتجاه الآخر من الفقهاء فيقف من سـلطة بني حسان موقف المتحفظ إذ يعتبرونهم متغلبين وتجب طاعتهم، ومن أشهر ممثلي هذا الاتجـاه محنض بابه بن اعبيد الديمـاني الـذي تولـى القضاء في عهد الامير محمد الحبيب، حين قال في معرض جوابه عن حكم مصالحة بعض بني حسان للنصارى:"..إنهم معاهدون لأن المتغلـب تعتبر أحكامه وتلزم، فإن الامامة تثبـت لمـن تغلب وإن لم يستوف شروطها، وتجب طاعتـه ولو كان عبدا حبشيا.."(8)، ثم موقـف الشـيخ سيديا الأبييري، في معرض حديثه عن الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر حين قال:"..فمـن تصدى في هذا الزمان لإقامة الديـن والدعايـة إلى سبيل المهتدين ثم رام ان يحمل الناس علـى إظهاره(..) دون إمام تجمع إليه الكلمة وتقـوى به الصولة ويشتد به ساعد الحق(..) فقد تصدى لإثارة فتنة تستباح فيها الحرمة وتـراق فيـها الدماء وتنهب فيها الأموال من غير فائدة"(9).

بطبيعة الحال لم تكن هـذه الفتـاوى وغيرهـا منحصرة في الإطار الفقهي فحسب بل كـانت تتجاوزه لتبلور لـها موقفـا مـن السـلطة، خصوصا إذا كانت هذه السلطة "ظالمة" حسـب البعض، لكن يتعين علينا كذلك ان نعـرف ان هذه السلطة السياسية والعسكرية المتمثلـة فـي الأمراء وشيوخ القبائل ذات الشوكة لـم تكـن بعيدة من هذا الفضاء الدينـي الـذي اسـتثمره الزوايا لصالحهم، بل كانت تعمل على احتضانه عن طريق احتضان شـخصيات لـها معرفـة بالشريعة والعقيدة (علماء وفقهاء) تكمن مهمتـها في سد الثغرات التي تحصـل بيـن النمـوذج النظري وبين الواقع السياسي(10) أو على الأقل تبحث لها عن مخرج نظري شرعي وهو مـا يؤدي مباشـرة إلـى الكشـف عـن الطـابع الإيديولوجي للإسلام وكذا الكشف عن طبيعـة ووظيفة هذه الشريحة تجاه المجتمع والسـلطة من جهة أخرى.

غير أن ما يظهر التخلخل فـي هـذا الإطـار الديني السياسي بشكل واضـح فـي المجتمـع الشنقيطي هو غياب نظـام مركـزي يحتكـر السلطتين الدينية والسياسية لصالح الأمـة ممـا ادى بالخطاب الفقهي أن يظهر في هذا المجتمع محصورا في إطـار قبلـي وجـهوي ضيـق خصوصا في موقفه من السلطة معلـلا ذلـك "بالرجوع إلى المقـاصد المصلحيـة القاضيـة بوجـوب الحفـاظ علـى الأنفـس والأمـوال والأعراض التي هي المقصد من الشريعة سواء من جهة الوجود أو من جهة العدم، والذي لـن يتأتى في ظل غياب السـلطات المركزيـة إلا بالركون إلى حصن القبيلة وحماها(11) ذلـك أن السند الذي يركن إليه هؤلاء الفقهاء والعلمـاء هو كونهم يعتبرون جماعة القبيلة في مثل هـذه الظروف بالذات مرادفا للجماعة الشـوعية(12)، ذات الدلالة المرسومة في الاصطلاح الشـرعي الإسـلامي التـي تقضـي بـأن يـد الله مـع الجماعة(13).

هذا الجو السائب إذن هو الذي برر كون فقـهاء كل قبيلة(زوايا في الغـالب) يتكلمـون بإسـم جماعة المسلمين في قبيلتهم التي يترأسها شـيخ قبلي كإمام محلي خصوصا إذا لم تكـن تابعـة

بشكل مباشر لنظام أميري أو قبيلة ذات شـوكة وهو الجو الذي برر أيضا ردود الأمراء عليهم على أساس شرعي من طرف فقهاء وعلماء السلطة الزمنيـة الرسـميين إن لـم يكونـوا سيحاولون احتضانهم بطرق سلمية أو إلزاميـة واضحة. إنه جو تفرقت فيه الكلمة وغابت فيـه السلطة بشكل ظهر على الفتاوى والمعـاملات بصورة أو بأخرى.

غير أن هذا التعارض الذي يبدو أقـرب إلـى التنافر بين بني حسان والزوايا يخفـي تناغمـا داخليا يعمل على إعادة إنتاج التكامل، فلكأنـه اختلاف يهدف إلى التواصـل أو بتعبـير أدق، صراع يبحث عن ذاته في خضم المتناقضـات، وحوار ينتج من صراع الأضداد.

في هذا الإطار المتوتر شكل مفهوم "الكرامـة"، "البركة" و"التزبوت"(14) -الذي عمل الزوايـا على ترويجه واستغلاله كسلاح رمزي ونفسـي ضد المحاربين- شـكل إذن منطقـة محـدودة خولت لهم تحقيق التوازن الوظيفي مع السـيف كما أسست قاعدة تبادل المواقع القياديـة بيـن السلطتين الزمنية والإيديولوجية لوضـع حـد للعنف المنبعث من الطبيعة والإنسان على حـد تعبير احمد محفوظ مناه(15) أو لتصبح مصـدر رجاء أمني أو ملاذا إيديولوجيا ضـد العنـف العسكري والطبيعي ومصدرا لاسـتمداد القـوة الروحية والانتصار الدنيوي والأخروي عندمـا صوحبت هذه البركة والكرمات بـالزهد فـي معظم الأحيان، مما يؤدي إلى ظهور المريديـن والأتباع ابتغاء التبرك والتوجيـه الدينـي، ثـم الهدايا والثروة بشكل يدعـم السـلطة الدينيـة بسلطة اقتصادية ثم بسـلطة سياسـية يعرفـها ماكس فيبر بالرتابة الكرزمائية.

إنه مناخ سياسي وايديولوجـي تسـيطر فيـه العصبية الأقوى التـي تتحـول مـن رابطـة اجتماعية وسياسية هشة إلـى قـوة للمواجهـة والسيطرة ومـن ثـم إلـى تأسـيس إمـارات ورئاسات ذات بال، من هنا سـيطرت إمـارة أولاد أمبارك ابتداء من القرن السـادس عشـر "لتنكسر سورتها" بمجرد بلوغها غايتـها مـن الملك والشرف بالجنوب الشرقي من البلاد مـع نهاية القرن التاسع عشـر ويتـم أفولـها مـع منتصف القرن العشـرين كقـوة ذات سـلطة ونفوذ، ومن هنا أيضـا سـيطرت الإمـارات الأخرى والقبائل ذات الشوكة.

إنها سلطة تجد نفسها مفتقرة إلى دعم مـلدي أي سلطة اقتصادية فاعلة، ولكنه اقتصـاد تختلـف أسبابه وسبله، فالمحاربون أرزاقهم في رماحـهم حسب العبارة الخلدونية أما الزوايا فالتجارة هي أساس وجودهم المادي إن لم يكن الهدايا بالنسبة لمشايخ الصوفية.

يقول بـاب ولـد الشـيخ سـيديا فـي شـأن المحاربين:"..كان رؤساء المغـافرة لا يقتنـون ويعيبون من فعله وإنما عيشهم مغارم اللحمـة والسودان..ونحو ذلك.."(16).

إنه وضع يستجيب بالفعل للتحليل الخلدوني وإن كان هذا التحليل يوهمنا في كثير من الأحيـان أننا أمام دراسات انقسامية رغم أسـبقية الأول زمنيا، مما يجعلنا نرجع مرة أخرى لإبـراز لا تجانسية المجتمع- ميدان الدراسة- وأن تعـاقب حلقاته التي ينظر إليها الإنقساميون على أنـها متشابهة كان دائما يخفي تطورا ما، تطور يفنـد أطروحة الحلقة المفرغة والتكرار المستمر الذي كثيرا ما أكده الإنقساميون.

إنه مجتمع لا متجانس فعلا، تراتبي حتى علـى مستوى الأفراد (الأصغر سنا بالنسـبة للأكـبر سنا، والمرأة بالنسبة للرجل)، نظـام شـرائحه تناضدية، يتأسس على حـد تعبـير Marchesin (17)على مجموعة من القواعد القرابيـة التـي

تستجيب للنمط الأكثر انتشارا في المجتمعـــات القبلية المتمثلة في شجرات الأنساب التي تضـم عائلات واسعة يشترك أعضاؤها فـي عاطفـة الانتماء إلى جد مشترك حقيقـي أو وهمـي أو مجموعة من الأجداد شكلوا فـي وقـت مـن الأوقات حلفا اجتماعيا- دينيا تطور مع الايـام إلى نظام قرابي صلب لـه قواعـده الدفاعيـة والهجومية كحلف تشمشه في منطقـة الكبلـة مثلا.

غير ان ما يهمنا بالدرجة الأولى هـو أن هـذا المجتمع في كليته سواء تعلق الأمـر بسـلطته الزمنية أو الإيديولوجية كان يحتكم في قراراتـه إلى الاسلام وتعاليمه الدينية بشكل سـاهم فـي التحامه مع بعضه البعض بـل ومـع إخوانـه الزنوج في إطار بنيات سياسية تتجاوز الإطـار القبلي والإماراتي الضيق إلى إطار تتلاءم فيـه سلطة الأمراء مع سلطة الإسلام وأكـبر دليـل على ذلك الفتاوى الدينية التـي يسـتند عليـها الأمراء في أمور حكمهم كلما اقتضـى الأمـر ذلك، كما بينا في العدد 22 من المجلة(18).

الهوامش:

1.المداراة: هي نوع من المهادنة تتم ترجمته في علاقات مادية لصالح السلطة المسيطرة قصد الانفكاك من غدرها.
2.الشيخ محمد المامي: البادية:مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي -نواكشوط.
3.ولد الحسن (احمد جمال): "حركة الامام ناصر الدين ومنزلتها من تاريخ الاسلام في غرب افريقيا" عدد الصفحات11 – حوليات كلية الآداب- جامعة انواكشوط-عدد1-1989-ص12.
4.ولد الحسن (احمد جمال): نفس المرجع.
5.نوازل الكصري: مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط.
6.ابن الشيخ سيد المختار الكنتي (الشيخ سيد محمد) :الرسالة الغلاوية- مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، ص92.
7.الشيخ محمد المامي:المرجع السابق.
8.ابن أعبيد(محنض بابه): مخطوط بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص23.
9.الشيخ سيديا:الميزان القويم والصراط المستقيم، مخطوط بالمعهد الموريتاني، للبحث العلمي،نواكشوط،ص3.
10: زاهي نور الدين: طبيعة وآليات الانتقال من ظاهرة الزاوية إلى ظاهرة الحزب في المجتمع المغربي – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا- جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، فاس-91-1992- ص33.
11.ابن البراء (يحي): الفقه والمجتمع والسلطة، دراسة في النظر الاجتماعي/السياسي للفقيه الموريتاني بين مشمول اهل القبلة وأصرة أبناء القبيلة، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1994،ص 10-11.
12.المرجع نفسه.
13.ورد هذا الحديث في سنن الترمذي (الفتن) ذكره ابن البراء:نفسه.
14.التزبوت: مفهوم محلي يدل على الانتقام الإلهي الذي يصيب الظالم كردة فعل ربانية وانتصار للمظلوم خصوصا إذا كان من الزوايا، ومن يشتهرون بالتدين والصلاح، وهذا ما يفقد المفهوم صبغته الموضوعية حسب رأينا إذ أن المظلوم واحد أيا كانت شريحته.
15.ولد مناه(احمد محفوظ): ميراث السيبه- المطبعة الوطنية-نواكشوط 1995.
16.ولد الشيخ سيديا (بابه): تاريخ إمارتي إيدوعيش ومشظوف. مخطوط تم تحقيقه من طرف إزيد بيه ولد محمد محمود.
17. Philippe Marchesin, Tribus ethnies et pouvoir politique en Mauritanie-ed-Karthala-paris 1992.
13.ولد محفوظ(عبد الوهاب): "المجتمع البيضاني: أصحاب الشوكة وإشكالية السلطة ج2 عدد الصفحات5، الموكب الثقافي، مجلة ثقافية تربوية تصدرها اللجنة لوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم. العدد 22ابريل-مايو 2000، ص ص 93-40.

المنطق بين رفض الفقهاء وإقبال الفلاسفة ومعارضة النحاة

د.يعقوب ولد لقاسم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة انواكشوط

مقدمة:

لم يعد المنطق اليوم يحظى بالاهتمام الذي كان يلقاه في فترة تأسيس المعرفة الإسلامية. فهو وإن كان قد عد مولودا ثقافيا دخيلا في الوهلة الأولى، فإنه اليوم قد غدا نسقا معرفيا مهملا أو على الأقل غريبا في الثقافة الإسلامية المعاصرة.

والغريب في الأمر هو أن المنطق(والمقصود به هنا المنطق اليوناني عموما والارسطي تحديدا) قد واجه منذ البداية تمحيصا وغربلة وأخذا وردا، حتى أضحى في وقت من الأوقات الموضوع الرئيسي لمعظم السجالات والمناظرات، حتى استبان أمره وحدد الجميع مواقفهم منه، فحسم الحكم في مصير المنطق تاريخيا وابستيمولوجيا. فبين اقبال وتلهف الفلاسفة المسلمين الذين دافعوا عن المنطق وضرورة ترجمته وادخاله في البناء المعرفي الإسلامي، ورفض الفقهاء للمنطق جملة وتفصيلا واعتباره نوعا من الفكر والإلحاد شأنه شأن الثقافة اليونانية(مع تفاوت في مواقف الفقهاء انفسهم): فمنهم من أشهر عبارة "من تمنطق تزندق"، ومنهم من كان موقفه دون ذلك.

إذن بين موقف الفقهاء الرافض وموقف الفلاسفة المؤيد، ظهر موقف ثالث معارض هو موقف النحاة. فلقد عارض علماء النحو العرب المنطق ودارت سجلات على درجة كبرى من الأهمية، كانت هي الأخرى إحدى حلقات التمحيص التي شهدها المنطق. فكيف وقف الفلاسفة المسلمون في البداية وصمدوا على موقفهم المؤيد للمنطق؟ وما مدى مشروعية رفض الفقهاء المسلمين للمنطق؟ بمعنى، إلى أي حد رفضوه، هل يعود ذلك إلى المنطق نفسه أم إلى علة أخرى؟. ثم على أي أساس عارض النحاة العرب المنطق؟ ما المجال الذي يتنافس عليه النحو العربي والمنطق اليوناني؟. وقبل هذا وذاك ما هو المنطق ولماذا يكون مصيره اليوم كما هو عليه؟.

1.المنطق اليوناني والفلاسفة المسلمون:

تعد كلمة LOGIQUE باللغة الفرنسية اشتقاقا للكلمة اليونانية LOGOS وهذه هي العقل أو الكلام. وقد استعملت بهذا المعنى في كل اللغات اللاتينية والأوروبية الحديثة. أما في اللغة العربية فإن كلمة منطق تعد اشتقاقا لكلمة النطق وهو الكلام. ذلك أن النطق ليس فقط الالفاظ التي نتكلم بها، وإنما هو أيضا ما ترمز إليه هذه الالفاظ، وهو الكليات التي يتم إدراكها، وهي أمور عقلية خالصة. وبهذا المعنى يشير النطق إلى الكلام أو العقل. وبذلك نعود إلى الدلالة الاشتقاقية للكلمة في اللغة اليونانية. المنطق إذن وكما يقول جان شوفينو: "يعمل على اكتشاف وصياغة قوانين الفكر الواضح والسليم، ومن الطبيعي أن تنصب ابحاثه أولا على الخطاب الذي يمنح للفكر وسائل التعبير المألوفة. غير أن المنطق خلال تطوره التاريخي قد أخذ يعي تدريجيا بحدة الالتباسات والأوهام الناتجة في هذا الصدد عن ممارسة الخطاب نفسه"(1). ولنا في الحديث عن العلاقة بين المنطق والخطاب خير دليل على أن الحسم - وإن كان لابد منه -

فهو أن نجعل من المنطق كما درج القدماء، آلة أو أداة أو معيارا أو فنا يمتطي الخطاب بهدف قيادة العقل أو الذهن، وهو في جميع هذه الحالات يرتبط بالممارسة اللغوية أو الخطابية. وهذا ما جعل أرسطو - الذي هو واضع المنطق - وإن كان لم يستخدم هذه العبارة ابدا وإنما استخدم عبارة التحليلات(2) Analytis، لا يعده علما من العلوم. وبالتالي فقد ظل المنطق إما مقدمة للعلوم لا تدخل في تصنيفنا العادي للعلوم تارة أو تم ربطه بالفلسفة شأنه في ذلك شأن العلوم المعيارية الأخرى كالأخلاق وعلم الجمال تارة أخرى(3). وهنا وهنالك عد المنطق أداة للتشريع: تشرع للعقل وتضع له القوانين والقواعد التي ينبغي ان يسلك الطريق وفقا لها. بهذا المعنى أيضا اعتبر المنطق جزءا من القول الفلسفي يهتم بأخلاق التفكير النظري السليم للعقل. هذا هو ما حدده أرسطو للمنطق حسب أشهر عبارة في الأرجانون " المنطق هو علم قوانين الفكر بصرف النظر عن موضوع ذلك الفكر". إنه مدخل لجميع العلوم، لذلك فإن شراح أرسطو حينما جمعوا اعمالهم وأرادوا تصنيفها اصدروا كتاباته المنطقية تحت اسم الأرجانون، Organone وهو الأداة أو الآلة التي من شأنها لو استخدمها الإنسان، أن تجعل في استطاعته تقليب الأدلة في اتجاهات عديدة وأن تعصم ذهنه من الوقوع في الخطأ. بهذا المعنى يعتبر المنطق"فن البرهان..إن المنطق يقوي قدرة الإنسان على البرهان شأنه شأن أي علم صحيح"(4). إلى هذا التعريف ذهب الفلاسفة المسلمون والذين يعتبرون أن المنطق لا غنى عنه بالنسبة لأمة تسعى لبناء نسقها المعرفي، فستحتاج في ذلك إلى نقل وترجمة كل المعارف والعلوم، وإلى التفكير في نظمها العلمية. ولتحقيق كل ذلك فهذه الأمة بحاجة إلى الصناعة المسماة المنطق يقول الفرابي: "إن صناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المقولات"(5). لذلك فإن هذه الصناعة، وإن كانت رغبة المسلمين فيها أن يستجيبوا لمطلب حضاري يتمثل في انشغالهم بالمنطق دون الميتافيزيقا التي تناقض الطرح العقائدي لفكر يرتكز على الكتاب والسنة، فإنها أيضا كانت في نظرهم وسيلة ستساعدهم في الدفاع عن أطروحاتهم في فترة الترجمة والتحديث الثقافي والنهضة العلمية وكذلك في تأسيس علم الكلام والفلسفة الإسلامية.

غير أن فلاسفة المسلمين وإن كانوا يأخذون بالتعريف السابق لأرسطو باعتبار المنطق مقدمة للعلوم، إلا أنهم - مع ذلك وحسب ما يظهر - لم يكونوا مقتنعين بأن هذا التعريف يكتسب صحة مطلقة وهو ما يفسر ترددهم في اعتبار المنطق مجرد آلة للعلوم أو معيارا لها. فنجد مثلا أن بعض تعريفات ابن سينا تذهب إلى اعتبار أن المنطق هو "الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به، والموصل إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله"(6).

أما في كتاب آخر(7) فيقول"والمنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقالات من أمور خالصة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة. ونجد تعريفا ثالثا لابن سيناء يرويه التهانوي يعتبر فيه ابن سيناء"أن المنطق خادم العلوم، إذ ليس مقصودا بنفسه، بل هو وسيلة إلى العلوم، فهو كخادم لها"(8).

كما ينسب التهانوي للفرابي تعريفا آخر"المنطق رئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها فيكون رئيسا حاكما عليها(9). ونلاحظ التردد الذي لاحظناه

سابقا، خاصة عندما يقدم التهانوي نفسه تعريفا للمنطق يقول:"المنطق علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها بحيث لا يعرض الغلط في الفكر.. اعلم أن الغرض من المنطق التمييز بين الصدق والكذب في الاقوال والخير والشر في الأفعال، والحق والباطل في الاعتقادات، ومنفعته القدرة على تحصيل العلوم النظرية والعلمية"(10).

والمهم في هذا هو أن المنطق ظل لدى الفلاسفة المسلمين يتراوح بين هذه الآلية والعلمية. فلم يحسموا في هذه المسألة وذلك - على ما يبدو- يعود إلى طبيعة المنطق نفسه، ابتداء من أرسطو وما إذا كان جزءا من الفلسفة أم لا؟ ففي حين نجد أن ابن سينا يسمي الجزء من كتاب الشفاء الذي يتناول فيه المنطق"المدخل إلى الشفاء" وبذلك يقرر أنه مدخل للفلسفة وليس جزءا منها، نجد أن الفرابي في معظم مؤلفاته يعتبر أن المنطق جزء من الفلسفة.

ونصادف لدى التوحيدي هذا التعريف في المقابسات يقول: "المنطق آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال:هو حق أو باطل فيما نعتقد، وبين ما يقال: هوخير أو شر في ما نفعل، وبين ما يقال: هو صدق أو كذب في ما يطلق اللسان، وبين ما يقال: هو حسن أو قبيح بالفعل"(11). والتوحيدي (والذي سوف نعود اليه في مرحلة قادمة) لا يخرج عن اطار التردد السابق.

أما التعريفات المعاصرة للمنطق فإن معظمها يدل على أن المنطق لا يستقيم فهمه إلا ضمن فلسفة بعينها. فنجد أنه هو علم البرهان لدى الاستاذ يحي هويدي(12). بهذا المعنى فهو يعد المنطق جزءا من نظرية المعرفة بالمعنى الفلسفي. أما لدى زكي نجيب محمود فنجد أن المنطق هو"علم صورة الفكر"(13).

على أن المنطق الذي شهد هذا الاقبال الكبير من الفلاسفة المسلمين لم يحظ من الفقهاء إلا بالرفض والاستهجان وذلك رغم أنه قد دخل الساحة وسيطر على كثير من السجالات فيها.

2.المنطق في مواجهة رفض الفقهاء المسلمين:

لعل من أشهر العبارات المتداولة، حتى لدى غير المتعلمين، أن "من تمنطق تزندق". وهي عبارة غدت مثلا من أمثلة العرب. ومع أن الأمثال لا تستند كثيرا إلى الوقائع العلمية، فهنالك ما يبرر هذا المثل من الناحية الشوعية. فإثر الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الدولة، ظهرت علوم وثقافات لم تكن مألوفة لدى عرب الجزيرة. وقد انتقلت هذه المعارف والعلوم عن طريق الترجمة من اليونان وبلاد فارس والحبشة والهند والصين وغيرها. الامر الذي أظهر حاجة ماسة إلى تحصين العقيدة الإسلامية والدفاع عنها، فظهر علم الكلام والفلسفة الإسلامية من بين ما ظهر. واعتمدت الترجمة والتأليف كبرامج جديدة في عمل الدولة الفتية وأنشئت لها اجهزة خاصة. وطبيعي أن يلج المفكرون إلى المنطق وإلى أبحاث الفلسفة المنطقية. وطبيعي كذلك أن يتخذ الفقهاء موقفا معاديا في بعض الأحيان لهذه القضايا التي يرون فيها خطرا كبيرا على العقيدة. يقول محمد مهران: "إن غالبية الفقهاء قد وقفوا من المنطق (الأرسطي) موقف العداء الصريح، وتنوعت حملاتهم القاسية عليه ونذكر على سبيل المثال ابن تيمية الذي حاول في كتاباته دحض منطق أرسطو وبيان ما فيه من تناقضات وعلوم"(14). وإن كانت هذه الحملة تستفتح هنا بشيخ الإسلام محمد بن تيمية، فليس ذلك لأن موقفه من أكثر المواقف تشددا-كما

سنلاحظ- بل لأنه من أكثرهم اهتماما بمسألة تحصين العقيدة والدفاع عناه ضد الخصوم. ومن أشهر الخصوم، المنطق. فقد اعتبره ابن تيمية سببا يقود إلى الزندقة والكفر، شأنه في ذلك شأن الفلسفة اليونانية كلها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو أن الامر بالنسبة للفلسفة وتحديدا الميتافيزيقيا يبدو واضحا، فكل الميتافيزيقيا اليونانية ملحدة، فهل اعتبر المنطق أيضا في خانة الميتافيزيقيا؟ الحقيقة هي أن رفض الفقهاء للمنطق تجلى في اعتباره "البؤرة التي ارتكزت عليها تلك الحملات.. والتي بلغت ذروتها في الفتاوى التي افتى بها كبار أئمة المسلمين"(15). ورغم أن الأستاذ محمد مهران لم يذكر بالأسماء من وصفهم "بكبار أئمة المسلمين"، إلا أنه يبين رفض الأئمة للمنطق ونعته في الفتاوى التي أصدروها. ومن بين أهم هذه الفتاوى وأشهرها يذكر: "فتاوي ابن الصلاح الشهرزوري التي حرم فيها شرعيا الاشتغال بالمنطق والفلسفة، وحث رجال السلطة على طرد المناطقة والفلاسفة من الدولة وتشريدهم وحرق كتبهم"(16).

الظاهر إذن أن الشهرزوري أكثر عداءا للمنطق من شيخ الاسلام ابن تيمية. وذلك لأنه لم يكتف بنقد المنطق من الداخل ووصف المشتغل به بالزندقة كما فعل الاخير، بل وصل عداؤه إلى حد المطالبة بحرق كتب المنطق وتشريد المناطقة وابعادهم عن الدولة الإسلامية. المنطق إذا مرفوض جملة وتفصيلا حسب هذه الفتاوى، والمشتغل به زنديق لاحق له في المواطنة، ومصير كتب المنطق الحرق والتمزيق.

ولو أن هذا الموقف العدائي والرافض للمنطق كان عاما لدى جميع الفقهاء لكان مصير المنطق مظلما. غير أنه من حسن الحظ أن بعض الفقهاء لم يكن يقف موقف التأييد من الغالبية. بل انبرى هذا البعض للدفاع عن المنطق والفلسفة وذكر فضائلها بل وأهميتها في الدفاع عن العقيدة الإسلامية. وهنالك من الفلاسفة المسلمين من هم ايضا فقهاء. ويفوض علينا الاقتضاء الابستمولوجي الذي يجعل موضوع هذه الدراسة ضيقا وحساسا، ذكر موقفهم إلى جانب موقف الفقهاء والفلاسفة معا.

من هؤلاء الإمام أبو حامد الغزالي(17) الذي يفرد جزءا خاصا من أحد كتبه الرئيسية للحديث عن منطق أرسطو. ثم نجد أيضا ابن سهلان الساوي(18) والذي يؤكد في دفاعه عن المنطق على دور المنطق في الذود عن العقيدة وتصحيح الخطأ ويقول إن المنطق هو القانون الذي يعصم الذهن من الزلل ويميز صواب الرأي عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته.

على ان المهاجمين للمنطق من الفقهاء (وهم الغالبية العظمى) لم يكونوا يعادون المنطق من حيث هو علم، بل ينتقدون ويرفضون بعض المباحث المنطقية، كالتي تتناول القياس والجدل السوفسطائيين. وينضاف إلى هؤلاء أسماء أخرى دافعت عن المنطق والفلسفة اليونانية نذكر من بينهم ابن رشد وفخر الدين الرازي(19)، وابن سينا وغيرهم.

وخلاصة القول هي أن المنطق رغم ذلك كله قد نقل إلى المعارف الإسلامية وترجم، وذلك دليل على أن كل الحملات التي تعرض لها لم تترك آثارا كبيرة عليه. بل إن سيطرة المنطق الأرسطي منذ القديم حتى نهاية ما يسمونه "العصور الوسطى" يعود إلى حركة الترجمة والنقل والتأليف التي اعتمدت في العالم الإسلامي، فنقلت ثقافة وفكر اليونان إلى الغرب المسيحي.

ولئن كان المنطق قد تعـــرض لنقـد الفقـهاء ورفضهم إلا أنه أيضا تعرض لموقـــف آخـر يتمثل في معارضة النحاة والذين يعد موقفـهم – كما سنرى– مثيرا للدهشة رغم أنه أيضـــا لـم يكن دائما سلبيا.

3.المنطق في مواجهة النحاة العرب:

يرتكز الموقف الذي اتخذه الفقهاء المسلمون من المنطق على خلفية عقائديـــة ترفـض الفكـر الالحادي برمته، في حين أن المســألة بالنسـبة للنحاة، هي مسألة اشـــتراك فـي الموضـوع والاهتمام وتنافس من الطرفين عاد في النهايـة بكثير من الفوائد على النحو والمنطق في نفـس الوقت. فمعارضة النحاة قائمة أولا على ان ثمة صلة وطيدة بين اللغة والمنطق. فإذا كانت اللغة هي الأداة الرمزية الموضوعة التي عن طريقها يعبر الإنسان عن أفكـاره ومشـاعره وينقلـها للآخرين، وهي وسيلة التواصل بين البشر، فـإن هذا الاخير هو الذي يعطى للحياة البشرية طابعا اجتماعيا. معنى ذلك أن الفكر لا ينتقل إلا عـبر الألفاظ التي يساعد استخدامها على التفكير بدقـة ووضوح. وهذا ما جعل للغة مكانتها الأساسـية في تاريخ البشـــر وتطـور حياتـهم، واللغـة عنصران:

1–الألفـــاظ وهـــي الرمـــوز اللغويـــة الاصطلاحية(وقد أصطلـح المتكلمـون علـى معانيها في كل اللغات).

2–التركيب اللغوي وهو الطريقة التي تنتظم بها الألفاظ في عبارات أو جمل ذات معاني.

وهنالك قواعد محددة تخضع لها اللغة باعتبارها هي التي تعطي للجملة وللتركيب اللغوي دلالتـه وهي "النحو".

ولما كان الالتزام بالقواعد النحوية يساعد علـى ايصال الافكار ونقلها بشـــكل واضـح، فـإن المنطق الذي بينا سابقا أنه هـــو الـذي يضـع قواعد ومبادئ التفكير السليم والصحيح، يشترك مع النحو في الغاية والطبيعة (فـــهما يضعـان قواعد التفكير السليم).

هذه العلاقة الاشكالية التي تجمع اللغة بالمنطق: (فالاخير يبحث في الفكر الذي تعبر عنه اللغـة وتضع له القواعد التي تنظمه وتضبطه)، هـي التي – كما سنرى– أتاحت المجال أمام النحـاة العرب لمعارضة المنطق، وذلك ما حدث بيـن المنطق والنحو اليوناني.

ولو عدنا إلى تاريخ الفلسفة لوجدنا سندا أوليـا لهذا الطرح يتمثل ذلك في الموروث اليونـاني وخاصة السوفســطائي. فلقـد ارتبـط النحـو والمنطق في ابحاثهم المتعلقة باللغة والخطابـة والنحو. ذلك ان السوفسطائيين كانوا قد أسسـوا التصور"أي المعنى" على اللفظ، ومن ثمة جعلوا الجدل هو وسيلة ايصال الفكر واقناع الخصـم ودحر حججه. وهذا هو فن التفكير لديهم(إنه فن الاقناع).

الظاهر أن السوفسطائيين قـد توصلـوا إلـى المنطق عن طريق بحثهم في اللغة. وإلى هـذا الطرح يستند بعـض الدارسـين المعـاصرين المهتمين بأرسطو وخاصة بول ريكـور Paul Ricoeur (20) الذي أكد ان أرسطو قد بنى كثيرا من أبحاثه المنطقية(كمقولات) من خلال دراسته للغة الإغريق ونحوهم.

وكان الرواقيون قد دعموا هذا التوجـه عندمـا قسموا المنطق إلى قسمين هما:

أ–الخطابة وموضوعها نظرية القول المتصل.

ب–الجدل وهو القول المنقســم بيـن واضـع السؤال والمجيب عليه.

ويؤكد عبد الرحمن بـــدوي(21) أن الرواقيـن يعرفون الجدل (الديالكتيك) بأنـه فـن الكـلام

الجيد. ونظرا لعلاقة التفكير والتعبير فإنهم قسموا الدياليكتيك إلى قسمين:
أ-قسم يدرس اللغة أو التعبير على الأصح.
ب-وقسم يهتم بموضوع هذا التعبير.
ولقد استمرت العلاقة بين اللفظ والفكر حتى العصور الوسطى.
اما في العالم الإسلامي وهو ما يهمنا في هذا المحور الثالث في هذا الموضوع فإن هذه العلاقة قد أخذت طابع المناورة والسجال بين تراث المنطق اليوناني واللغة العربية. وأهم ما وصلنا عن هذه المناورة هو ما أورده بامتاع أبو حيان التوحيدي في كتابه (المقابسات)(22). وخلاصة ما دار في هذه المناظرات بين علماء النحو العرب والمشتغلين بالمنطق اليوناني يتعلق بنقطتين أساسيتين:
أولهما:تتعلق بوجهة نظر علماء النحو العرب حول المنطق. وهي ان هذا الاخير يرتكز على اللغة اليونانية. وبالتالي فإن مبادئ المنطق ملزمة فقط بالنسبة للثقافة اليونانية، ولا يمكن تعميمها على الآخرين. في حين أن موقف المشتغلين بالمنطق هو أن اهتمامات المنطق لا تتعلق فقط باللغة وألفاظها، وإنما بالمعاني المعقولة، أي بالبحث في الفكر دون التركيز على الألفاظ المستعملة للتعبير. ومن ثم فإن أسسه وقوانينه ملزمة لجميع الامم على اختلاف ثقافاتها، لأنه يبحث في المعاني المعقولة وهذه الاخيرة كونية إن صح هذا التعبير.
وثانيهما:هو ادعاء كلا الطرفين أن الآخر بحاجة إلى اختصاصه دون الاعتراف بأن هذه العلاقة عكسية، إضافة إلى ادعاء المناطقة بأن المنطق بحكم اهتمامه بالمعاني فإنه أشرف من اللغة أو النحو لأن هذا الأخير يهتم بالألفاظ.
إحدى هذه المناظرات التي نقلها التوحيدي دارت بين السيرافي وأبي بشر. والمعروف عن السيرافي انه من المدافعين عن مكانة النحو والذين عارضوا المنطق، يقول السيرافي فيما اورده ابو حيان: "مادام المنطق قد وضعه رجل من اليونان على لغة اهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه بها من رسومها وصفاتها، من أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذونه حكما لهم وعليهم وقاضيا بينهم، وما شهد له قبلوه وما أنكره رفضوه"(23). السيرافي إذن من الذين يعارضون المنطق اليوناني وينتقدونه، وهذا النقد قائم على ارجاع هذا المنطق والزامية قواعده لثقافته الأصيلة. وأما الذين لا يعنيهم ولا تلزمهم قواعده -ومن بينهم العرب- فهم الذين لا علاقة لهم بهذه اللغة اليونانية أو بهذا التراث(الفلسفة اليونانية).
وفي الجانب الآخر يورد التوحيدي رد أبي بشر على انتقادات السيرافي يقول:"إذا لزم ذلك، لأن المنطق بحث عن الأغراض المعقولة، والمعاني المدركة، وتصفح الخواطر السانحة، والسوانح الهاجسة، والناس في المعقولات سواء. ألا ترى أن أربعة وأربعة ثمانية(4+4 =8)، عند جميع الامم وكذلك ما أشبه"(24)؟. وهذا هو الجانب الأول والمتعلق بمعارضة علماء النحو العرب للمنطق. وهي معارضة قائمة على رفض المنطق وعلى التأكيد على ان علاقته هي فقط بقواعد اللغة التي انتجته وهي اليونانية.
أما الجانب الثاني والمتعلق بدفاع كلا الطرفين عن عمله، فيورد فيه التوحيدي أيضا جانبا آخر من هذه المناظرة. وفيه يقول أبو بشر متى:"لا حاجة بالمنطق إلى نحو، وبالنحو حاجة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مر المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن مر النحوي بالمعنى فبالعرض

والمعنى اشرف من اللفظ، واللفظ اوضع من المعنى.."(25).

لكن التوحيدي يؤكد رفض السيرافي لهذه الحجة وإن كان يورد جزءا فقط من هذا الرد ويتمثل ذلك في التأكيد على انه"خطأ جسيم يعلي من اللفظ على المعنى". ويؤكد السيرافي على العكس من أبي بشر أن المنطقي بحاجة إلى النحو وأما النحوي فليس به حاجة إلى المنطقي"فلو أنكر المنطقي اللفظ لما وجد حتى الاسم الذي ينعت به صناعته"(26).

ولو قرأنا ما وراء هذه المناظرات الطويلة والممتعة، فباستطاعتنا أن نلاحظ ان العلاقة بين المنطق واللغة ظلت دائما علاقة متميزة نتج عنها تطور كبير للمنطق وازدهار هام لقواعده، وكذلك لقواعد اللغة من نحو وبلاغة وغيرها. ذلك على الاقل ما يمكن أن نلاحظه لدى فريق ثالث دخل هذه المناظرة. ويمثله تاريخيا استاذ التوحيدي وهو أبو سليمان السجستاني. فهذا الاخير حاول التوفيق بين الرأيين السابقين.

وتقدم المقابسات ما ينسبه التوحيدي لأستاذه، يقول:"البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو، قد يرمي بك إلى جانب المنطق، ولو لا أن الكمال غير مستطاع، لكن يجب أن يكون المنطقي نحويا والنحوي منطقيا"(27).

مثل هذا الموقف التوفيقي هو الذي كان في صالح المنطق وانتصر له مما ساعده(تماما كما هي الحال بالنسبة لبعض الفقهاء والفلاسفة) على أن يؤكد ذاته في الساحة الثقافية. ذلك ان خلاصة هذا الموقف هي أن "المنطق هو النحو العقلي والنحو هو منطق عربي".

خاتمة:

هكذا إذن بينا المحاور الثلاثة لهذا الموضوع فرأينا ان إقبال الفلاسفة المسلمين ناتج عن موقف حضاري، في وقت كان لا غنى عن المنطق فيه بالنسبة لأمة تسعى إلى بناء نسقها المعرفي وتأسيس ثقافتها مستعينة في ذلك بالنقل والترجمة. ومع ذلك لم يصد هذا الاقبال الفقهاء الذين واجهوا المنطق بالرفض ورموا المشتغلين به بالكفر والالحاد. ورغم أن هذا الموقف كان عاما لدى غالبية الفقهاء، إلا ان بعضهم مع ذلك دافع عن المنطق معتبرا أن تلك الحملة التي شنها الفقهاء لا تتعلق بالمنطق كعلم وإنما ببعض ابحاثه. ولم يسلم المنطق من جبهة ثالثة فتحها هذه المرة علماء النحو، وإن كانت هذه الأخيرة اتخذت طابعا سجاليا تم تجاوزه لفائدة المنطق والنحو معا. وصمد المنطق مع ذلك ونقلت اعمال أرسطو وترجمت إلى اللغة العربية وألف مناطقة وفلاسفة مسلمون كتبا كانت هي الركيزة الاساسية التي اعتمد عليها الغرب المسيحي في نقل وترجمة الفلسفة والمنطق واليونانيين.

واليوم، ربما اصبحنا بحاجة إلى التساؤل من جديد في ظل فتور الاقبال على المنطق: أولسنا بحاجة إلى فقهاء ونحاة ومناطقة ليوقظوا فينا الاهتمام بهذا الجانب الضروري من التفكير والعلم معا؟

الهوامش:

1. Jean chauvineau, la Logique moderne.p.u.f.1957 p.5

2. أولى المفارقات في منطق أرسطو هي أن مؤسسه مع ذلك لم يستعمل هذه الكلمة. وإنما استخدمها شراحه خلال جمع اعمال أرسطو فقابلوا بين الأرجانو لأرسطو والدياليكتيك للرواقيين.

3. محمد مرسلي: دروس في المنطق الاستدلالي دار التوبقال للنشر 1989ص 7 .

4.أليس آمبروز وموريس لازيروفيتش. أوليات المنطق الرومزي ترجمة د.عبد الفتاح الديدي، مطبوعات المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 1983،ص45.
5.الفرابي احصاء العلوم.
6.ابن سينا: النجاة، مطبعة السعادة، القاهرة 1911،ص3.
7.ابن سينا: الاشارات والتنبيهات ج1، تحقيق يعقوب فرحة، القاهرة 1898، ص3.
8.ابن سينا: أورده التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون ص33.
9.الفرابي:أورده التهانوي مرجع سابق ص33.
10.التهانوي:كشاف اصطلاحات الفنون، ص33–35.
11.أبو حيان التوحيدي. المقابسات، تحقيق ونشر حسن السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة1929.ص171.
12.يحي هويدي، منطق البرهان، مكتبة القاهرة الحديثة 1967.
13.زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي،ج1 مكتبة الآنكلو المصرية ط3،1961 ص3.
14.محمد مهران: المدخل في المنطق الصوري، المطبعة الجديدة، دمشق 1983 ص11.
15.محمد مهران: نفس المرجع،ص12.
16.نفس المرجع:ص12.
17.أبو حامد الغزالي: معيار العلم، مطبعة كردستان العلمية القاهرة، 1909.
18.ابن سهلان الساوي: البصائر النصيرية. تحقيق الإمام محمد عبده المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة 1898.
19.فخر الدين الرازي:تحرير القواعد المنطقية(شرح القطب على الشمسية) المطبعة الازهرية المصرية القاهرة 1916.
20.راجع في هذا الصدد بول ريكور،Le Conflit des Interprétations
21.عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية 1962.
22.أبو حيان التوحيدي:المقابسات، تحقيق ونشر حسن السندوبي، المكتبة التجارية، القاهرة 1929 من ص70 إلى ص182.
23.التوحيدي: المقابسات (م.س)ص71.
24.نفس المرجع ص71–72.
25.نفس المرجع ص74.
26.نفس المرجع ص79.
27.نفس المرجع ص176–177.

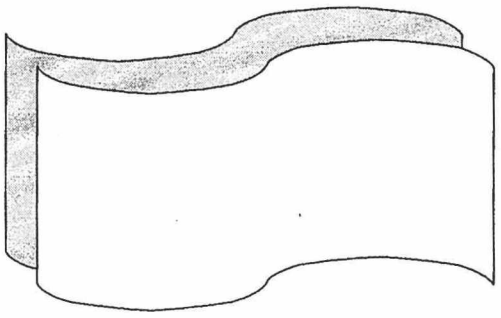

المسرح الموريتاني الواقع والآفاق

احمد ولد الشيباني ولد منيرة

المرحلة الرابعة: (1995-1997)

وتأتي سنة 1995 لتشهد الساحة الثقافية ميلاد الكثير من التجمعات الشبابية كرابطة شباب عرفات والترجي والوعي والابداع كما ظهرت الشروق والنصر وظهر نادي المواهب بتوجنين وفي نفس السنة تحولت رابطة مستمعي الاذاعة إلى رابطة المواهب الشبابية ودخلت هذه الأخيرة في اتفاق ثقافي مع نادي المواهب بتوجنين، إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلا. وقد شهدت هذه الفترة اختفاء كل من فرقة نجوم المسرح وهمام للمسرح والعطاء أما جمعية الخلاص للمسرح فقد قدمت "البنات الثلاثة في الزواج" بمناسبة عيدها التأسيسي(10).

ومما سبق عرضه يتضح أن العملية المسرحية كجهد انساني مشترك يساهم فيه كل من مبدع النص وجهاز الأداء والجمهور عرفت إقبالا منقطع النظير من طرف الشباب يقول المسرحي عبد ارحمن ولد أحمد سالم: "وفي هذه الحقبة الممتدة ما بين 1986-1995 ظهرت حوالي ثلاثين فرقة وجمعية مسرحية في أنواكشوط ولكوارب وانواذيب وابي تلميت وعرضت حوالي 250 مسرحية، ونظمت قرابة عشر مهرجانات وبلغ الممارسون للمسرح من ممثلين وفنيين وإداريين حوالي 700 شخص، وبلغت النصوص المسرحية على قلتها حوالي 150 نصا وكان حظ الفترة من الدعاية والاعلام على قدر همة القائمين على الفرق.. فكلما شحذت الهمم.. صعدت الحملة.."(11).

شهدت السنتان 95-96 عودة جماعة من المخرجين المسرحين كالتقي ولد عبد الحي، أحمد حبيبي، عبد العزيز ولد محمد الحسن، وأحمد ولد الشيباني.

غاب المخرج عبد العزيز ولد محمد الحسن عن الساحة لظروف خاصة في حين احتك المخرج التقي ولد عبد الحي بالمجموعات الشبابية المهتمة بالمسرح، وظل يقدم لهم النصائح ويخوض معهم حوارات حول واقع المسرح الموريتاني إلى أن تفرغ لتدريب فرقة مسرحية شكلها من الطلبة الجامعيين بالتعاون مع إدارة الجامعة.

قدمت هذه الفرقة مسرحية "رياح الجنوب" في مدينة سنلويس السنغالية وذلك في إطار التعاون الثقافي ما بين جامعة سنلويس السنغالية وجامعة أنواكشوط، لكن نشاط هذه الفرقة لم يتواصل(12).

أما المخرج احمد حبيبي فقد التحق بالتلفزيون الوطني، وقد جاء بالجديد وكان في مجال آخر، فالبرامج التي شارك في إخراجها أو أخرجها لحاله "كلمات وانغام، جرب حظك، قضايا وآراء"، استطاعت المساعدة في إخراج التلفزيون من التقوقع حول نفسه، كما نالت التشجيع وإقبال الجمهور. وبالرغم من تفرغه للبرامج التلفزيونية فقد اخرج بالتعاون مع عناصر من جمعيات مختلفة وبتمويل من الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة، عالجت قضية المخدرات وقد عرضت هذه المسرحية في كل من انواذيبو و انواكشوط.

أما السنة 1997 فقد امتاز نصفها الأول بإجراء أول مسابقة وطنية لاكتتاب مخرج موريتاني للعمل بوزارة الثقافة والتوجيه الاسلامي. كما

امتاز بتخليد اليوم العالمي للمسرح وباليوم المغاربي للشباب كما شهدت ظهور نادي التسامح للمراسلة الدولية ونادي الامل بدار النعيم. وتأسيس رابطة الآمال للثقافة والمسرح بتفرغ زينه ورابطة الآفاق الشبابية بالرياض، أما النصف الأخير من السنة فقد امتاز بتنظيم مسابقات ثقافية ومسرحية .. مرة كل شهر بين الأندية والجمعيات الموجودة في انواكشوط الشيء الذي سيمكن لا محالة المسرحيين الهواة من إغناء تجربتهم المسرحية.

وخلاصة القول أن مسرحنا رغم وجود عقبات مادية، ثقافية وسياسية تعترض سبيله منذ بداية مشواره لعب دورا طلائعيا داخل مجتمعنا، كما ساير مجمل تطورات الأوضاع على المستويين الداخلي والخارجي. ورغم انحسار النشاط المسرحي منذ بدايته حتى الساعة ما بين (المسرح المدرسي) و(مسرح الهواة) فقد بقي هذا النشاط لصيقا بالواقع الوطني بمختلف ابعاده ويمكن حصر الاتجاهات التي عرفتها تجربتنا المسرحية فيما يلي:

*المسرح التاريخي: ويتمثل ذلك في المسرحيات التى عكست سيرة أبطال مقاومتنا الوطنية ضد المستعمر الفرنسي مسجلة بذلك بعض الظروف التاريخية التي مرت بها بلادنا وقد استطاع هذا الاتجاه عكس الايمان والشجاعة اللتين تحلى بهما شعبنا في كفاحه من اجل الاستقلال.

*المسرح الاجتماعي: تمثلت مواضيع هذا الاتجاه في المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها مجتمعنا من زواج غير ناضج وطلاق وشعوذة واختلاس للاموال العمومية ورشوة وغير ذلك.. وقد نال هذا الاتجاه قسطه منذ البداية الأولى لتجربتنا المسرحية.

قد يرى البعض أن تجربتنا المسرحية لم تكن في مستوى الأحداث التي عرفتها البلاد، وانها لم تلعب الدور المنوط بها كمؤسسة ثقافية ووسيلة اتصال تكسب أهمية بالغة في أي حركة ثقافية.

لكن المتتبع لتجربتنا المسرحية يلاحظ كثرة المصاعب التي اعترضتها، كما يلاحظ بأن غياب المسرح كمؤسسة ثقافية يرتبط بالظروف الموضوعية والذاتية التي عرفتها الساحة الثقافية. ورغم هذه المصاعب وتشعبها فسأحاول الإشارة إلى بعضها:

1.المجال الفني:

وأعني بالمجال الفني الكادر اللازم للمسرح ثم الجانب التقني "الأجهزة والآلات". إذا حاولنا البحث عن توفر هذه الشروط في مسرح الهواة سنجد وللأسف الشديد أنها منعدمة لديهم، وان هذه المجموعات الشبابية تعاني من انعدام الكادر المؤهل للقيام بالعمل المسرحي. وإلى جانب هذه الحقيقة السالفة الذكر فإن الاطارات التي تكونت في الخارج وعددهم لم يتجاوز اصابع اليد الواحدة معظمهم لم يعمل بعد عودته بالمسرح بصلة من قريب ولا بعيد.

أما في المجال التقني فإن دور الشباب، التي تشكل قاعات العرض المسرحي نتيجة لغياب دور المسرح، فإنها تفتقر إلى الأجهزة التقنية التي تسمح بتحقيق طموحات المخرجين، كما تعاني من انعدام أجهزة الاضاءة والتسجيل الصوتي والميكروفونات الضرورية هذا مع انعدام آليات الديكور.

2.المجال الثقافي:

(والمقصود هنا الكتابة المسرحية) إن أزمة النص تطرح نفسها بحدة، وربما تأتي في مقدمة

المصاعب التي يعاني منها المسرح، ويتحمل الكتاب والأدباء أكبر مسؤولية في هذه الأزمة إذ نلاحظ أن هؤلاء اتجهوا كليا لكتابة القصة والرواية والشعر ولم يولوا ادنى اهتمام لكتابة المسرحية والسيناريو ولعل وضعية المسرح نفسها لما هي عليه من ضعف هي التي صرفتهم عنه. ولربما كان لصعوبة الكتابة للمسرح دور في انصرافهم عن هذا المجال، وما ينشر بين الحين والآخر يشهد على ذلك.

ومن الملاحظ ان النصوص القليلة غير صالحة للتمثيل من الناحية العملية، حيث تغلبت عليها السطحية في معالجة المواضيع، والذهنية التي قد تصلح للقراءة دون التمثيل، كما تفتقر إلى الحوار المتقن، وللتوتر الدرامي الذي يشد المتفرج إليه ويدفعه إلى متابعة الأحداث بانتباه، وهو أساس العمل المسرحي وقوامه، بالاضافة إلى الثغرات الفنية الأخرى التي تظهر عندما يراد تحويل هذا العمل من كلمات فوق الورق إلى انتاج فني يتحرك فوق الخشبة، وهذا ناتج بدوره عن بعد كتابنا عن المسرح وجهلهم باصوله وقواعده الاساسية.

إن الذي يقتل المسرح ليس المشاكل الادارية فقط وليس انعدام التمويل وغياب الكادر الفني، بل انعدام النص المسرحي، فغياب النص يدفع بالممثلين إلى كتابة الارتجالية وليس من المعقول ان يقوم الممثل بعمل الكاتب والمخرج إلى عمله كممثل في آن واحد دون أن يؤثر ذلك على قيمة العمل الفني المقام به. صحيح ان تجربة الممثل في الكتابة هامة جدا، لكنه من الأفضل ان يحسن تمثيله من خلال نص جيد.

ومن هنا يتبين أن مشكلة النص المسرحي مسألة تحتاج إلى رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الوضع العام الذي تمر به تجربتنا المسرحية، إذ ليست مشكلة النص المسرحي إلا جانبا من الأزمة التي تعرفها هذه التجربة بسبب غياب الاهتمام بها من كافة الجوانب ابتداء من الظروف الاجتماعية والمادية للمسرحيين وانتهاء بعدم التوجيه والتخطيط والتكوين والعفوية في التسيير التي رافقت مسيرة هذه التجربة.

إن العودة الموضوعية إلى الوضع القانوني والاداري لمسرحنا تؤكد انه لا يزال يتخبط في الظلام باحثا عن ذاته وعن موقع ثابت له على خريطتنا الثقافية، فمسرح الهواة يتأرجح حتى الساعة بين الانتماء إلى وزارة الوظيفة العمومية والشغل والشباب والرياضة أو إلى وزارة الثقافة والتوجيه الاسلامي، هياكله التنظيمية مخلخلة(جمعيات - أندية - اتحادات) أما بالنسبة للمسرح الاحترافي فهو في الأصل معدوم وذلك الانعدام النصوص القانونية التشريعية التي تضبط اداريا وقانونيا كبقية المؤسسات.

إذا كنت قد اشرت إلى الظروف الثقافية والفنية التي قاستها تجربتنا المسرحية منذ بدايتها لتوضيح حقيقة يجهلها من يحكمون على أي مجال ثقافي من بعيد، سيما المسرح فإني أعود لأذكر ببعض المعطيات المطروحة على الساحة والتي انقصت هي الأخرى من فعالية المسرح واجهضت مسيرته في غياب رؤية متجانسة تعمل في اطارها وسائل الاتصال في بلادنا وفيما يلي أهم هذه الاعتبارات:

*لقد نظر إلى المسرح مدة طويلة من الزمن من طرف الهيئات العليا المسؤولة عن توفير البنية التحتية للمسرح وعن الاهتمام بجانبه النظري نظرة يكسوها عدم الوضوح رغم تعاطفهم مع هواة هذا الفن ومساعدتهم من حين لآخر.

وهكذا لم يعامل المسرح كشكل حضري لابد من توفره، كتوفير بقية مستلزمات الدولة الحديثة في شكلها الخارجي، كتبليط الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات ودور الشباب والملاعب الرياضية. كما لم يعامل بوصفه ضرورة جماهيرية وصيرورة حضارية يعتبر الاهتمام بقضاياه جزء لا يتجزأ من الاهتمام بالبنية الثقافية وبقضايا المجتمع كافة. ويتضح ذلك في استدعاء المخرج الفلسطيني محمد طافش للاستفادة من خبرته لانشاء مسرح موريتاني من ناحية ومن ناحية أخرى في عدم الاستفادة من هذه الخبرة المسرحية رغم تقديم صاحبها لمشاريع إنشاء مسرح وطني للتنفيذ.

*إن السعي في تكوين قاعدة جماهيرية لهذا الفن عن طريق التربية المسرحية كان ضعيفا ان لم يكن معدوما في الأصل، دون ان ننسى أن أجهزة الاعلام الوطنية لم تلعب الدور المنوط بها في خلق الذوق المسرحي لدى جمهورها.

*غياب أسباب التثقيف المسرحي من كتب، مجلات، أو نشرات أيا كان شكلها يرجع إليها من يهتم بهذا الفن.

*التحول المفاجئ الذي حدث داخل شعبنا فاصبح يلهث في تكوين ذاته ماديا، دون الالتفات إلى ما من شأنه أن يثري عقله في تكوين رؤياه وتوجهاته، بحيث أن امتلاك قطعة أرضية اضافية او افتتاح متجر في مكان استراتيجي اجدى عنده من الاهتمام بقضايا الثقافة ومشاكلها، سيما المسرح الذي يأخذ في مراحله الأولى أكثر مما يعطي.

هذه الأسباب وتلك متشابكة مع بعضها البعض شكلت حسب اعتقادي عقبة تقف في وجه الحركة المسرحية ببلادنا. لازالت هذه العقبة ينبغي ان ننطلق من ان المسرح عندنا يمر بمرحلة تأسيس وتجربة ولذا فلا بد من ارساء هذه المرحلة على قواعد سليمة فكريا وفنيا، قانونيا وماديا آخذين بعين الاعتبار المقومات الحضارية والمطامح الوطنية والانسانية لبلوغ نهضة يشارك فيها بالتساوي في الحقوق والواجبات.

إن ارساء حركتنا المسرحية الناشئة على قواعد ثابتة وسليمة يتطلب منا الكثير اتجاه هذه الحركة التي تواجه ظروفا صعبة على صعيد التأسيس والتنظيم والابداع، كما تعاني من قلة الدعم المادي. وعليه فلا بد من تغير جذري لواقع المسرح بدء باعادة النظر في المخصصات المالية المدرجة للمؤسسات والاجهزة الثقافية وخاصة المسرح، تحقيقا لاهدافها في عملية التغيير الاجتماعي. إن الثقافة خدمة واحتياج حقيقي للمواطن شأنها في ذلك شأن بقية الخدمات الاجتماعية الاخرى.

والمسرح الذي يحتاجه مجتمعنا اليوم يجب أن يحمل رؤية شمولية تنطلق من ادراك الواقع بكل تناقضاته ومتطلباته، واستبصارا للمستقبل الذي تتأكد فيه كرامة انساننا وحريته في اختيار مصيره بارادته لنفسه ولمجتمعه ولامته تحقيقا للعدالة الاجتماعية المنشودة.

ومما سبق يتضح أن المسرح من الفنون ووسائل الاتصال التي تحتاج إلى مجموعة من الشروط الضرورية التي لم تتوفر في بلادنا بالقدر الكافي، ولتوفر هذه الشروط لا بد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات السريعة ومن خلق مناخ تكاملي وتنسيقي بين الادارات المعنية في بعض الوزارات وبين قطاع الثقافة من جهة والمسرحيين من جهة اخرى لصب جميع هذه الجهود في سياق واحد يخدم ما من شأنه خلق مسرح وطني متميز.

أما الاجراءات السريعة التي يجب أن تتخذ لصالح المسرح والتي يمكن فصلها عن مثيلاتها في الميادين الثقافية الأخرى فتتمثل في تدعيم الحركة المسرحية الشبابية بكل الامكانيات المادية والمعنوية والقضاء على مشاكلها وفيما يلي أهم هذه الاجراءات مصنفة حسب الجهات المعنية:

أولا: وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان:

يقع على عاتق هذه الوزارة العبء الأكبر في تنشيط الحركة الثقافية بصفة عامة والمسرحية منها بصفة خاصة:

*ينبغي على الوزارة المذكورة أعلاه المساعدة في عمل الدعاية والاعلام والاعلان عن الاعمال المسرحية المحلية بواسطة أجهزتها الاعلامية السمعية منها والمرئية.

*عرض الأعمال المسرحية المحلية في أوقات بث مناسبة تسمح للجميع بمتابعتها أو بالتعرف عليها، وكذلك عرض الأعمال المسرحية العربية منها والأجنبية بعد التأكيد من جودتها وذلك للمساعدة في خلق جمهور يتذوق المسرح ويستهلكه.

ثانيا: وزارة الوظيفة العمومية والشغل والشباب والرياضة:

*على هذه الوزارة ان توفر مرشدين مسرحيين (مخرجين ومهندسي ديكور) بدور الشباب التابعة لها بغية الرفع من مستوى لاعمال المسرحية التي يقدمها مسرح الهواة الذي يتخذ من هذه الدور دور عرض مسرحي وذلك لغياب هذه الاخيرة.

*توفير صالات العرض المسرحي وذلك باقامة دور الشباب والرياضة مع طبيعة العرض المسرحي.

*تحمل اعباء الضيافة الفندقية وذلك باستضافة الفرق المسرحية القادمة من الداخل أو الخارج في أحد بيوت الشباب.

ثالثا: وزارة التهذيب الوطني:

تعتبر هذه الوزارة المسؤول الأول عن تربية دعائم المسرح وخلق متذوقين له وفاعلين فيه وعليه نطالب هذه الوزارة بالقيام بالاجراءات التالية:

*استحداث قسم للمسرح المدرسي في كل مدرسة، ولكي يقدر النجاح لهذا القسم في تأدية مهمته ينبغي أن تولى قيادة الوزارة الادارية للمسرح المدرسي بالغ الاهتمام، كما ينبغي ان تحسن اختيار العناصر التي ستشرف على هذا النشاط في الوزارة.

*تأسيس فرق مسرحية على مستوى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية وكذلك على مستوى الجامعة.

*ارسال بعثات من حاملي الباكلوريا للدراسة في المعاهد العليا للمسرح الموجودة في البلاد العربية والأجنبية.

*الاهتمام بتخطيط وتنفيذ المسرح المدرسي والجامعي كعنصر أساسي من عناصر النشاط في هذه المؤسسات بنفس درجة الاهتمام بانشطة الرياضة ضمانا لحسن بناء الجسم والعقل معا عند الناشئين.

*تنظيم المهرجانات المسرحية المدرسية كذلك وبين كليات الجامعة وتشجيعها لأن ذلك سيؤدي لا محالة إلى ارساء تقاليد مسرحية رصينة وإلى خلق جيل المستقبل الواعي.

*انشاء مركز تدريبي للفن المسرحي، تقضي في مرحلة لاحقة إلى تأسيس معهد متوسط لتكوين مسرحين جدد على أسس سليمة.

4.وزارة الثقافة والتوجيه الاسلامي:

يقع على عاتق هذه الوزارة العبء الاكبر في تنشيط الحركة المسرحية الشابة وذلك بالتنسيق ما بينها وقطاعات الدولة الأخرى، ودعم هذه الحركة وتوجيهها توجيها سليما للحصول على مسرح موريتاني متميز، ومن اهم الاجراءات العملية التي يمكن للوزارة تنفيذها لانقاذ المسرح في بلادنا ما يلي:

*تنظيم دورات سريعة وقصيرة في تخصصات مسرحية وفنية وتقنية يقوم بها اساتذة متخصصون من المشهود لهم بالكفاءة العالية في تلك التخصصات.

*تشكيل فرقة مسرحية وطنية تتولى الوزارة (وزارة الثقافة) انتاجها على ان تكون عناصر هذه الفرقة من اجود العناصر المتوفرة لدى الفرق المسرحية الهاوية في الدولة.

*العمل على عودة المسرحيين الذين انصرفوا عن الممارسة المسرحية أو الذين صمتوا لأسباب خارجة عن ارادتهم، لمواصلة ابداعاتهم المسرحية بغية اثراء الحركة المسرحية فكريا وفنيا من خلال خبرات هؤلاء.

*تشجيع التوثيق والبحث والنقد، كذلك التأليف والترجمة في مختلف لميادين المسرحية.

*العمل على تشجيع المواهب المسرحية الشابة وتبنيها ودعم مسرح الهواة وتوجيهه نحو المنهج الثقافي البناء.

*الاسهام في عقد وتنظيم الندوات والمهرجانات المسرحية والاشتراك في مثل هذه النشاطات في العالم بغية الاستفادة الفعلية من تجارب الذين سبقونا إلى هذا المجال.

أما الآن وقد اوجزت لكم مجمل الوضاع التي عاشتها تجربتنا المسرحية بكل سلبياتها وتناقضاتها من خلال عرض توخيت فيه الموضوعية محاولا اثناء ذلك تشخيص الواقع الذي عاشته هذه التجربة. ودفعتني الرغبة في اجاد شكل آخر للواقع المسرحي في بلادنا إلى التقدم بمشروع خطة العمل الموجودة اعلاه، والتي أرى أنها تتناسب وقدرات الجهات المعنية من ناحية. كما تتناسب وواقع حركتنا المسرحية من ناحية اخرى.

فإنني اذكر بان العناية الخاصة التي يشهدها قطاع الثقافة في هذه الايام من طرف الجهات العليا في الدولة والتي جسدتها الخطة الشاملة التي وضعتها وزارة الثقافة والتوجيه الاسلامي كانت من الحوافز التي دفعتني إلى انجاز هذا العمل الذي قد يساعد ولو بالقليل في انقاذ المسرح ببلادنا.

وفى الختام أعود لأذكر بالاحصائيات التي قدمت استنادا إلى المسرحي عبد الرحمن ولد احمد سالم والتي تفيد بأن عدد المسرحيين الهواة بلغ في الحقبة ما بين 95-96، 700 شخص مندمجين تحت لواء ثلاثين فرقة وجمعية مسرحية، وأذكر هنا بأن اسماء العناصر المسرحية موجودة "محفوظة" في ارشيف الاتحاد الوطني لمسرح الهواة.

تدريس المواد العلمية الحديثة ضرورة لاستمرارية المحظرة(*)

محمد المختار ولد المصطفى

باحث اجتماعي

تقديم:

إن الحديث عن تدريس المواد الحديثة لاستمرار المحظرة في موريتانيا يتطلب تحديد بعض المفاهيم الأولية التي سنتعامل معها في هذه الورقة، إذ المقصود بالمواد الحديثة هنا المبادئ الأولية في الحساب والعلوم الطبيعية والصحة والجغرافيا والزراعة.

كما أقصد بالاستمرار أن تبقى المحاظر معالم عطاء، تعلم المواد الأساسية التي ظلت تبثها على مر التاريخ وهي علوم نبغ الشناقطة فيها نبوغا يشهد به الجميع، وآمل أن يظل الإقبال عليها دراسة وتدريسا في نمو متزايد حتى يعيش مجتمعنا في توازن وانسجام ما بين الأصيل والجديد متمسكا بالتوسط والاعتدال.

وقد رأينا أن نناقش هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

* أهمية المحاظر دينيا واجتماعيا في المجتمع الموريتاني ما قبل الدولة
* التغيرات الاجتماعية وتأثيرها السلبي على المحاظر
* المدرسة الحديثة وفرص العمل المتاحة في سوق العمل
* إمكانية تدريس بعض المواد الحديثة في المحظرة دون التأثير على جوهرها الأصيل
* دور تعليم هذه المواد في استمرارية المحظرة

أولا: أهمية المحظرة في مجتمع موريتانيا ما قبل الدولة:

لقد ظلت المحظرة في مجتمعنا ما قبل الدولة المؤسسة التعليمية الوحيدة التي تستقبل التلاميذ من مختلف الأعمار ومختلف الفئات الراغبة في التعلم وكانت المرجع في كافة القضايا الدينية والشرعية حيث البحث في الأقضية والنوازل والبت في النزاعات الاجتماعية وميدانا للمناورات الشعرية، وقد تخرج منها علماء أجلاء ومصلحون اجتماعيون وشعراء ومربون أفذاذ، وقد كانت بذلك تلبي الضرورات المعرفية التي يحتاجها المجتمع الذي كان يكتفي اقتصاديا بالحاجي من العيش حيث تجود الأرض بمراعيها وزرعها فتدر الإبل والبقر والأغنام والمعاز ألبانا صائغة للشاربين، ويقطف الأهالي من الثمار الطيبة ما لذ وطاب.

وقد ظل هناك اكتفاء ذاتي في ذلك المجتمع سواء من حيث الموارد الاقتصادية أو الاحتياج إلى العلم والمعرفة، وإذا كانت المحظرة قد ركزت في موادها الأساسية على العلوم النظرية الشرعية واللغوية فإن دعوة الأشياخ لتلاميذهم إلى العمل والإنتاج وترويضهم على التقشف والعمل وخبراتهم

الشخصية في ميدان العمل كانت تعتبر بمثابة نوع من التعليم العملي.

إن التخصصات الدينية ظلت منبعا لا ينضب للحث على التعلم والتعليم والعمل والتعاون والتآخي والإنصاف والعدل والسلام الاجتماعي.

وإذا كانت مضامين التعليم المحظري في بلادنا استمرت على هذا النحو فإن هذا لا يعني أن هذه المثل العليا ظلت في كل الأحوال سائدة ومسيطرة، وإنما شهد المجتمع رغم كل ذلك أنواعا من الفتن والصراعات الاجتماعية والقبلية تعود بطبيعة الحال إلى ظروف اجتماعية كما قد تعود أيضا إلى أن الإقبال على المحاظر كان يتأثر ببعض الاعتبارات العائدة إلى نوع من التصانف الفيئوي في المجتمع وإذا كنا قد تعرضنا للدور الإيجابي للمحظرة في وجهها المشرق فإنه بإمكاننا أن نشير إلى بعض مظاهر التقصير خاصة في مجال الدعوة للإقبال على التعلم حتى في أوساط أسر بعض العلماء من نسائهم ومواليهم، ومن الفئات الاجتماعية التي تقتدي بهم وتستشيرهم.

وأرمي من وراء هذه الملاحظة إلى أن ندرك جميعا أن الحث على التعلم والتعليم جزء من أداء الرسالة التي أنتم[1] ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم في أدائها وأن يعيش بين ظهرانكم وداخل بيوتكم أشخاص مؤمنون لا يحذقون الكتابة والقراءة ولا يعرفون عن وعي ما يصلحون به فروضهم العينية وتتعاملون يوميا بيعا وشراء وتأجيرا إلخ. مع أميين رضوا لأنفسهم، جهلا، بذلك لهو أمر تتحملون مسئوليته.

وهكذا فقد ظلت المحاظر في مجتمعنا قبل ظهور الدولة المنظمة تلعب هذه الأدوار المشرفة وتغطي احتياجات البلاد والمناطق المجاورة حتى دخل الاستعمار إلى البلاد ولاحت إرهاصات الدولة المنظمة في الأفق حيث بدأت تغيرات اجتماعية متسارعة تظهر وتؤثر على الواقع الثقافي العام.

ثانيا: التغيرات الاجتماعية وأثرها السلبي على المحاظر:

أعني بالتغيرات الاجتماعية تلك التحولات في البنى الاجتماعية والأنماط المعيشة للسكان وحالة الأنشطة الاقتصادية والعلاقات السياسية داخل المجتمع، فقد كان المجتمع يتألف من مجموعة من القبائل التي ترتبط بأنواع من العلاقات مشكلة بذلك نظما اجتماعية سياسية تشبه نظام الإمارة العرفية التي يتبع فيها المركز القوة، ومع ذلك فهناك نوع من التكامل والانسجام في الأدوار داخل مجتمع الإمارة هذا. ولكن مع ظهور الاستعمار ومحاولة إخضاعه البلاد لسلطة مركزية موحدة واستغلاله لثروات البلاد ومحاولة إدخالها ضمن النظام الاقتصادي الأوروبي عن طريق فرض الضرائب ونهب الأموال وتسخير طاقات الناس لشق الطرق وعرض المواد المنتجة في الغرب لتصبح ضرورات استهلاكية محلية منافسة المنتجات المحلية البسيطة (الأواني، الأحذية أنواع الأقمشة المختلفة وأدوات الدفاع عن النفس: السكاكين والمناجل الخ.). ولكن الجوانب التي كانت ذات أثر مباشر هي تلك

المتعلقة برغبة الاستعمار الكبيرة في إدخال المجتمع في حضارته العالمة على غرار ما فعل في مناطق أخرى، ولكن الوعي العقائدي والكراهية الجماعية للاستعمار وثقافته والتمسك بالقيم الإسلامية الرافضة كلها عوامل حصنت المجتمع ضد الاحتواء الثقافي للمستعمرين.

إلا أنه بعد رحيل الاستعمار وتسليم إدارة البلاد إلى موريتانيين بدأت تلك المواقف تتسم بنوع من المرونة على اعتبار أن الدولة أصبحت إسلامية موريتانية ولم تعد الدراسة بمدارسها تشكل خطرا على الدين واللغة، إلا أن حاجة الإدارة الوارثة للسلطة لأعوان في التسيير وتعلقها بالنمط الاستعماري في الإدارة والثقافة جعلها تواصل مشواره في المناهج الدراسية وحتى في لغة الدراسة الرسمية "الفرنسية" مع إدخال بسيط للعربية كلغة ثانية، وفي هذه المرحلة بالذات شهدت المدارس النظامية إقبالا كبيرا على حساب المحاظر لأن الدراسة فيها تتيح فرص العمل الحكومي والنفوذ والسلطة داخل المجتمع الجديد، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد ضربات الجفاف التي غيرت نمط العيش وفرضت الهجرة إلى المدن والبحث عن موارد رزق جديدة وهي أمور أثرت تأثيرا واضحا على الحالة العامة للبلاد بما فيها واقع المحاظر حيث أصبح خريج المحظرة عوضا عن التفرغ للتدريس مضطرا للهجرة داخليا أو خارجيا للبحث عن العمل كما لم يعد بإمكان الكثيرين مواصلة الدراسة لفترات أطول بحكم متطلبات الحياة. وفي مقابل هذه المحاظر توجد المدارس الرسمية التي تخرج الموظفين والعمال المهرة أصحاب الامتيازات في الدولة.

ورغم أن الجهود التي بذلت في التعريب أعادت نوعا من الاعتبار لهذه المحاظر وخريجيها حيث أتيحت لهم بعض الفرص في مجالات التعليم والقضاء والإدارة والإعلام إلخ. إلا أن هذه الفرص ظلت أقل مما يجب وتتناقص بازدياد الحاجة للتخصصات العلمية في مجال علوم الطبيعة والتكنولوجيا.

ثالثا: المدرسة الحديثة وفرص العمل في سوق العمل الوطنية:

تزداد احتياجات البلد في ظل حركة التغيرات التكنولوجية المتسارعة إلى عمالة متخصصة في المجالات التطبيقية والعلوم الطبيعية وهي مواد تعطيها الدول أهمية كبرى لما تلعبه من دور في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا يتمكن المتخصصون في هذه المجالات من دخول سوق العمل بسرعة في حين أن المتخصصين في المجالات النظرية بصفة عامة أقل فرصا في هذه السوق وتقل الفرص أمام خريجي المحاظر بالذات الذين درسوا بطريقة النصوص: القرآن الكريم والفقه والنحو والأشعار العربية، رغم جدارتهم في هذه المجالات مما يجعل الدراسة الحديثة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تستقطب أعدادا كبيرة من التلاميذ لضمان العمل وهو استقطاب من شأنه أن يحرمنا من إمكانيات نحن بحاجة إليها يمكن أن توفرها تلك المحاظر

كما يحرم النشء من التزود بمعارف دينية وثقافية ضرورية لبناء شخصية المواطن الصالح الملتزم دينيا ووطنيا.

***رابعا:* إمكانية إدخال بعض المواد الحديثة دون التأثير على الجوهرة الأصيل للمحظرة:**

إن الطريقة التربوية للتدريس في المحظرة والمواد المقررة فيها أعطت عبر التاريخ نتائج مشجعة خاصة على المستوى الفكري إذ خرجت فقهاء ممتازين ونحاة وشعراء، إلا أن الاستمرار والحياة يتطلبان التحسين والإضافة والتجديد سواء في الشكل أو في المحتوى والإضافة التي نراها ممكنة هنا وضرورية هي في الأساس إثراء عن طريق تزويد طلبة المحاظر بحصص إضافية من الحساب والجغرافيا والعلوم الصحية والطبيعية والثقافة الزراعية[2] وأنه إذا كانت المواد الأساسية في المحظرة تعتمد حفظ المتون المقررة في جميع المراحل وأيام الدراسة في الأسبوع خمسة فإنه من الممكن أن تعطى أربع حصص في الأسبوع كله لتعليم المبادئ الأساسية لهذه المواد وإن مشكلة عدم الاختصاص التي قد تواجه بعض المدرسين في المحاظر يمكن أن يتغلب عليها بواسطة دورات تدريبية لصالح بعض التلاميذ المقيمين في المحاظر أو طلب الأساتذة المختصين في هذه المجالات ومعلمي المدارس الأساسية للتطوع لتدريس هذه المواد[3] وعلى إدارة المحاظر والتعليم الأصلي أن تعمل على تزويدكم ببعض المقررات الدراسية والكتب في هذه المجال مع مراعاة الخصائص النوعية للمحظرة.

إن إدخال هذه المواد هو عمل إضافي تمامل وإثراء فقط ونوع من التثقيف العام يهدف إلى تزويد تلامذة المحاظر ببعض المعلومات العلمية التي تساعدهم عند الضرورة للحصول على فرص في العمل[4] والنجاح في بعض المسابقات والتحضير لبعض الامتحانات التي تدفعهم متطلبات الحياة المعاشية لخوضها، وإن تدريس هذه المواد يمكن أن يلعب دورا في استمرار هذه المحاظر.

<u>خامسا:</u> دور تعليم المواد الحديثة في استمرار المحظرة:

لقد رأينا كيف إن التغيرات الاجتماعية آثرت سلبا على نمو المحاظر وكذا منافسة المدارس الرسمية بما تتيح من فرص في العمل، وأن بالإمكان إضافة بعض المواد العلمية الحديثة في مقررات المحاظر دون المساس بجوهرها، ويمكن هنا أن نشير في نهاية هذه الورقة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه تدريس هذه المواد في استمرار هذه المحاظر إذ ان المجتمع الموريتاني مجتمع محافظ يطمح من أعماقه إلى التعاليم الدينة ولا يمكن أن يرغب عنها إلا تحت ضغط الحاجة وعندما يتأكد التلميذ في المحظرة أن فرصته في النجاح في الامتحانات تتعزز فإن استقراره بها سيكون أطول وسيسجل الآباء أبناءهم في المحاظر لأنهم لا يخشون ضياع تلك الفرص وبالتالي فإن درجة الإقبال على المحاظر قد تزيد، وسوف لن تلجأ أسر كثيرة إلى الهجرة إلى المدن لمدرسة أبنائها وهنا تضرب عصافير بحجر واحد، نربي أجيالنا على الدين

والثقافة والعربية ونتيح لهم فرص الانفتاح الإيجابي ونساعدهم على التكيف مع ظروف الحياة وتكون المحظرة قد ساهمت في تنمية الموارد البشرية وإمداد السوق بمتعلمين قادرين على الاندماج في العمل وهنا لن يكون لأي من الدولة أو المجتمع الحق في إعطاء الأولوية للمدارس النظامية أكثر من المحاظر لأن عدم الكفاءة وتوفير العمالة المتعلمة لم يعد عائقا.

إنه سيكون من الممكن أن يتحمل الآباء في هذه الحالة جزء من مصاريف شيخ المحظرة الذي يدرس تطوعا لوجه الله ولكنه مع ذلك بحاجة إلى إمكانية تسمح له بالتفرغ للتدريس واستمرارية المحظرة، إن هذا العرض لا يعدو مجموعة من الملاحظات أردت أن تثير جملة من الأسئلة والنقاشات للخروج بتصور من شأنه أن يعمل على نمو المحاظر واستمرارها معلما وفخرا لبلادنا.

الإحالات:

(*) هذا الموضوع عبارة عن محاضرة ألقيت أمام شيوخ المحاظر في ملتقى نظمته كتابة الدولة لمحو الأمية لصالحهم سنة 1989م. رأينا أن الحاجة مازالت تتطلب نشره.

(1) العلماء أشياخ المحاظر المخاطبين في الملتقى

(2) تأتي اليوم ضرورة تعلم مبادئ الحاسوب وأنظمة المعلوماتية في ظل ثورة المعلومات التي تعرفها هذه الفترة (2000).

(3) لتسهيل هذا الموضوع أحالت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتعليم الأصلي عدد كبير من المعلمين والأساتذة المكونين تكوينا عصريا إلى هذه المحاظر لسد هذا الفراغ.

(4) أنشأت الدولة مركزا للتكوين المهني لصالح خريجي المحاظر تتطلب الاستفادة منه معرفة بعض هذه المواد.

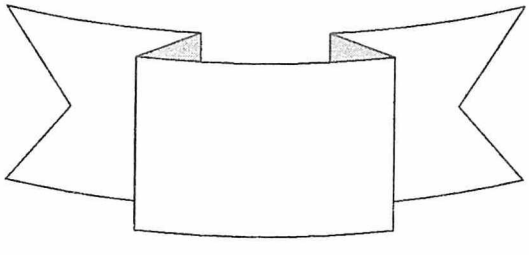

ديداكتيك الرياضيات منطلقاته واهتماماته

ابا بن ديدي- مفتش تعليم ثانوي

إن التطورات الكبيرة التي حدثت في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على مستوى البحوث البيداغوجية والسيكولوجية والتربوية أدت إلى ظهور حقل معرفي جديد يركز على دراسة الظواهر التعليمية وهو ما يطلق عليه علم الديداكتيك. لا نريد عبر هذا المقال اقتطاف ثمرة يانعة من ثمار هذا الحقل وتسليمها للمدرس باعتبارها عصا موسوية يمكنه استخدامها لتذليل الصعوبات التي يتلقاها خلال تدريسه كما اننا لا نود تزويده بطبخة جاهزة للتطبيق في الفصل او عند إعداد الدرس، إننا فوق ذلك كله لا نهدف إلى التوصل إلى نتائج نهائية ذلك أن الديداكتيك نفسه هو علم يطرح من الأسئلة اكثر مما يحل من المشاكل.

قصارى ما نطمح إليه هو إلقاء الضوء على هذا الحقل المعرفي الجديد (ديداكتيك الرياضيات) مبرزين بشكل خاص ماهيته وموضوعه وظروف نشأته وعلاقته بالبيداغوجيا وطرق بحثه ومناهجه.

1.ظهور حقل معرفي جديد: ديداكتيك الرياضيات-موضوعها:

إن ظهور علم الديداكتيك(1) ارتبط بانشغال اجتماعي وبوعي علمي:

-انشغال بالصعوبات التي يجدها عدد متزايد من التلاميذ خلال تعلمهم وتتجلى هذه الصعوبات في ارتفاع نسبة الفشل المدرسي.

-الوعي بعدم ملاءمة وكفاية البحوث البيداغوجية لتفسير تشابك وتعقد العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية التعلم، وللتحسين من فعاليتها. وقد ظهر هذا العلم (علم الديداكتيك) - متأخرا نسبيا- في بداية السبعينات من أجل وضع حد فاصل بين البحوث البيداغوجية والبحوث الديداكتيكية؛ وفي ظرف عشر سنوات تكونت مادة جديدة هي مادة الديداكتيك كحقل معرفي جديد وأصبحت تحظى باعتراف علمي وقانوني لدى معظم الأوساط الجامعية. لكن ما هو موضوع هذه المادة الجديدة؟

موضوع اديداكتيك الرياضيات هو دراسة الظواهر التعليمية والتعلمية لمادة الرياضيات أو دراسة مختلف العلاقات بين أقطاب ثلاثة: المعرفة (الرياضيات)، الأستاذ، التلميذ؛ في إطار نظام تعليمي. هذه الأقطاب تمثل قمم ما يسمى بالمثلث البيداغوجي.

إن هذا التعريف عام ولا يشير إلى اقتصار ميدان الديداكتيك على الوضعيات الفصلية. في هذا السياق نرى من المهم التفريق بين التعليم والتعلم لأن ذلك يسمح بالقيام بهذه الخطوة الجانبية (حسب تعبير ريجين دوادي Regine Douady) التي تمكن من التأمل عن بعد في البون الشاسع بين أهداف التعليم ومقاصد المعلمين وحقيقة مكتسبات التلاميذ المعرفية. إن هذا التعريف يقودنا بادئ ذي بدء إلى التساؤل حول سير عملية التعلم ومحاولة تقدير دور المتغيرات العديدة التي تقيدها:

أ-اختيار أهداف التعليم، تصورات الأساتذة وعلاقتها بالرياضيات، الاختيارات التربوية والتطبيقات الفصلية(قطب الأستاذ).

ب-إنشاء الأدوات المفهومية الجديدة وتنويع المعارف الرياضية (الإحصاء، الرياضيات،

المالية، المعلوماتية..إلخ) الترابط بين مختلف المواد التعليمية او تكامل الاختصاصات l'interdisciplinarité (قطب المعرفة).

ج-أصول وتاريخ التلاميذ كيف عاشوا، تعلمهم الأساسي، حالتهم الاجتماعية والسيكولوجية (قطب المتعلم).

إلى هذه المتغيرات الظرفية يمكن إضافة متغيرات اخرى تساعد في تحديد الوضعية الديداكتيكية(2) ويتحكم فيها الأستاذ:

*الدرس الجامعي أو اختيار الانشطة، حل المشاكل او تعلم القواعد والتمرن على استعمالها، العمل الجماعي أو الفردي، الزمن المخصص للتعلم، (متغيرات الوضعية).

*الاتفاق المنعقد بين التلاميذ والأستاذ والعلاقة الشخصية بينهم، ما ينتظره الاستاذ من كل واحد منهم، الظروف التي يتم فيها التقييم، (متغيرات العقد).

*طريقة عرض المفاهيم المدروسة وملاءمتها مع السوابق المعرفية للتلاميذ، تسيير ومعالجة الأغلاط، استعمال اللوازم الخاصة، رهان المعرفة المقترحة والمقبولة، (متغير يتعلق بنقل المعرفة)؛ أضف إلى ذلك متغيرات اخرى تتعلق ببناء المعرفة أصلا ونشأتها في رأس الطفل لاحق:

-التكوين التاريخي للمفاهيم والادوات الأساسية في الرياضيات، التناقضات الإنقطاعات وإعادة البناء(الابستمولوجيا التاريخية).

-تطور وتداخل الحقول المفهومية في الرياضيات المعاصرة (ابستمولوجيا الرياضيات).

-نشأة هذه المفاهيم عند الطفل وخلق وجود عملي لها(ابستمولوجيا الوراثة).

إن المتغيرات الأخيرة هي متغيرات إبستمولوجية محضة لكنها ذات ارتباط وثيق بمادة الديداكتيك.

2.ظروف نشأتها:

إن المشاكل التي يطرحها تعليم الرياضيات والجهود التي تبذل لحلها ليسا جديدين فقد عبر الرياضي الكبير هنري لبج (Henri LEBESGUE) في بداية القرن عن انشغاله بظروف التعليم وتكوين الأساتذة. ومنذ المؤتمر الرابع الدولي للرياضيين (روما 1908م) شكلت لجنة دولية تحت رئاسة فليكس كلين (FELIX KLEIN) وعلى إثر ذلك بذلت جهود حثيثة لدراسة المشاكل المتعلقة بظروف التعليم والتعلم.

بعد فترة خمول ما بين الحربين العالميتين استأنفت هذه اللجنة أعمالها بحيوية في سنوات الخمسينات لكي تصل في سنوات الستينات إلى الإجماع على ما يسمى بإصلاح الرياضيات الحديثة الذي كان جزءا من مخطط واسع لتحديث التعليم العلمي عموما.

لقد ركز ذلك الاصلاح على المضمون دون النهج وكان يسعى بذلك إلى ملاءمة التعليم مع التحولات العميقة التي شهدها صرح الرياضيات في ظرف قرن من الزمان. يهدف هذا الاصلاح إلى تدريس رياضيات بنيوية في كل المستويات، طبقا للروح البورباكية(3)، لقد كان التركيز مع ذلك على دور النشاط التلميذي في تجريد المفاهيم. هذا الاصلاح ولد نشاطا كبيرا فتضاعفت النشرات والمجلات وأنشئت هيئات للبحث في تعليم الرياضيات، فعلى سبيل المثال انشئت معاهد للبحث في تعليم الرياضيات في فرنسا وقد ربطت هذه المعاهد البحث بالعمل المدرسي في الفصل وبالممارسين للتدريس داخل الفصول؛ لقد كانت

هذه المعاهد مفتوحة أمام مختلف الفعاليات التربوية(معلمين، أساتذة ثانويات، أساتذة جامعيين، مفتشين، مستشارين تربويين) هذه البنية سمحت بتداول وانتقال الأفكار والاشخاص بين عالم المدرسة وعالم البحث وهكذا تولدت بحوث في تعليم الرياضيات وكان من الضروري لهذه المادة الجديدة إنشاء حقل نظري ملائم لاشكالياتها وطرقها البحثية رغم أنها تستخدم المعارف المكونة في حقول معرفية مجاورة.

3.علاقة الديداكتيك بالبيداغوجيا:

إن البيداغوجيا التقليدية تشدد بشكل خاص على التزود بميكانيزمات أساسية بينما البيداغوجيا الحديثة تهتم اولا بفهم المفاهيم المدروسة لكنها لا تهمل التمرن على الآلية في استخدام المفاهيم التي فهمت وترى ان التمارين الديداكتيكية(4) ينبغي ان تكون مؤلفة خاصة لهذا الغرض، ذلك لأنها تحل باستعمال ميكانيكي للقواعد وبإجراء سلسلة من التحقيقات المرهقة دون إعمال الفكر او الذكاء. في هذا السياق يقول أحد المختصين في علوم التربية (M.DEBESSE-Traité de psychologie Appliquée tome 6 (PFU,1973)) "إن البيداغوجيا الحديثة تعتبر الديداكتيك بمثابة حل اضطراري لأنها تعتمد على ميكانيزمات تسجيلية تذكيرية "mnésiques" بدل أن تجعل الأولوية لاستيعاب العلم بالعمل والاكتشاف والابداع". بهذا المعنى ارتبط الديداكتيك بالتعليم المبرمج.

إن كثيرا من الباحثين في علوم التربية لا يعتبر الديداكتيك سوى فرع جزئي من البيداغوجيا وبالرغم من ذلك فقد استطاعت الديداكتيك أن توطد وجودها كمادة جديدة مستقلة بالرغم من أنها تقتبس من مختلف علوم التربية.

لكن ما هو الفرق بين الديداكتيك والبيداغوجيا؟

يتجلى الفرق واضحا في شيئين أساسيين أهملتهما البيداغوجيا:

-المضامين

-التلاميذ (أنشطة التلاميذ المتعلقة بهذه المضامين).

1-المضامين المعرفية:

إنه لكثير من الزمن اتبع المنطق التالي فيما يخص التدريس:

*هنالك المضامين التي هي شيء قائم بذاته معرف بحالة المعرفة في وقت معين، منصوص عليه في البرامج ومعقب عليه في التوجيهات الرسمية ومن طرف المفتشين.

*هنالك طريقة تمرير هذه المضامين وهذا هو الشأن المدرس وموضوع ممارسته التعليمية.

إلى هذه الممارسة(ممارسة المدرس) وجه الاهتمام أولا وطرحت الفرضيتان التاليتان:

أ-الممارسة البيداغوجية للمعلم مستقلة عن المضامين.

ب-النواحي التربوية والعلائقية لعمل المعلم هي الأساسية لإحداث تقدم عند التلاميذ، لكن الديداكتيك تأتي لتكذيب هاتين الفرضيتين وتنكر القطيعة المزعومة بين المضامين والبيداغوجيا."إن المعنى الجديد، في علوم التربية، لكلمة ديداكتيك يتضمن رغبة أكيدة في إعطاء الأهمية مجددا لتحليل المضامين التعليمية. كلما يمكن قوله هو أن التيارات البيداغوجية المجددة ركزت بالأحرى على تنمية الذكاء والشخصية لدى التلاميذ معارضة بذلك هذا الهدف احيانا مع هدف الاكتساب المعرفي الذي يشكل بالنسبة لها هدفا أساسيا قطعا"

(J.BRUN Math-École n°100-101,1981).

وهكذا يبدو -انطلاقا من هذا الاعتبار- من الضروري والبديهي القيام بتحليل حقيقي

للمضامين المعرفية التي نود ان يمتلكها التلاميذ. إن الأمر أعمق بكثير من مجرد التساؤل حول مناسبة وضع الجزء المعرفي كذا أو كذا في برامج السنة كذا أو كذا بل هو يمثل أحد الاهتمامات الأساسية للمشروع الديداكتي.

النص التالي

ل جرار فرنيو يحدد الاهتمامات الجديدة لديداكتيك الرياضيات.:"إن ديداكتيك مادة تعليمية ما تدرس طرق الايصال والتحصيل المتعلقة بالميدان الخاص بهذه المادة او مع العلوم المجاورة التي تتبادل معها التأثير. إنها تصف وتحلل الصعوبات التي تلقيت وتقترح الوسائل التي تساعد الأساتذة والطلبة على تخطي هذه الصعوبات ولجعل العلم المعلم علما حيا وظيفيا وعمليا. إنها لا تقتصر كما يتوهم البعض على البحث عن وسائل أحسن للتدريس بعيدا عن اعتبار المعرفة المراد تعليمها معرفة مسبقة ومجردة بالعكس يمكن بل ينبغي أن تشكك فيها بصورة عميقة"(G.VERGNAUD Enfance n°2-3/1985) إن هذا التحويل لمضمون معرفي معين إلى موضوع للتعليم هو ما يطلق عليه اسم التنقيل الديداكتي Transposition didactique.

2.النشاط لمعرفي للتلميذ:

لقد قيل إن البيداغوجيا تهتم بشكل التدريس الذي يقوم به المعلم بينما تهتم الديداكتيك بالطريقة التي يتم بها التحصيل عند التلميذ. إن هذا التصنيف كاريكاتوري لأن البيداغوجيا(خاصة التيارات المجددة) اهتمت دائما بالتلميذ لكنه من الصحيح أن تقدم التلميذ يمر حتما بالمعلم فبتحسين الصفات البيداغوجية للمعلم يمكن أن نحسن مستوى التلميذ.

إن الديداكتيك يقف من وجهة نظر أخرى الموقف التالي: إذا اتخذنا كهدف فهم مفهوم معين أو مجموعة من المفاهيم أو طريقة(نهج) أي ما نطلق عليه مضمونا معرفيا فإننا مدعوون إلى طرح السؤال التالي: ما هو الشيء الذي يجعل التلميذ يتوصل اولا يتوصل إلى مستوى الفهم المطلوب وهكذا يكون من الضروري طرق مسألة النشاط المعرفي لدى التلميذ (معرفة تعني ان الأمر يتعلق بنمط من التفكير يرتبط بمجال معين من مجالات المعرفة) ولا نريد هنا استخراج قوانين عامة كما يحاول الابسيكولوجيون، لكننا نهتم فقط بالشكل الذي يعالج به التلميذ مضمونا او وضعية معينة. من هذا المنظور تعتبر معاينة التلاميذ مرحلة إلزامية واساسية في كل مقاربة ديداكتيكية؛ تلك هي الوسيلة الوحيدة لضبط الصعوبات والعراقيل التي تعترضنا ولفهم احسن لروابطها مع طبيعة المعارف والوضعيات موضوع العمل.

4.أنواع البحث الديداكتيكي ومناهجه:

أ-أنواع البحث الديداكتيكي:

ينبغي التفريق بين نوعين أساسيين من أنواع البحث الديداكتيكي حسب موضوعها وهدفها:

1.ديداكتيك علمية: وظيفتها الأساسية الاستخدام في تكوين الاساتذة وانتاج الأدوات التعليمية الشديدة الصلة بالعمل المدرسي داخل الفصول.

2.ديداكتيك نظرية هدفها انتاج الأفعال (الأحداث) العلمية وانشاء النظريات الديداكتيكية.

إن ما يفرق البحوث الديداكتيكية أخيرا هو:

*عدد وطبيعة المتغيرات الديداكتيكية المعتبرة في تحليل الوضعيات: في بعض الاحيان لا ندرس إلا وضعية صغيرة -نشاطا مثلا- مجهدين أنفسنا في جعلها في المستوى وفي أحيان اخرى نهتم بوضعية في كليتها حتى فيما

يخص التبادل بين التلاميذ من جهة وبين المعلم من جهة ثانية.

*معايير الصلاحية Critères de la validité: إن ابتكارا بسيطا بدون تجريب(5) وبدون معاينة وبدون تحليل عميق للوضعية له فائدته البيداغوجية قطعا لكنه ليس من ميدان الديداكتيك. إن التحقق من الصلاحية الذي تقوم به الديداكتيك يتراوح بين المعاينة البسيطة إلى التجربة اكثر تعقدا تمكن من التحكم في عدد كبير من المتغيرات الديداكتيكية.

ب-مناهج البحث الديداكتيكي:

من الناحية المنهجية تمتلك الديداكتيك عدة وسائل متكاملة للقيام ببحوثها: المحادثة الفردية، الاستمارة، تحليل الكتب المدرسية ومعاينة الأنشطة الديداكتيكية المعدة في إطار نظري والمنجزة لأهداف تختلف باختلاف الغرض منها:

-التحقق لاختيار صحة فرضية.

-اظهار سلوك معين.

-اعادة حدوث أفعال ملاحظة.

إن تسجيل المحادثات بين التلاميذ من جهة وبين التلاميذ والأستاذ من جهة ثانية هي عناصر لا غنى عنها لتحليل المشاهدات.

تمتلك الديداكتيك كذلك وسائل متنوعة لمعالجة المعطيات التي تحصل عليها في اطار بحوثها المختلفة.

خلاصة:

إن التجارب الديداكتيكية ينفذها معلمون وأساتذة في الفصول ومن المفروض ان يستفيد منها التلاميذ الذين كانوا موضوع هذه التجارب بقدر.. حجم استيعابهم، على الأقل، إذا لم يكن هناك عنصر خارجي. لكن بناء نموذج معد للتجريب يختلف كثيرا عن انتاج نموذج صناعي (قابل للتعميم والاستهلاك على نطاق واسع)، وهذا يعرفه الصناعيون جيدا. وفي الوقت الذي يتكلف النظام التعليمي بضمان وتأمين تعليم جماهيري تنهض هيئات البحث في التعليم بشرح وتفسير الظواهر التعليمية وعليه فإن النظام البحثي ضروري لكل عمل قابل لاعادة الانتاج في النظام التربوي.

على أية حال تأثر التعليم، على مستويات عدة، بشكل ايجابي، بنتائج البحوث الديداكتيكية، فاستحدثت البرامج وتغيرت منهجيات التعليم بفضل التجارب الديداكتيكية التي تسمح بتبرير اعتماد بعض الاختيارات البيداغوجية والغاء أخرى كما تسمح برصد العقبات الابستمولوجية أو الديداكتيكية وابراز مختلف تجليات مفهوم معين وتشابك وترابط عدة مفاهيم مما يبين مدى تنويع الأنشطة والمسائل.

وفي الختام فإن الديداكتيك فضلا عن هدفه في إلقاء الضوء على الظواهر التعليمية والتعلمية له دور مهم في التكوين الأساسي والمستمر لأساتذة الرياضيات. إنه يفتح شهيتهم للتطلع والازدياد في مجال تعليم الرياضيات كما يوسع وينير اختياراتهم التربوية لكنه لا يزودهم "بتقنيات للتدريس" جاهزة كما يتصور بعض المبتدئين.

الهوامش:

1.-الوصف الديداكتيكي مشتق في الأصل 1554م من كلمة DIDASKEIN الاغريقية التي هي بمعنى علم وهذب ثم أطلق بعد ذلك على ما هو خاص بالتعليم، كلما يهدف إلى التثقيف، كلما يتعلق بتنظيم وممارسة التدريس.

-الاسم ديداكتيك (بالمعنى القديم 1640م) يعني فن التدريس: مجموعة

الوسائل والطرق التي تسعى إلى إكساب شيء عاد ما يكون علما او لغة او فنا.

2.الوضعية الديداكتيكية هي مجموعة الظروف المتعلقة بالوسط والتلميذ والمعلم التي يريد الأستاذ توفرها لتدريس معرفة معينة. او هي مجموعة الظروف التي يود الأستاذ تهيئتها واستخدامها كوسيلة للتعليم.

3.فريق من الرياضيين الفرنسيين تشكل عام 1940م تحت اسم Nicolas BOURBAKI من مؤسسيه البارزين J.DIEUDONNÉ و Henri CARTAN، يسعى هذا الفريق إلى نشر كتب مرجعية(تضاهي عناصر قليدس) تعرض فيها الرياضيات انطلاقا من مسلمات أساسية. امتاز نهجهم في تعليم الرياضيات بالايغال في الشكلانية والترميز والتركيز على المفاهيم المجردة في الرياضيات.

4.ديداكتيكي بهذا المعنى صفة مستهجنة فالتمرين الديداكتيكي في الأصل هو تمرين يهدف إلى شرح منهجي لتقنية أو نهج معين ليسكب التلاميذ التمكن منه لكنه ارتبط في بداية الأمر بتطبيقات مباشرة على قواعد الدرس. وهكذا أطلق هذا الوصف على كل ما حرف عن اهدافه الجوهرية، شعر ديداكتيكي هو شعر رديء؛ محرك ديداكتيكي هو محرك مشطور إلى جزئين، متعطل لا نفع منه.

5.يقول جرار فرنيو: التجريب في الفصول كأي تجريب لا معنى له إلا إذا قيم به وفق اشكالية واضحة أي أننا ينبغي ان نختار بعناية الموضوع(موضوع الدرس) والنواحي التي سنصدرها خلال مشاهدتنا للفصل.

لا جدوى إذن من القيام بعمل داخل الفصل إذا لم تعد بعناية الوضعيات والأسئلة التي ستقترح على التلاميذ وإذا لم نجتهد في شرح وتبسيط الاهداف الديداكتيكية التي نسعى إلى تحقيقها والفرضيات التي نطرحها للتنبؤ بسير العمل.

مراجع عامة:

*Michel HENRY Didactiques des Mathématiques (IREM de Besançon 1995)

*IREM de Strasbourg Livre du problème(Cedic, 1976).

*Revue française de pédagogie n°76/1986.

*Cahier de didactique des Mathématiques n°6 IREM de Paris sud.

عوائق البحث العلمي والدرس الفلسفي في موريتانيا

(الجزء الثاني)

سيدي ولد مناه
جامعة انواكشوط

ثانيا: الفلسفة في التعليم العالي:

تدرس مادة الفلسفة في موريتانيا في قسم الفلسفة بكلية الآداب في جامعة انواكشوط وقسم الفلسفة بالمدرسة العليا لتكوين الاساتذة، وفي هذين القسمين تدرس المادة بالعربية والفرنسية، والمادة الأساسية هي تاريخ الفلسفة الغربية، وكان يبلغ عدد الأساتذة في القسمين في سنة 1987 عشرة اساتذة وعدد الطلاب في الكلية 400 طالب، وفي المدرسة العليا ثلاثون طالبا، وتستوعب الشعب العربية الاكثرية الساحقة من هؤلاء الطلاب، وفي هذه السنة 1999م بلغ عدد الطلاب في قسم الفلسفة 175طالبا، 100 منهم في الشعبة العربية و75 في الشعبة الفرنسية، كما يبلغ عدد الاساتذة ما يزيد على عشرين أستاذا (منهم أساتذة علم الاجتماع والأساتذة المتعاونون)، اما بالنسبة لقسم الفلسفة في LENS فهو في حكم المجمد منذ سنوات.

وقبل أن نعطي ملاحظاتنا على طريق تدريس المادة نقدم ذلك بإعطاء المواد المقررة في قسم الفلسفة -كلية الآداب وهي كالتالي:

السنة 1994 - 1995 الشعب العربية والفرنسية:

أ-السنة الأولى:

الفلسفة العامة، الفلسفة الحديثة، تاريخ الفلسفة، علم الاجتماع، نصوص فلسفية، المنطق، الفلسفة الاسلامية.

ب-السنة الثانية:

الفلسفة العامة، تاريخ الفلسفة، الفلسفة الحديثة، علم الاجتماع، الاخلاق والسياسة، ابستمولوجيا، نصوص فلسفية، الفلسفة الاسلامية.

ج-السنة الثالثة:

الاخلاق والسياسة، ابستمولوجيا، الفلسفة العامة، الفلسفة الحديثة، تاريخ الفلسفة، نصوص فلسفية.

د-السنة الرابعة:

تاريخ الفلسفة، الفلسفة الحديثة، الابستمولوجيا، الاخلاق والسياسة، علم الاجتماع.

وفي السنة الدراسية 1995-1996م المقرر الدراسي كالتالي:

أ-السنة الأولى:

الفلسفة الإسلامية، الفلسفة العامة، الفلسفة الأخلاقية والسياسية، نصوص فلسفية، علم الاجتماع، المنطق، علم النفس، تاريخ الفلسفة.

ب-السنة الثانية:

الأخلاق والسياسة، علم النفس، تاريخ الفلسفة، الفلسفة العامة، الابستمولوجيا، نصوص فلسفية، فلسفة إسلامية.

ج-السنة الثالثة:

الأخلاق والسياسة، ابستمولوجيا، نصوص فلسفية، الفلسفة العامة، تاريخ الفلسفة، الفلسفة الإسلامية، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، علم الاجتماع.

د-السنة الرابعة:

الابستمولوجيا، الأخلاق والسياسة، نصوص فلسفية، تاريخ الفلسفة، الفلسفة الاسلامية، الفلسفة العامة.

يمكن أن نجمل بعض الملاحظات على هذا المقرر، وهي كما يقول أحد رؤساء القسم السابقين "علينا أن نهتم اكثر بالتراث الثقافي والحضاري الوطني، وذلك بأن نزيد الساعات المقررة لتدريس الفلسفة العربية -الاسلامية من منظور قومي، لابراز الاثر العربي- الاسلامي لبعض القضايا الفلسفية الغربية"(8) وهذا على

حد قوله تصحيح لعملية تدريس تاريخ الفلسفة لأن التاريخ الغربي للفلسفة – مجحف في حق الاسهام العربي- الاسلامي وهو حين يعترف به يحد من أهميته وذلك بإرجاع كل اشكاليات الفلسفة الاسلامية إلى الأصل اليوناني. كما ينادي نفس الأستاذ بضرورة إدماج المواد العلمية في البرامج المقررة في الشعب الفلسفية، أي المواد العلمية التي تساعد على مواجهة واقع التخلف، وبهذا تكون الفلسفة قد اعترفت بعجزها عن مواجهة الواقع بذاتها.. وهذا امر مفيد في تكوين الطالب في المستقبل(9).

ويرى أن القراءة متجددة لتاريخ الفلسفة هو أمر ضروري، وذلك لكي نربط هذه الفلسفات بمتغيرات الواقع الذي نعيشه اليوم، ولتخرج الفلسفة من أزمتها الحاضرة.(10) وعليه فمن الضروري تغيير مناهج تدريس الفلسفة، وذلك بالحد من أهمية تاريخ الفلسفة في المنهج لصالح مواد أخرى أكثر صلة بالواقع المعاصر كالعلوم والابستمولوجيا والمنطق وفلسفة الجمال.

كما أن عدم وجود برنامج قار ومحدد يدرس للطلاب، يجعل الطالب غير مستوعب للدرس الفلسفي، فكل أستاذ حر في تدريس ما يشاء من مقررات دراسية، أضف إلى ذلك ان هناك الكثير من المواد التي يجب حذفها من المقرر، لأنها لا تفيد الطالب وليست لها علاقة باهتمامات الاستاذ، لأن المواد المقررة – التي رأيناها اعلاه – ليست صادرة عن عمل لجنة علمية، وإنما هي اقتراحات شخصية لأساتذة القسم عبر تاريخه القصير.

ثالثا: عوائق تدريس الفلسفة في موريتانيا:

يمكن أن يكون خير معبر عن وضعية الفلسفة في بلادنا هو ما عبر عنه ادونيس في إحدى الندوات الفكرية بقوله: "أذكر أن الدخول إلى قاعة الدروس الفلسفية في الجامعة، كان بالنسبة إلي نوعا من الدخول في بيت أشباح، وكانت النصوص التي ندرسها تبدو لي كمثل جثث عائمة، وكان علي مع ذلك أن أصغي بدقة إلى الأستاذ يمليها من دفتره الخاص، لكي أتمكن من سماعها ونقلها بدقة – استعدادا لدرسها- أعني لحفظها وردها إليه في الامتحان مكتوبة بلغته هو وصياغته هو وآرائه هو، كنت أدخل إلى القاعة وأخرج منها كما لو أنني أدخل إلى منفى وأخرج منه، وكان الوقت الذي أمضيه مصغيا ناقلا يبدو أنه كان بمثابة عازل يفصل بيني وبين ما أعيشه يوميا في حياتي الأليفة، ولم تكن له علاقة بهمومي الجسدية أو مشكلاتي الجسدية أو مشكلاتي الذهنية، كنت أتعلم شيئا لا يعلمني أي شيء، أملأ عقلي بما لا أقدر أن أستخدمه عقليا، كانت تلك النصوص الفلسفية تشبه ركاما من الرمل يتكون في رأسي، إلى أن يحين وقت الامتحان حيث أفرغه على الورق صارخا بعد الانتهاء بفرح كبير: لقد زال العبء"(11).

لعل شهادة الشاعر أدونيس خير تعبير عن واقع الفلسفة في بلادنا، أو قل عن واقع الأزمة التي يتخبط فيها تدريس الفلسفة في نظامنا التعليمي.

ومن أهم العوائق التي تقف دون تطوير تعليمها حسب رأيي يتمثل في النقاط التالية:

1. الأحكام المسبقة ذات العلاقة بطبيعة المادة، حيث يتخيلها التلميذ والطالب مادة صعبة وعويصة الفهم ولا يقدر على فهم مراميها سوى العقول الكبيرة من مثل افلاطون..ارسطو.
2. اقبال الانسان في المجتمعات المتخلفة كمجتمعنا، على المواد ذات المردود المهني أو الحرفي الذي قد يعود عليه بنفع مادي عاجل ملموس.
3. الطريقة التي تقدم بها من طرف القائمين عليها وهي طريقة متخلفة جدا، وغير مستوعبة لطرق التدريس الحديثة والمعاصرة، مع ما يلازم ذلك من كسل وعدم مبالاة من الأستاذ من جهة تحضير الدرس وطريقة تعامله مع طلابه وتلامذته.

4.تخلف برامج تدريس المادة في التعليم الثانوي وعدم وجود أي برامج في التعليم العالي الأمر الذي جعل الأستاذ يكرر معلومات قديمة على تلامذته في الثانوية، وفي الجامعة يحار في اختيار الدرس.

5.عدم وجود لجنة أو منظمة تدافع عن تدريس المادة في المؤسسات التعليمية، وتهتم بتطويرها، وتنشر الوعي في الأوساط الشعبية بضرورة محو المفاهيم الخاطئة عن طبيعة المادة.

6.تضييق الهوة أو تصحيحها في العلاقة بين الفلسفة من جهة والسياسة والدين، فهي علاقة لا تخلوا في كثير من الاحيان من التوتر، وذلك بطرحها طرحا جديدا يخدم هذين القطبين وخاصة الدين الذي يعتبر أساس نسيج مجتمعنا الإسلامي.

7.تضييق الهوة كذلك بين الناطقين باللغة الفرنسية والناطقين باللغة العربية من جهة، لتكون طرق التدريس واحدة في الشعبتين، وكذلك العمل على التقارب بين تعليمنا الأصلي "المحظري" وتعليمنا المعاصر الذي تعتبر الفلسفة من مؤشراته، وذلك في إطار الحد من الصراع بين دعاة الأصالة المعاصرة.

أما الحلول التي أرى أنها ضرورية فهي:

1.تشكيل لجنة وطنية لمراجعة البرامج التعليمية، وخاصة برامج الفلسفة في التعليم الثانوي والعالي لتكون متلائمة مع متطلبات مجتمعنا المعاصر.

2.اصدار مجلة متخصصة بالدراسات الفلسفية سواء في جانبها النظري أو التربوي.

3.تدريب أساتذة المادة في التعليم الثانوي على طرق ومناهج جديدة لتطوير تدريس مادة الفلسفة.

4.وضع برنامج متكامل في قسم الفلسفة في كلية الآداب، يحدد المواد ذات الأولوية والموضوعات التي على الأستاذ أن يدرسها.

5.اختيار طرق تربوية محددة لتدريس المادة، وأفضل طريقة دراسة النصوص على طريقة الاملاء من الدفتر او الكلام في العموميات.

6.اقامة ندوات علمية تكرس لدراسة الأزمة التي تعيشها الفلسفة في بلادنا وطرق تجاوزها.

7.تشكيل لجنة من المهتمين بالدرس الفلسفي تعمل على الدفاع عن الفكر الفلسفي في المجتمع وتتبنى قضيته في الأوساط العلمية والرسمية.

8.تشجيع الباحثين في الميدان للكتابة والنشر في موضوع الفكر والفلسفة.

9.التعاون بين الجامعة والجامعات الأجنبية ومراكز البحوث في مجال البحث الفلسفي وكيفية تطويره في تعليمنا العالي.

10.القيام وعلى جهة الاستعجال بدراسة عدم الاقبال على قسم الفلسفة من طرف الطلاب ودراسة أسباب ذلك ومعالجته.

11.دمج مادة الفلسفة في برامج جميع أقسام كلية الآداب، لتتكون عند طلاب الدراسات الإنسانية فكرة جيدة عن الفكر النقدي والفلسفي عموما.

هذه بعض الملاحظات والارتسامات الأولية، عن تدريس موضوع الفلسفة في بلادنا، وهي لا تخلوا من الاستعجال، وعدم إيجاد الوقت الكافي لاعطائها حقها من النظر المتعمق والمراجعة الجادة، التي نرجو أن يتوفر لنا الوقت لعملها.

الاحـــــالات:

8.كتاب تدريس الفلسفة، اليونسكو، من مداخلة الأستاذ موسى ولد ابن ابنو في ندوة مراكش، ص317.

9.نفس المرجع ونفس الصفحة.

10. نفس المرجع ونفس الصفحة.

11.ن،م، من نص شهادة ادونيس ص289.

التحولات المجالية والاقتصادية في ولاية الترارزة

الشيخ سعد بوه ولد محمد الحسن

عرض إجمالي لأهم مكونات رسالة دكتوراه سلك ثالث في الجغرافيا البشرية.

يتحدد موضوع الدراسة التي نحن بصدد تقديمها في "التحولات المجالية والاقتصادية بولاية الترارزة" وسنقوم بمحورتها على العناصر التالية والتي سنتعرض لكل منها بنوع من التركيز الدال:

*أهمية الدراسة ودواعي اختيارها.
*إشكالية الدراسة المركزية واطارها المنهجي.
*مكوناتها ومحاورها الكبرى.
*النتائج والخلاصات والآفاق العلمية.

أولا:عن الأهداف ودواعي الاختيار:

إن الأهداف التي حفزتنا على القيام بهذه الدراسة يؤسسها من الناحية العلمية طموحنا إلى إنجاز قراءة جغرافية لاشكالية التحولات المجالية والاقتصادية بولاية الترارزة، وهو أمر يعطي لها - على حد معرفتنا- نوعا من الجدة والسبق بالنسبة لمجال الدراسة، كما يجعلها تتميز لنفس السبب بنوع من الصعوبات في آن. وبصفة تفصيلية وإجمالية فإننا نرمي عبر هذه المساهمة إلى مقاربة اهم جوانب وأبعاد هاته التحولات ضمن الاطار الجهوي لاقليم الساحل الموريتاني(1)، قصد التعرف عليها، ويبقى هدفنا العام هو تقديم مساهمة تحليلية، نقدية، ومنقحة لأهم جوانب الموضوع الموسوم آنفا.

ثانيا: حول أهم جوانب الإطار المنهجي للدراسة:

وقد ركزنا في هذا الجانب على العناصر التالية: الاشكاليات والفرضيات، ثم أهم الاجراءات والتدابير المنهجية:

أ-الاشكالية: يمكن إجمال العناصر الكبرى لاشكالية هذه الدراسة في العناصر التالية:

-المجتمع الرعوي في سياق التحولات التي شهدتها دولة ما بعد الاستقلال وأهم الآليات المتحكمة في تطوره وديناميته على المستوين الاجتماعي والاقتصادي.
-درجة استقطاب المراكز الحضرية في الولاية ودورها في هيكلة المجال.
-مدى تحديث الزراعة.
-الاستثمارات الحديثة والتوجه العام لها.

ب-وكإجابة مؤقتة على هذه الاشكالية صغنا مجموعة من الفرضيات الأولية سنعرض في ما يلي أهمها:

-فترات الجفاف المتعاقبة على المنطقة منذ السبعينات إلى نهاية الثمانينات هي التي هيأت المنطقة للتحولات؟
-عمل الجفاف إلى جانب عوامل أخرى منها دخول المنطقة في اقتصاد السوق أدى إلى تقويض أسس البنية التقليدية للاقتصاد.
-حركة التمدين والاستقرار التي عرفتها الولاية كانت وليدة مخاض عسير وطويل أساسه الصراع مع ظروف الظعن والترحال الصعبة في منطقة ذات توجه عام نحو القحولة والجفاف وبالتالي أملتها حتمية البيئة أم العكس؟
-التوجه الجديد نحو الزراعة المروية على الضفة اليمنى للنهر، توجه جديد واحساس من سكان منطقة كانت إلى وقت قريب اقتصادها عماده الرعي وحياة الظعن الضاربة في البداوة بقيمة الأرض والاستقرار والتحضر، أم ظروف املتها وضعية الأزمة البيومناخية التي يعرفها المجال الوطني منذ مدة؟
-الهجرة والنزوح الريفي إلى أهم المراكز الحضرية في الولاية وإلى مدينة انواكشوط المجاورة، المحرك لها البحث عن خدمات جماعية ام شغل غير رعوي أو زراعي، أم هي هروب من الأوضاع المزرية في البادية، ومحاولة للارتباط بالعالم الجديد والتفتح عليه عن طريق العاصمة وبقية المراكز الحضرية المهمة في الولاية؟

-استصلاح بحيرة الركيز عبر المشروع الهيدرو-زراعي إحساس من الدولة بأهمية الاقتصاد الريفي، وما يلزم ان تعطي له من توجه، أم هي محاولة لاحتواء أزمة عالم البادية التي أصبحت تعاني كثيرا من المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية لكارثة الجفاف؟

وتجدر الاشارة بصدد هذه الإشكاليات والفرضيات إلى أن صياغتها، قد تمت اعتمادا على معرفتنا بالمجال المدروس عن طريق الاحتكاك بالميدان لفترة زمنية مهمة. وبناء كذلك على استئناسنا بما كتب حوله من مقالات وتقارير وخرائط وأبحاث على ندرتها وهي لا تعدو أن تكون بمثابة موجهات للدراسة تمكننا من التركيز على الجوانب الهامة التي نرمي إلى مقاربتها.

وللمزيد من التعريف بالاطار المنهجي الذي نحن بصدد الحديث عنه هنا نقدم في ما يلي اهم التدابير والوسائل التي استأنسنا بها في معالجة الاشكاليات المثارة، وهذه الإجراءات قمنا بصياغتها في الإطار النظري للبحث ضمن ما أسميناه إشكالية الموضوع ومنهجية البحث حيث محورناها إلى أربع مقاربات أساسية.

*تقديم الموضوع
*تحديد منطقة الدراسة
*المكونات الرئيسية للبحث وجمع المعطيات.
*بعض المفاهيم الإجرائية.

1.بالنسبة لتقديم الموضوع، تعرضنا خلاله إلى الأهمية الكبيرة لمنطقة الدراسة داخل المجال الوطني قديما وحديثا، وذلك بالنظر إلى كون المنطقة ظلت بمثابة البوابة البرية والبحرية لموريتانيا، خاصية اخرى مهمة هي أن الولاية تمتد أطرافها في المثلث الذي يشكل المحيط والنهر ضلعيه، والذي ينظر إليه على اعتبار أنه هو موريتانيا النافعة(utile) لتوفره على الموارد المائية والرعوية، وهو ما يمكن ان يفسر نوعا من ممارسة السبق بالنسبة للترارزة على مستوى قوة اجتذاب رساميل وطنية موجهة للاستثمار في مجال الزراعة المروية، وخاصة الإرازة "RizienItme" الشيء الذي خول منطقة الدراسة ان أصبحت وحدة مجالية متنوعة الموارد ويمكن أن تشكل قطبا تنمويا عصريا في إطار اللامركزية التي تم اقراراها سنة 1985.

2.تحديد المجال المدروس:

اعتمدنا في تحديد المجال الذي همته هذه الدراسة على محور يتكون من نماذج حضرية وشبه حضرية وذلك لاعتبارات موضوعية في نظرنا، تتعلق بمراعات عناصر التباين الطبيعية والبشرية والاقتصادية إلى حد ما في المنطقة. وبناء على "المؤشرات-الفرضيات" التي اتخذنا منها موجهات لهذه الدراسة وهي فئات مجالية تعبر في تقديرنا عن أهم تجليات مسلسل التحولات التي تشكل موضوع هذه المساهمة. ونشير هنا بايجاز إلى أهم المبررات الموضوعية التي جعلت الاختيار يكون منصبا على هذا المحور دون غيره من المحاور الاخرى في الولاية.

-هو ان هذا المحور يتصل بمدينة انواكشوط التي تشكل أهم قطب حضري واقتصادي في البلاد، عبر الطريق الرئيسي رقم(1) وكذلك عبر طريق الامل الرابط بين معظم أجزاء المجال الوطني الشرقي والجنوب الشرقي عبر بتلميت.

-أن لكل واحد من المراكز الحضرية الرئيسية التي تهيكل هذا المحور تخصصه وتوجهه ضمن المجال الجهوي للترارزة.

-لاعتبارات تاريخية يتحدد اهمها في قدم استقرار الخارطة السكانية لهذا المحور؛ وهي خصوصية تكاد تنفرد بها منطقة الدراسة ضمن المجال الوطني.

-الاهمية الزراعية والرعوية لهذا المحور الذي يعبره نهر السنغال المجرى المائي الوحيد والدائم في موريتانيا، بالاضافة إلى وجود سهل شمامة الفيضي الخصب والذي يعرف ازدهارا وتطورا في مجال زراعة مروية تسيير نحو المكننة، خاصة في نطاق الترارزة الشرقية، هذه بعض الاعتبارات الموضوعية التي جعلت الاختيار يرتكز على هذه الوحدة المجالية دون غيرها.

3.المكونات الرئيسية للبحث وجمع المعطيات:

أ.العمل البيبليوغرافي:

بالنسبة لهذا الجانب تضمن قراءات متعددة ومختلفة للدراسات التي أنجزت حول المنطقة على الرغم من محدوديتها محاولين كل ما أمكن ذلك الابتعاد عن القراءات الاجترارية، وذلك من أجل بناء موضوع البحث وتأطير حدوده في سبيل اكتمال مختلف عناصره ومكوناته ونشير هنا إلى توفر بعض الدراسات المتعلقة بالجانب التاريخي والأدبي والسوسيولوجي والاقتصادي، منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب "حرب شربه" أو أزمة القرن السابع عشر في الجنوب الغربي الموريتاني، وهو مرجع مهم يؤرخ لفترة من تاريخ المنطقة، تميزت بالنزاعات والحروب على السلطة والحركية المستمرة التي ما فتئ هذا المجتمع يعيد إنتاجها. أما الدراسات المتعلقة بالسكان والموارد والمجال في الولاية فتتعدم تماما خلال الفترة التي سبقت القرن التاسع عشر ومعظم ما كتبه المستكشفون الفرنسيون خلال وبعد فترة احتلال المنطقة عبارة عن مونوغرافيات ذات صبغة وصفية تخلو أحيانا كثيرة من الأمانة والدقة العلمية وأهمها كتاب"l'emirat du Trarza" لبول مارتي وكتاب "voyages dans le pays du Trarza et le SAHARA occidental 1892" لصاحبه le FABER وهذان الكتابان عبارة عن وصف للمنطقة ولسكانها واقتصادها، أما أهم دراسة عن المنطقة من الناحية الهيدرولوجية والجيولوجية فهو كتاب: "Études géologiques des formations sédimentaires du Guebla mauritanien, et de la vallée" de Poul Elourd 1962 .

هذا بالاضافة إلى بعض الدراسات الاخرى عن المنطقة والمتعلقة بالجوانب الثقافية والاجتماعية. كما استفاد البحث من عدد من الدراسات الحديثة عن موريتانيا في مجال التاريخ والجغرافية وعلم الاجتماع والانتربولوجيا والاقتصاد.

ب-التحريات الميدانية:

وقد شكلت الملاحظة المباشرة جانبا مهما منها، كما ساعدت نتائج الاستمارة على تكميم الظاهرة؛ إستفادت الدراسة كذلك من نتائج المسوحات الوطنية والاحصاءات، حيث تم تفريغ وتصنيف نتائجها التي تخدم بناء البحث كتلك المتعلقة مثلا بمواصفات المساكن وطرق التزود بالمياه والصرف الصحي.

ج-المعالم الكبرى للدراسة:

يتكون البحث من خمسة فصول بالاضافة إلى مدخل عام، ونقدم فيما يلي أهم الخطوط العريضة لذلك المحتوى:

الفصل الاول: ضبط مقومات البنية المجالية للترارزة وقد شمل عناصر تتعلق بالموقع، أكدنا خلالها على الموقع الممتاز للولاية ضمن المجال الوطني في الجنوب الغربي، والذي يتحدد من الناحية الفلكية بين دائرتي عرض °16 و °19 شمالا، وخطي طول 14و17 غربا الشيء الذي جعل معظم أراضيها تقع داخل الاقليم الساحلي الافريقي الموريتاني.

أما من الناحية التضاريسية، فإن مجال الترارزة يتميز بعدم التضرس، حيث لا يتجاوز اقصى ارتفاع فيها 100متر، كما أن السطح يتميز بعدد من الظاهرات الجيومورفولوجية يعد أكثرها انتشارا الكثبان الرملية التي تغطي ما يقرب من 90% من السطح. بخصوص المناخ فإن طابعه العام هو الجفاف ويمكن التمييز بين نوعين منه:

-مناخ ساحلي ذو طابع قاري.

-مناخ ساحلي ذو طابع شاطئ (الخريطة رقم3).

فيما يتعلق بنظام التساقطات فإن الخاصية الرئيسية لها هي عدم الانتظام والتذبذب، وما يميز ذلك من تناوب بين فترات جفاف وفترات عادية مع وجود سنوات عرضية بين الحقبتين.

الجدول رقم(1) التساقطات الشهرية بالميليمتر:

الشهور	انواكشوط		بتلميت		روصو	
	1970/1941	1987/1971	1970/1941	1987/1971	1971/1941	1987/1971
يناير	0.8	0.4	0.7	1.1	0.8	1
فبراير	2.3	1.4	2.3	0.8	1.4	0.9
مارس	0.2	2.9	0.1	0.4	0	0.7
ابريل	0.2	0.7	0.3	0.6	0.1	0.1
مايو	0.1	0.0	2.2	0.1	1	0.3
يونيو	0.9	0.1	4.6	1.6	8.7	5.5
يوليو	13.4	10.4	33.7	11.7	49.0	32.0
اغشت	13.1	19.7	66.7	40.3	122.6	78.3
سبتمبر	47.6	14.7	56.4	38.1	79.2	64.1
اكتوبر	11.6	1.8	19.7	2.0	32.2	3.9
نوفمبر	2.3	1.4	0.9	0.8	1.6	0.1
دجمبر	6.4	4.0	3.0	1.7	2.2	0.1
المجموع	138.9	57.5	192.6	99.3	298.8	187

ت=71-78:ت41-70، حيث (ت): متوسط التساقطات السنوية.

ملاحظة: تم جمع معطيات الجدول واحتساب المتوسطات اعتمادا على البيانات المحصل عليها من "ASECNA NKTT" .

متوسط المعطيات المتعلقة بالتساقطات المطرية للفترات 1970/1941 و1987/1971 لكل من محطات انواكشوط بتليميت وروصو سجلت عجزا متفاوتا خلال السبع عشرة سنة الاخيرة من 41% ،51% و62% وهو ما يترجم التوجه العام نحو الجفاف واستفحال الخاصية الظرفية للمناخ في الولاية.

بخصوص الامكانات الهيدرولوجية للترارزة فإنها مهمة، فبالإضافة إلى توفر الولاية على خزان مائي هو الأهم من نوعه في موريتانيا "خزان الترارزة" هنالك الامكانيات المائية

السطحية الهامة التي يوفرها نهر السنغال(الخريطة رغم 4).

الفصل الثاني:

محاولة لتركيب معطيات نظرية رئيسية، سوسيولوجية وتاريخية واقتصادية للحضارة الرعوية وهو عبارة عن مدخل يتناول المسار التاريخي والاقتصادي والبشري لساكنة المنطقة، وقد شمل عناصر تتعلق بالبنيات الاجتماعية السياسية للمجتمع التقليدي، ومقومات البنية السوسيو-اقتصادية التي يشكل الترحال وما يلازمه من نمط عيش أساسا لها بالنسبة لعنصر البيظان البدو، ونشاط زراعي ضيق ومحدود بالنسبة للمجموعة الزنجية.

الفصل الثالث: تم تخصيصه لأهم آليات التغيير السوسيو-مجالي وما ارتبط به من تحولات سويعة في الاستراتيجيات الإنتاجية للمجتمع الرعوي يرشح أن يكون تتابع سنوات الجفاف والانعكاسات السلبية لها على النشاط الزراعي والرعوي بالاضافة إلى تشابك عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية، أهمها نمو الاستقلال من القبيلة إلى الأمة وتفكك المجتمع

الرعوي، وظهور احتياجات جديدة أهم الأسباب المحركة لها. أما العنصر الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه للتحولات الديمغرافية، والميكانيزمات الفاعلة فيها؛ وقد شمل محاور تتعلق بتزايد السكان خلال العقود الاخيرة والتركيب العمري والجنسي اللذين يعكسان فتوة البنية السكانية في المنطقة. هذا بالاضافة إلى محور اخير يتعلق بالتوزيع المجالي للساكنة وأهم العوامل المؤثرة فيه.

الجدول رقم(2) تزايد سكان الولاية ما بين 1965/1988.

السنة	عدد السكان	الزيادة المطلقة	النسبة %
1965	195.600		
1972	217.000	19.000	9.6
1977	223.000	6.000	2.8
1988	202.596	- 20.404	- 9.14

المصدر: Enquête démographique 1965 et recensements de 1977/1988

الفصل الرابع:

تمحور حول الاحتياجات الجديدة والتدخل في ميدان الاقتصاد وقد تم التركيز فيه على ستة عناصر خصصنا الاول منها للاصلاح الزراعي لسنة 1983 والانعكاسات الايجابية له على القطاع الزراعي والتي تمثلت في الاعدادات الهيدرو-زراعية لمجال الضفة اليمنى للنهر.

الجدول رقم(3) تطور المساحات المستصلحة والمزروعة في الترارزة

نوعية الزراعة	موسم 85/84	موسم89/88
	المساحة بالهكتار	
الزراعة المطرية	550	204
زراعة انحصار الفيضان	15141	1200
الزراعة المروية	974	9810
المجموع	16665	11214

المصدر: Services statistiques agricoles. Ministères développement rural. NKTT

الجدول رقم(4) تطور المساحات المروية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة (المساحة بالهكتار)

المساحة المستصلحة	*1979	**1994
مساحات كبرى (GP)	1806	12629
مساحات قروية صغيرة (P.P.I.V)	1796	--
مساحات خاصة (P.P.)	589	25897
المجموع:	**4311**	**38518**

المصدر: *RAMS. 1980/ Enquête SONADER 1994

أما العنصر الثاني فيتمثل في إيواليات التحديث كإنشاء مصالح زراعية جديدة والتحسين من دور الشركة الوطنية للتنمية الريفية(SONADER) وإنشاء قرض زراعي، وهي السياسة التي جعلت الترارزة تتصدر بقية المناطق الزراعية المروية وخاصة الأرز. العنصر الثالث هو الدور البارز الذي لعبته سياسة خوصصة المجال الزراعي في الترارزة والانعكاسات الايجابية لذلك على مردودية القطاع، ودائما في اطار الاصلاحات

الهيدرو-زراعية للترارزة تم استعراض المشروع الكبير لبحيرة الركيز، والاهداف المتوخاة منه. العنصر الرابع خص الخدمات الإدارية والتأطيرية التي تعتبر مهمة في تنظيم وهيكلة المجال، حيث تتوفر الولاية على مختلف هذه الخدمات.

والفقرة الاخيرة من هذا الفصل همت تيارات النزوح الريفي والهجرة، حيث يمكن التمييز بين أربع منها، هي هجرة محلية داخل الولاية، هجرة جهوية من مدن ومراكز وأرياف الولاية ثم مرحلة ثالثة اصطلحنا على تسميتها هجرات انتجاع خارج حدود الاقليم، أما المرحلة الرابعة فهي الهجرة الدولية، ويظهرمن خلال المراحل السابقة تعدد دوافع الهجرة كما تبين أن مرحلة السبعينات وبداية الثمانينات تميزت باستقبال انواكشوط لثلثي الوافدين من الترارزة.

الفصل الخامس:

هم دراسة مظاهر التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، وقد اشتمل على أربعة محاور تعلقت بالتشكلة الأثنية وتنوعها ومعطيات البنية المهنية والخصائص الاقتصادية وتطور

ملامح المشهد السكني، ومظاهر التمدين والشبكة الحضرية الإقليمية ودورها في تنظيم مجال الولاية.
وقد توخينا من مضامين الفصول لآنفة الإلمام بموضوع التحولات المجالية والاقتصادية لولاية الترارزة من عدة زوايا من أجل بناء موضوع البحث وتأطير حدوده، وبالتالي الوقوف على ملامح أهم التحولات التي شهدها نمط الإنتاج التقليدي الذي كان هو المهيمن بالمجتمع الرعوي المعني بهذه المقاربة، فالترحال الرعوي ليس بنسق مغلق كما يتصوره الكثيرون، ونذكر في آخر هذا التقديم الخطاطي لمكونات هذه الدراسة بأننا لم نكن نقصد سوى اعطاء نظرة أولية حول اهم المكونات، ويبقى ضروريا لمن يريد التفصيل الرجوع إلى البحث في شموليته.

4.بعض المفاهيم الاجرائية:

وتحدثنا فيها عن مفهومين اجرائيين هما:

أ-التحولات المجالية: وقد تطرقنا خلالها إلى مدى تشعب وتعدد المفاهيم التي يمكن ان يتحملها مضمون التحول. وخلصنا إلى أن ما نرمي إليه هنا من مفهوم التحول هو ما يعتري الوسطين الريفي والحضري من تغيرات وتطورات تنعكس على مستويات عدة من مناظر جغرافية ومضامين اقتصادية واجتماعية وعلاقات.

ب-أما المفهوم الاجرائي الثاني والأخير فهو التحول الاقتصادي، الذي يمكن ان يحتمل مضامين عديدة اجتماعية حضرية فكرية يمكن أن تعني في إطارها المفاهيمي الواسع تعميم نمط إنتاج عيش مهيمن. لننتقل إذن إلى الخطوة اللاحقة من هذا العرض العام والتي تتعلق بالخلاصات الأساسية للبحث وآفاقه المستقبلية: للتذكير فإن مفهوم هذه الدراسة يتحدد في التعرف على أهم مظاهر التحولات المجالية والاقتصادية بولاية الترارزة والأسباب المباشرة لها والغير مباشرة.

فعلى مستوى النتائج يمكن التأكيد على الخلاصات التالية:

تلك المرتبطة بالآثار البالغة لظاهرة الجفاف والتصحر على المستوين البيئي والبشري وقد حاولنا ابراز الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تولدت عن هذا المعطى من خلال التركيز على آثاره الجلية على المنظر الجغرافي والذي أصبح يتميز في معظم أجزاء الولاية بترب شديد وتدهور للغطاء النباتي، بسبب التراجع الثابت والمضطرد لخطوط تساوي الامطار و"الخصاصات" التي تراوحت في بعض الأحيان بين 20% و80% والتي كان من أهم نتائجها:

*الاستغلال المفرط "surpâturage" للغطاء النباتي والعشبي للنطاق الجنوبي من الولاية، الذي كان حدة وقع الجفاف عليه أخف، وذلك بسبب الإفراغ شبه الكامل للرحل من المناطق الشمالية والوسطى من الولاية.

*الاستقرار الواسع للبدو الرحل بسبب هلاك نسب كبيرة من قطعان المواشي في الولاية، نتيجة تواتو سنوات الجفاف.

*تنوع وتداخل المضاعفات الناتجة عن الجفاف في المنطقة كان من أهم مظاهرها تقويضه لأسس وتوازنات الحضارة الرعوية، خصوصا علاقات الإنتاج مما أدى إلى تحول جديد في الاستراتيجيات الانتاجية للمجتمع البدوي.

*ساهم الجفاف كذلك في اعطاء مسلسل الفقر الذي يشكل في الأصل معطى قارا في الريف الموريتاني نفسا جديدا كما ساعد على ابرازه بكيفية مكشوفة.

*تضرر مناطق عديدة من الولاية من جراء التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجفاف خاصة خلال العشر سنوات الاخيرة، أدت إلى هجرات داخلية وخارجية متنوعة أهمها هجرات انتجاع مست مربي الماشية إلى بعض البلدان المجاورة كالسنغال ومالي.

*عملية الافراغ والنزوح التي عرفتها المناطق الشمالية والوسطى من الولاية، أدت إلى نوع من التركز لساكنة الولاية في شكل تجمعات سكنية ولأنشطتها في الأجزاء الجنوبية وحول أهم المحاور الطرقية.

إلا أنه وعلى الرغم من الآثار السلبية للجفاف، يمكن الجزم بحصول سلسلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية المهمة في الولاية نلمس اهم ملامحها على المستوى الزراعي أساسا، وحسبنا هنا أن نتعرض للأساسي منها تفاديا للتكرار. فالترارزة كما سبق أن أشرنا تتوفر على امكانات مائية سطحية هامة، وجود نهر السينغال الذي تتفرع عنه عدة روافد أهمها يغذي بحيرة الركيز مما حدى بالدولة خلال فترة الثمانينات إلى التوجه للاستفادة مما توفره هاته الامكانات في اطار استصلاحات هيدرو-زراعية حديثة أسبقتها باصلاح عقاري وأراضي هو الأول من نوعه سنة

1983، ثم بعد ذلك إدخال نظام القروض الزراعية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة، حيث أصبحت الترارزة تمثل أول منطقة لانتاج الأرز على المستوى الوطني.

*هذه الخيارات التنموية والاستصلاحات الهيدرو-زراعية أدت إلى تحولات مهمة للعالم القروي في الولاية، ربما ترسم تكونا ما زال قائما لساكنة زراعية وكذلك نوع من توحيد أنماط الحياة والسلوكيات الاقتصادية في عالم ريفي مفتوح وبشكل أصبح كبيرا للتأثيرات الحضرية.

*هذه النقاط إذا ما تعززت بمجهود آخر يتمثل في مشروع إعادة تشجير بعض المناطق في الولاية خاصة تلك التي كانت تغطيها اشجار الصمغ العربي والتي نجحت تجربة زراعتها بعد حلول الجفاف فإن احتمال إعادة توزيع السكان من جديد سيصبح أمرا واردا كما أن توقع تحولات مهمة وشاملة في حياة السكان وتوزيعهم في الولاية أمر شبه مؤكد إذا اعطت التقنيات الحالية في التنقيب عن البترول المزعوم نتائج مشجعة.

أما على مستوى الآفاق العلمية والمستقبلية لهذا البحث، فيمكن الاشارة إلى الأفكار التالية:

-التفكير في حل ومعالجة المشاكل الزراعية والانتاجية التي يعاني منها المزارعون والمستثمرون، مما سيؤدي إلى دعم الاهتمام والاقبال المتزايد على الزراعة المروية في الولاية، وذلك باستقطاب المزارعين عن طريق تقديم القروض الزراعية لهم لتحسين الانتاج والمردودية وخاصة بالنسبة للصغار منهم.

-ضرورة احترام الجداول الزراعية والتحكم في المياه عن طريق الترشيد واحترام الكميات المحددة والمواعيد المقررة للبذور والتسميد.

-انتقاء عينات جديدة من البذور.

-ايجاد حلول حازمة وعاجلة لبعض المشاكل العقارية تراعي الكلفة الاجتماعية "Le coût social" لهذا النوع من الزراعة.

-زيادة دخل المزارعين الصغار في تمكينهم من التزود بالمدخلات الزراعية وتشجيعهم على الانتظام داخل تعاونيات.

-حماية المناطق الزراعية من زحف الرمال وتسيب الماشية.

-انشاء طرق ومسالك بهدف فك العزلة عن بعض المناطق الزراعية في الولاية خاصة اثناء فترة الفيضانات وتهاطل الأمطار.

-التعجيل باستكمال مشروع آفطوط الساحلي لما سيكون له من انعكاسات ايجابية على مستوى حياة السكان في الولاية، ونظرا لخلوه من أي صنف من أنواع الملكية العقارية.

أما على مستوى أزمة الترحال فإن محاور التدخل الممكنة في نظرنا تتمثل في:

-اعادة بناء الثروة الحيوانية عن طريق اعادة بناء المراعي وخلق مشاريع لمكافحة التصحر وتكثيف أنظمة تربية الماشية.

-وضع نظام استثمار كفيل بخلق رأسمال إنتاجي في الوسط الزراعي والرعوي لتخفيف الآثار الجانبية للجفاف على مربي الماشية في الولاية.

فيما يخص الوسط الحضري والسكان في الولاية:

-تشجيع اقامة تجمعات سكانية على شاطئ المحيط وقرب مصب النهر وتنفيذ البند الخامس من المخطط الرباعي المتعلق بالنزوح الريفي والمتمثل في اتخاذ تدابير للحد من انخفاض الانتاج التقليدي الذي يعتبر المسبب الرئيسي للهجرة القروية، وذلك عن طريق تطوير الموارد المحلية وتدبيرها لتوفير السكن بأسعار معقولة لأكبر عدد من السكان في الولاية ولتشييد البنى التحية الضرورية.

ويبقى أن نشير في نهاية هذا العرض التعريفي إلى أننا لا ندعي أبدا أحاطة بكامل جوانب الموضوع المبحوث بل نريد لمساهمتنا المتواضعة هذه أن تكون لبنة أولى مفيدة ضمن الدراسات الجغرافية المتعلقة بموريتانيا. كما نطمح إلى أن نجعل من هذا العمل المتواضع، وبكل ما تستوجبه أخلاقيات واعراف البحث العلمي، لبنة أساسية اولى ضمن مسيرتنا العلمية المتواضعة والتي من بين اهدافها العلمية والاجتماعية المساهمة في تدعيم وبلورة حوار علمي متفتح حول أهم الاشكاليات الراهنة المتعلقة ببلدنا موريتانيا.

الاحالات:

*1الساحل:مجال جغرافي انتقالي بين الصحراء الكبرى والمناطق المدارية ذات المناخ السوداني والرطبة فصليا.

خريطة رقم (1) الموقع الجهوي لولاية التارارزة

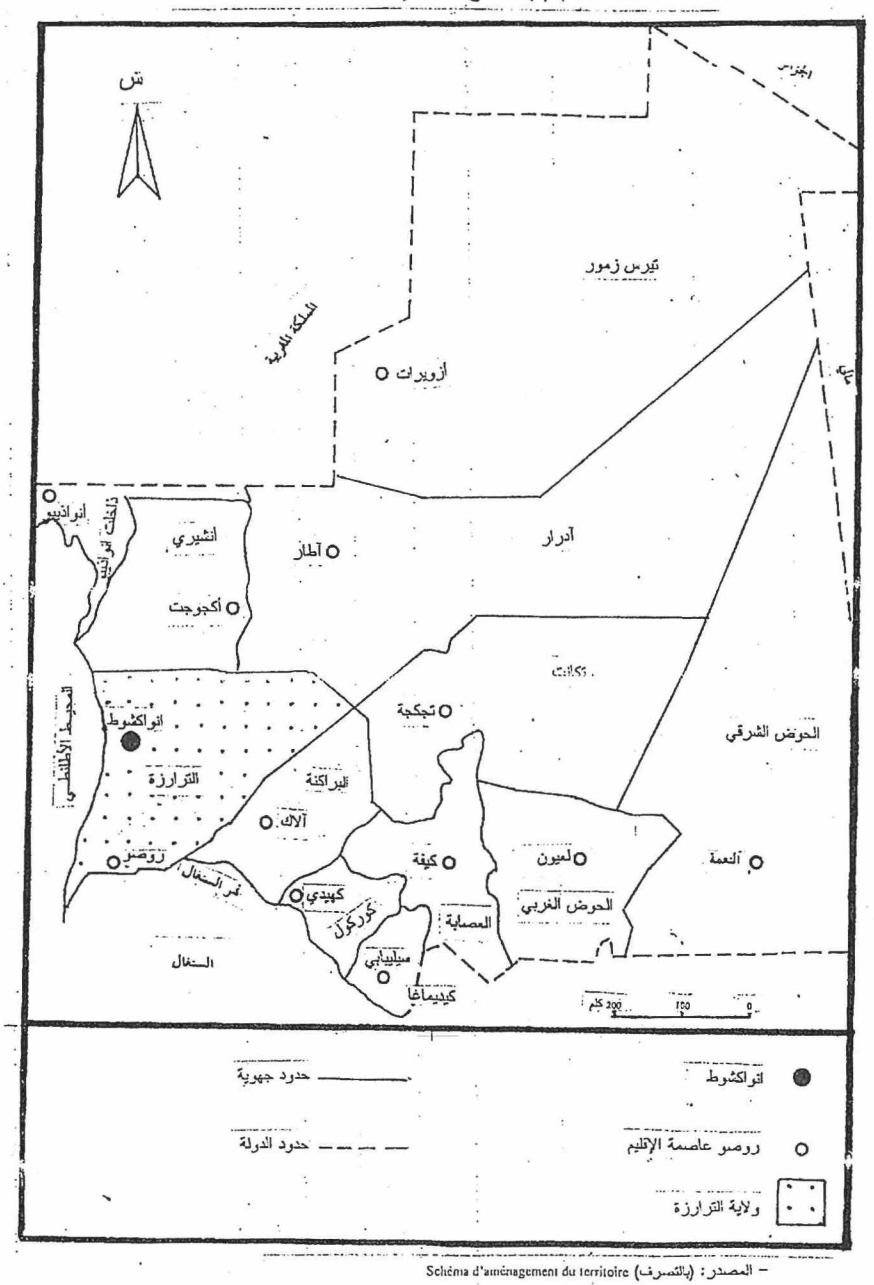

المصدر : (بالتصرف) Schéma d'aménagement du territoire

رسم تأليفي يوضح الإطار العام للتحولات المجالية والاقتصادية بالتوازرة

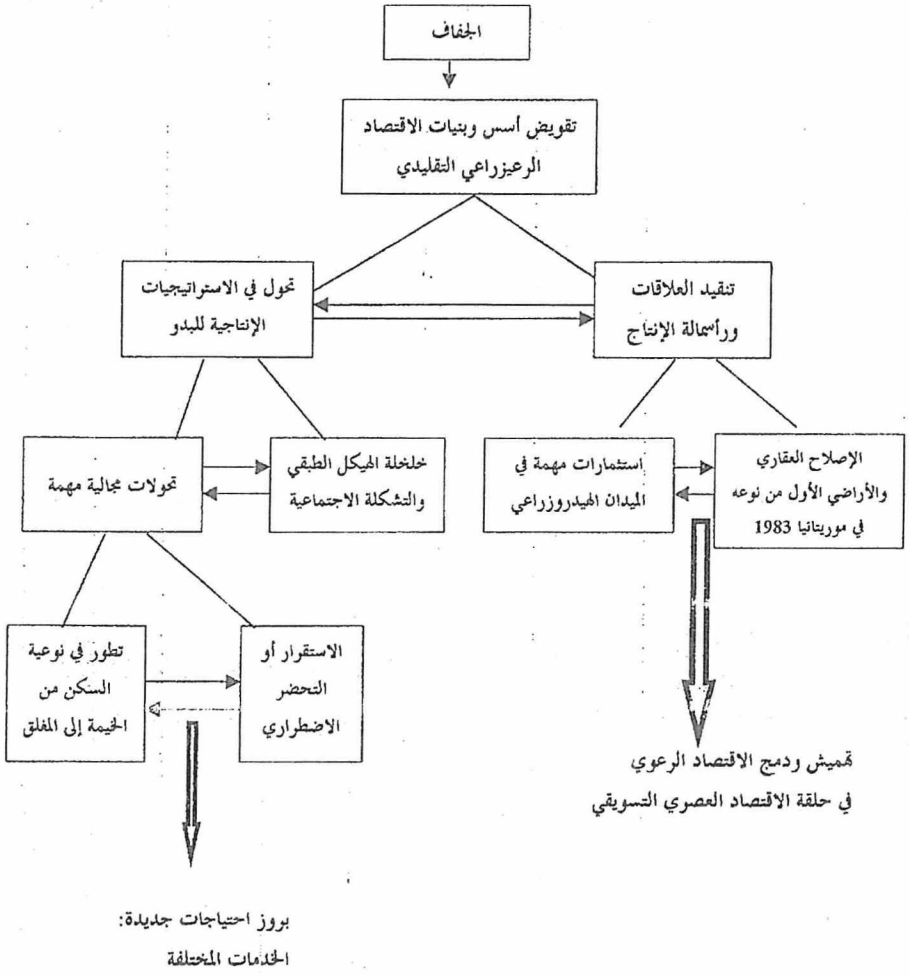

وضع: الشيخ سعد بوه بن الحسن

Notes et renvois

1. Patat J-P,Lutfalla M,*Histoire monétaire de la France au Xxème siècle* , Economica, 1986,P.185
2. The Economist le1er juin 1968 P.13
3. The Economist le juin 1968 P.13
4. The Economist le16 Novembre 1968 P.62
5. The Economist le15 Août 1970 P.68
6. The Economist le15 Août 1970 P.68
7. The Economist le 15 Août 1970 P.68
8. The Economist le 15 Août 1970 P.68
9. The Economist le 15 Août 1970 P.68
10. The Economist le 15 Août 1970 P.68
11. The Economist le 16 Mai 1970 P.69
12. The Economist le 4 octobre 1969 P.75
13. The Economist le 23 avril 1969 P.53
14. The Economist le16 août 1969 P.57
15. Asslain J-Ch » : Introduction. L'ouverture à la concurrence internationale », in Levy-Leboyer M, Casanova J-C(dir.) :*Entre l'Etat et le marché. L'économie française des années 1880 à nos jours*, Gallimard,1991
16. The Economist le17 juillet 1971 P.65
17. The Economist le 17 juillet 1971 P.65
18. The Economist le 17 juillet 1971 P.65
19. The Economist le 25 août 1970 PP.76-79
20. The Economist le12 juin 1971 P.87
21. The Economist le17 février 1973 P.84
22. The Economist le 17 février 1973 P.84
23. The Economist le7 juillet 1973 P.94
24. The Economist le7 juillet 1973 P.94
25. The Economist le11 mars 1972P.88
26. The Economist le13,mai 1972 P.115
27. Les trois autres courants qui ont pour but d'expliquer la modernisation de l'économie française après 1945 sont :

1. L'économie française se serait trouvée libérée d'un certain nombre de contraintes qui freinaient sa modernisation(abolition du protectionnisme à la française..)et intégrée de force dans un marché concurrentiel
2. La croissance française après 1945 ce serait faite selon ce courant malgré la politique fortement interventionniste de l'État
3. Ce sont les réformes sociales qui pour le quatrième courant auraient permis la croissance économique de l'après- guerre en atténuant les tensions sociales

Sources

The Economist le 1er juin 1968
The Economist le 16 novembre 1968
The Economist le15 Août 1970
The Economist le 16 Mai 1970
The Economist le 4 octobre 1969
The Economist le 23 avril 1969
The Economist le16 août 1969
The Economist le17 juillet 1971
The Economist le 25 août 1970
The Economist le12 juin 1971
The Economist le 17 février 1973
The Economist le7 juillet 1973
The Economist le11 mars 1972
The Economist le13mai 1972

Bibliographie

Asselain, J-C, : « Introdution. L'ouverture à la concurrence internationale », in Levy-Leboyer M,Casanova J-C (dir.) : *Entre l 'Etat et le marché. L'économie française des années 1880 à nos jours*, Gallimard, 1991.
Patat J-P,Lutfalla M, *Histoire monétaire de la France au Xxè siècle*, Economica, 1986.

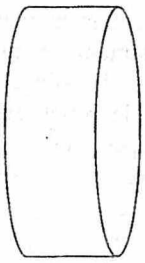

paiements internationaux »[26] .L'inflation fragilise encore la monnaie française en la «dévalorisant », mais on est loin de la situation qui prévalait entre 1945 et 1958. C'est pour cela que les autorités françaises ont choisi de démanteler le système de contrôle des prix de façon progressive afin que les acteurs économiques aient le temps de s'adapter aux changements.

CONCLUSION :

Après ce survol de la vision qu'à *The Economist* entre 1969 et 1973 du franc français un certain nombre de question peuvent être soulevée, et un certain nombre de réponses peuvent être apportées à des interrogations restées en suspens (voir El Mawqib n°23).

Il est rare comme cela a déjà été mentionné dans le corps du travail que *The Economist* cite les sources des chiffres qu'il avance – INSEE,OECE-OCDE...–, ou celles de certains faits. Cela nous aurait permis d'en faire un critique : origine, crédibilité etc. Mais il est vrai que ce n'est pas le propre du travail journalistique de fournir ses sources (tout au moins dans le sens où l'entendent les historiens).

Par ailleurs, il semblerait qu'un certain nombre de clichés ainsi que des préjugés marquent la perception qu'a *The Economist* de l'histoire économique de la France au XXème siècle et particulièrement celle du franc français : comme par exemple celle de considérer que la France dans l'entre-deux-guerres et au lendemain de la seconde guerre mondiale (jusqu'en1958) est un pays aux structures archaïques, incapable de gérer rationnellement sa monnaie. L'instabilité monétaire ne serait –d'après *The Economist*– d'ailleurs que le reflet des conflits entre les différents groupes sociaux constitutifs de la société française, pour la plus part opposés à la modernisation économique, ainsi que celui des dirigeants qui n'avait pas bien compris la science économique et le fonctionnement de l'économie. S'il fallait donc rattacher la conception qu'a *The Economist* de l'histoire économique de la France - et à travers elle, celle du franc entre 1945 et 1973 – à l'un des quatre courants anglo-saxons sur l'histoire économique de la France27 de ces cinquante dernières années, ce serait celui «qui est né aux États-Unis à partir des années 1950 et qui s'est interrogé de façon directe sur les causes de la modernisation générale de l'économie française (après la seconde guerre mondiale), partant du postulat que la France est un pays arriéré. Ils veulent répondre à la question : comment devient –elle une puissance économique ?· L'un des représentants de ce courant est R.F.Kuisel.

Plus généralement, à travers ce travail se pose la question de la «sur-représentation » des historiens économiques anglo-saxons travaillant sur la France – un Français pour douze Anglo – saxons (surtout des Américains). Des interrogations en résultent : *dans quelle mesure les méthodes des historiens économistes anglo-saxons influencent-elles la recherche française ?*. Ce qui pose la question de *l'autonomie de la recherche française par rapport à celle qui est effectuée dans le monde anglo-saxon et plus particulièrement aux États-Unis.* Mais plus important peut-être *: est-ce que la base de l'analyse anglo- saxonne, les méthodes, les présupposés de recherche correspondent à la réalité historique telle que les historiens économistes français la conçoivent ou s'agit-il de présupposés conçus par les Anglo- saxons, auquel cas, il n'est pas sûr que ce soient les bons* . La question reste ouverte, les avis étant partagés. Il n'en est pas moins vrai que si les travaux produits par les historiens économistes anglo-saxons forment un savoir, il doivent également devenir *objet de savoir.* Ne serait ce que pour éviter que ne demeure qu'une seule « instance d'homologation » (Mohammed Arkoun) des connaissances- le monde anglo-saxon.(On l'aura compris, ce qui vaut pour la France par rapport aux Etats-Unis vaut pour la Mauritanie par rapport aux historiens étrangers).

toujours, le problème est de le faire sans diminuer le taux de croissance. Et jusqu'à présent, le Gouvernement a surtout compté sur les instruments monétaires »][18].

Le rôle des syndicats dans les (revendications) excessives est une nouvelle fois mis en évidence par *The Economist :* « les dirigeants syndicaux [...]ont scandé qu'ils ne voulaient pas d'une industrialisation sauvage de la France »[19] dont les ouvriers feraient les frais. De plus, «le Ministre des Finances français, Valéry Giscard D"Estaing, essaye maintenant de convaincre le pays que l'économie ne pourra pas supporter les augmentations inflationnistes actuelles et incessantes des salaires et des prix»[20] ; ce qui suscitera le désaccord des syndicats dans un climat social caractérisé par les grèves.

En 1973, «l'industrie est plus affectée par les contrôles des prix [...]. A cause de profits décroissants dus à la combinaison des contrôles de prix et de la pression salariale, l'investissement a baissé et la France n'a pas la marge de manœuvre dont disposent la Grande Bretagne et l'Italie pour pouvoir soutenir sa croissance »[21] .Ainsi une grande entreprise française affirme que «la profitabilité de nos opérations à l'étranger est deux fois plus élevée qu'en France »[22]. La recherche de débouchés à l'étranger du fait du manque de profitabilité que représente pour les producteurs français leur marché national –a cause du contrôle des prix– a une autre conséquence, comme on l'a vu plus haut : « le patronat s'est fortement plaint des contrôles des prix et de son incapacité à investir : une grande partie de l'industrie française travaille à pleines capacités »[23] . La faute incombe à une trop rapide progression des salaires : « les salaires croissent de façon exceptionnelle et rapide. Le salaire minimum, qui vient d'être augmenté pour atteindre 5,20 FF (environ 50%) de l'heure comme réalisation d'une promesse électorale, est monté en flèche d'environ 20%durant l'année précédente »[24].

Les revendications salariales exagérées des syndicats sont ici mises en cause par *The Economist*, de même qu'un État prompt à satisfaire les moindres desiderata des syndicats Par ailleurs, la CGT, pour renforcer sa position et crédibiliser ses revendications salariales, a crée son propre indice des prix en 1972 » : les prix à la consommation en France ont-ils augmenté l'année dernière de 5,7%ou de 9,5% ? D'après l'I.N.S.E.E.(Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques) ils ont augmenté de 5,7%. Mais d'après le syndicat communiste, la C.G.T (Confédération Générale du Travail), qui a commencé à publier son propre indice des prix, les calculs de l'I.N.S.E.E. qui servent de base dans les négociations Etats – Syndicats- Patronat- sont truqués »[25] . Il va de soi que l'indice C.GT est récusé aussi bien par le patronat que par l'Etat, car l'enjeu réside dans le maintien ou non de la politique des revenus- fondée sur les contrats de salaire- telles qu'elle est mise en œuvre par les partenaires sociaux et l'État. Mais n'y a-t-il pas un enjeu plus global, celui de la valeur interne du franc, dont dépend en fin de compte la compétitivité de l'industrie française et donc celui de sa valeur externe (sur le marché des changes) ?

La levée progressive du contrôle des changes participe du mouvement de libéralisation générale de l'économie française (déjà entamé en 1966 –1967) tout en ayant pour objectif de rendre au franc son rôle de monnaie internationale part entière. *The Eonomist* affirme que «la France a relâché un certain nombre de contrôles sur le change. Les services étrangers tels que le transport et l'assurance aujourd'hui, de même que les biens importés peuvent être payes en francs commerciaux, ce qui est plus avantageux, plutôt qu'en francs financiers. Mais le régime de contrôle des changes dualiste demeurera, d'après le Ministre des finances Monsieur Valéry Giscard D'Estaing, jusqu'à ce qu' «un degré raisonnable de convertibilité soit rétabli au niveau des

dollars, la dette française a été remboursée et les réserves ont augmenté de 2350 millions de dollars. La balance commerciale s'est améliorée et le sixième plan parle de surplus massif jusqu'en 1975»[5]. Par ailleurs *The Economist* compare les résultats de cette dévaluation-ci à celle de la livre en 1967 : «la dévaluation du franc a mieux réussi que celle de la livre sterling»[6]. Les raisons sont : en premier lieu les Français dévaluèrent avant que la situation ne leur échappe»[7] . Est-ce vraiment tout à fait le cas ? «Ensuite, le franc n'était pas autant surévalué que la livre : les difficultés de la balance des paiements française, en constante augmentation de toutes les façons, étaient en partie le résultat des désordres politiques de mai- juin 1968, plutôt que du manque de compétitivité. Enfin, la dévaluation française fut rapidement suivie de la réévaluation allemande »[8]. Il y a un autre facteur : c'est «le contrôle exercé par l'Etat sur l'économie nationale »[9]. Ce qui permet aux prix de se maintenir à niveau tolérable : « l'inflation française d'août 1970 n'est pas particulièrement très élevée eu égard aux standards internationaux »[10]. Et l'on envisage d'alléger «ou de lever le contrôle du crédit » : le Ministre des finances français Monsieur Valéry Giscard D'Estaing, effectuant une déclaration à l'Assemblée Nationale a finalement donné le feu vert tant attendu : il y aura un desserrement des contrôles du crédit à partir du 1er juillet . Il affirme que les contrôles actuels, effectifs depuis la dévaluation d'août dernier, sont « trop brutaux et rigides pour être poursuivis » [11]. C'est dire si «la [très importante] question de savoir si la dévaluation qui a eu lieu huit semaines plus tôt marcherait»[12] - question posée un an plus tôt, en octobre 1969-a été tranchée : elle fut un succès.

En revanche, l'impact conjoncturel de la dévaluation du franc en août 1969 sur la livre sterling est mitigé » : en plein milieu de cette deuxième semaine de la dévaluation du franc, le taux au jour le jour de la livre s'est redressé engendrant un coût salutaire pour ceux qui , la semaine dernière ont bradé les livres sterling dont ils avaient besoin pour tenir leurs engagements de cette semaine . La livre sterling à terme est faible, indiquant, une fois encore qu'elle est une devise que personne ne veut détenir bien longtemps »[13]. La compétitivité des produits britanniques dépend aussi bien de la réaction de la livre sterling face à la dévaluation du franc que «de l'éventualité de l'absorption par les principaux offreurs des coûts de la dévaluation par leurs propres prix »[14] (ajustement par les marges *ou* ajustement par les prix). L'enjeu est donc de taille. C'est dans la seconde sous-section que nous verrons comment *The Economist* appréhende l'évolution des prix français de 1969 à 1973, évolution qui, comme nous venons de le voir, à des implications importantes pour la Grande Bretagne.

II : les prix de 1969 à 1973 dans *The Economist*

Le taux d'inflation au cours de cette période revêt un caractère singulier : « le fait insolite est que pour la première fois, vers 1970, l'inflation mondiale tend à rejoindre l'inflation française [...]. Vers 1972 , la France enregistre un taux d'inflation plus faible que le Japon, les Pays – Bas, l'Allemagne, la Suisse (sans parler de l'Italie et de la Grande Bretagne »[15], et *The Economist* le souligne : «en termes d'inflation, la France est bien en dessous de certains pays scandinaves et de la Grande Bretagne»[16]. Les prix «ont continué de croître à un taux annuel de 6% »[17] . Mais comme «le taux de salaire augmente d'environ 10%par an, et avec des contrats dans plusieurs industries du secteur public, comme les chemins de fer, indexés sur le coût de la vie, limiter le taux d'inflation demeure un objectif politique clé. Comme

La Grande Bretagne scrute le Franc(1969-1973)

SIDI OULD SIDI BOUNA
Département d'Histoire

La force des connaissances ne réside pas dans leur degré de vérité, mais dans leur ancienneté, dans leur degré d'assimilation dans leur caractère de condition de vie
Nietzsche
La vision de la distance ne dépend non plus que celle de la situation d'autres images envoyées des objets, mais premièrement de la figure du corps de l'œil
Descartes

Introduction

C'est à la vision qu'a du franc la revue britannique *The Economist* que nous nous attellerons_dans cet article, pour essayer de dégager les questions et les enjeux que soulèvent en Histoire les problématiques de la représentation.
La période ici considérée connaît trois changements :

- l'ouverture de plus en plus large des frontières, l'interconnexion croissante des économies,
- l'émergence des pays en voie de développement comme partenaires industriels,
- enfin, ce qu'on a appelé d'un terme général la crise du système monétaire international spécialement le problème du dollar et l'essor des marchés d'eurodevises.

Ces mutations ne pas affecter outre mesure l'économie française : « elle semble remarquablement traverser cette période agitée sur le plan international, elle bénéficie de l'élan que lui donne une politique salariale souple et un essor du crédit » [1].
La France s'adapte donc aux transformation que connaît le contexte international. Elle le fera –entre autres- grâce à la dévaluation de 1969. Nous essaierons de voir comment *The Economist* la perçoit dans une première sous-section, alors qu'une seconde sera consacrée à la vision qu'elle a de l'inflation durant cette période.

I : la dévaluation d'août 1969 dans the Economist

Dès 1968, le franc est considéré comme surévalué, et la crise sociale de mai en sera l'un des révélateurs : «le 30 mai alors que la population attendait l'annonce du Général de Gaulle qu'il ne démissionnerait pas, les marchés des changes étrangers étaient dans un état qui ne peut être décrit que comme infernal. Les banques commerciales à travers le monde ont arrêté leurs opérations sur le franc français» [2].Le refus du Général de Gaulle de démissionner est perçu par les marchés comme la volonté de maintenir la même politique économique. Or «aucun gouvernement français ne pourrait se permettre une appréciation graduelle du franc par rapport à la livre sterling et au dollar »[3] .Il serait donc pour *The Economist* absurde de poursuivre dans la même ligne, car le franc en ferait les frais pas le biais de la spéculation- qui devient de plus en plus insistante, signe avant coureur qu'une dévaluation est anticipée. Car «la plus importante, question à Paris est : à partir de quel point les autorités françaises changeront leurs priorités de la défense du franc à la défense de réserves de plus en plus réduites»[4]. Le refus opposé par le Général de Gaulle à toute dévaluation est catégorique, elle n'aura finalement lieu qu'en août 1969, sous la présidence de G. Pompidou. En août 1970. *The Economist* considérera qu'elle est une réussite: «depuis la dévaluation de 12,5% annoncée le 8 août, une année auparavant quand les ventes françaises sont passées à 1290 millions de

avant tout un fait social. Donc son contenu dépend des conditions de sa production et de fonction qu'elle joue. Mais tout l'effort de Popper est de montrer que la science est à la poursuite de la vérité et cela, contre tout relativisme et tout sociologisme.

Nous pouvons dire qu'il y a dans la démarche quasi –inductive des sciences une conception du progrès scientifique qui n'est pas loin d'être en adéquation avec les faits . il est bien vrai que, quand nous quittons "le monde clos aristotéliciens" à "l'univers infini" galiléen nous quittons une théorie d'un degré d'universalité inférieur vers une autre d'un niveau d'universalité supérieur. Le monde galiléen nous apprend plus sur la structure réelle de l'univers que la physique qualitative aristotélicienne. Et seule une restructuration complète de notre pensée, c'est à dire une révolution scientifique nous permet de passer d'un univers à l'autre.

Si Sir Karl Popper a eu le mérite d'expliciter cet aspect de la science, il e reste que pour être davantage plus conforme à l'ordre historique réel le passage d'une théorie T1 à une autre T2 ne peut jamais comme le dit Thomas Kuhn : " se faire du jour au lendemain , ni par un seul homme "

Il nous semble que ce passage demande l'écoulement d'un certain temps qui généralement dépasse la vie d'un homme. Si tel est le cas, cela repose la question de la nature du travail de falsification de la théorie installée, comme le soutien Popper , ou alors s'agit-il d'un travail de conservateur de résolutions d'énigmes ? sur cette question il nous semble également que la position de Kuhn soit plus conforme à l'ordre historique réel car comme il l'affirme : " Si chaque fois qu'on se heurtait à une impossibilité d'établir la coïncidence entre la théorie et les données connues, il fallait rejeter la théorie, les adeptes de Popper auront alors à définir quelque critère "d'improbabilité " de degré de "falsification".ce qui presque certainement les placerait devant le même ensemble de difficultés qui a poursuivi les avocats des différentes théories de la vérification probabiliste "[8].

Dans cette perspective ce qui rend possible la falsification d'une théorie Scientifique c'est justement son manque à résoudre toutes les énigmes auxquelles elle se trouve confrontée à un moment donné. Donc c'est seulement dans l'acte même de la théorie à résoudre ses énigmes que surgissent de manière inattendue des anomalies falsifiantes. Donc les deux points de vue pourraient se concilier à condition de ne pas prendre "résolution des énigmes" ou "construction conservatrice", et falsification" comme contradictoires, mais comme successifs puisque dans ses paradigmes Kuhn intègre les mentalités qui ont pu affecter les découvertes Scientifiques on peut, empruntant une métaphore atomique, considérer sa théorie de l'histoire des sciences comme un atome dont le noyau pourrait être logique des Sciences de Popper parce que celui-ci s'en tient seulement aux théories testée et leur validité. Sous cet angle , le deux démarches peuvent être superposée. La théorie de Kuhn serait alors l'atome dont le noyau serait constitué par la théorie pompéienne.

Bibliographie :

Koyré Alexandre , Du monde clos à l'univers infini, Gallimard, 1973

Kuhn Thomas, La structure des révolutions Scientifiques, Flammarion,1983

Karl Popper, Logique de la découverte scientifique, Payot 197

Le réalisme et Science, Hermann,1986

Notes et renvois :

Karl Popper ,logique de la découverte scientifique, payot PP282 à287

Alexandre Koyré, du monde clos à l'univers infini Gallimard 1973

Thomas Kuhn , la structure des révolutions scientifiques, flammarion 1983

Thomas Kuhn Ibid, P23

Karl Popper, le réalisme et la science Hermann 1986

Thomas Kuhn , Ibid P202

Thomas Kuhn Ibid P 202 et 203

La conséquence qui se dégage de cette conception c'est que le travail scientifique qui se mène à l'intérieur d'un paradigme s'effectue selon un processus évolutionnaire et non révolutionnaire et celui qui permet de passer d'un paradigme à un autre selon un processus révolutionnaire. Chez Kuhn, les paradigmes sont incommensurables, c'est à dire qu'il n-y a pas de commune mesure entre eux : "les adeptes de paradigmes concurrents ne s'entendent jamais complètement, aucun des parti ne voulant admettre toutes les suppositions non empiriques dont l'autre a besoin pour rendre valable son point de vue "[5]. Comme on le voit, Kuhn propose une conception de la Science avec une dichotomie entre Science conservatrice et Science révolutionnaire. Cette dichotomie ne suscite pas l'adhésion de Popper car pour lui, toute science cherche en permanence à rompre avec l'ordinaire c'est ce qui explique que même un puzzle constitue une anomalie donc un problème. Et la recherche de solutions à un problème met toujours en concurrence des programmes de recherche différents, donc des paradigmes.

Pour Popper les successions de paradigmes, même sur fond de révolutions ne permettent pas de rendre compte de la démarche quasi inductive de la science, c'est à dire le passage des théories moins universelles aux théories plus universelles.

Dans la description Kuhnienne du modèle d'évolution des sciences, une théorie scientifique qui naît ne peut se comprendre que replacée à l'intérieur du paradigme lui-même qui lui donne son sens. Dans ce cas , peut on parler d'une objectivité intrinsèque de la théorie scientifique ? Car n'oublions pas que chez Popper, le but de la science est de décrire les propriétés relationnelles et structurales des phénomènes de la nature donc toute théorie scientifique " forcément une dose d'objectivité intrinsèque indépendamment du paradigme Popper pense que la conception Kuhnienne de la pratique scientifique décelé par Kuhn relève du fidéisme.

Le débat qui oppose Popper à Kuhn peut être caractérisé comme un désaccord entre deux maîtres qui, accrochés chacun à son angle d'observation des sciences se font un doute réciproque sur la validité théorique de l'autre. La superposition du jugement que chacun formule à l'égard de la théorie de l'autre donne ceci :

Karl Popper : "les opinions Kuhn et les miennes sont presque identiques¼ (mais je doute qu'il existe une théorie de la science que celles des réfutations suivie de reconstruction à la fois révolutionnaires et conservatrices"[6].

Thomas Kuhn :" il est clair que le rôle ainsi attribué par Popper à la " falsification " ressemble beaucoup à celui quenous assignons ici aux expériences anormales c'est à dire des faits d'expérience qui en faisant naître la crise préparent la voie à une nouvelle théorie : néanmoins les expériences anormales ne sont à identifier à celles qui "falsifient" je doute même de l'existence de ces dernières"[7].

Comme on le voit, l'un et l'autre reconnaissent la ressemblance de leurs théories, mais remarquent également une divergence qui, en définitive est la plus significative. Il y a donc impossibilité d'assimilation des deux théories, chacune gardant sa distance par rapport à l'autre. On peut dire que cette divergence est la traduction de deux angles différents d'observation de l'histoire des Sciences.

Karl Popper, se situant sur le plan de la logique ou de la " matrice disciplinaire logiciste " , se propose une description de la croissance scientifique objective ne concernant que les théorie testées et leur validité, ce qui évacue les croyances ou mentalités qui ont pu affecter ces théorie. Nous sommes donc en face d'une observation structurée par un programme métaphysique de recherche articulé à la logique.

Alors que Kuhn, armé d'un programme métaphysique de recherche articulé à la psychosociologie que lui-même appelé "matrice disciplinaire psycho-socialisante" a pu montrer que le changement conceptuel qui affecta la révolution copernicienne, les mathématiques et l'astronomie a été soutenue par un changement préalable des mentalités. (IBIDP.104).Dans cette perspective, la Science devient tributaire d'éléments extérieurs, tel le contexte historique, les facteurs sociaux comme la politique de la Science ou les guerres.

Pour Popper, la position de Kuhn représente le danger de mener au sociologisme, c'est à dire la thèse selon laquelle la Science est d'abord et

sur les propriétés relationnelles ou structurales de monde. Nos théories décrivent ces propriétés.

Dans cette démarche pour une exploitation objective de ce monde qui lui-même est objectif, l'objectif de la Science n'est pas de rendre ses réponses définitives, mais elle s'achemine vers le but infini et accessible de toujours découvrir des problèmes nouveaux plus profonds et plus généraux et de soumettre ses réponses toujours provisoires à des tests toujours renouvelés et toujours affinés.

Nous sommes donc en face d'une description de la Science comme une tension vers la vérité, allant des théories moins universelles à des théories plus universelles en opérant des révolutions permanentes. Une nouvelle théorie qui apparaît ne se contente pas de réaménagé l'ancienne théorie mais l'évince en la renversant. C'est cela qu'affirme également Alexandre Koyré, parlant de la révolution du 17ème siècle qui opère le changement du monde clos aristotélicien à l'univers infini galiléen : " je crois toutefois qu'il s'agit là d'expression et de concomitants d'un processus plus profond et plus grave, en vertu duquel l'homme, ainsi qu'on le dit parfois, a perdu sa place dans monde ou plus exactement peut être a perdu le monde même qui formait le cadre de son existence et l'objet de son savoir et a dû transformer et remplacer non seulement ses conceptions fondamentales, mais jusqu'aux structures mêmes de sa pensée"[2].

Si comme le dit Alexandre Koyré, le processus des révolutions scientifiques est "grave et profond" pouvant aller jusqu'à faire perdre à l'homme " le cadre de son existence " en lui contraignant de modifier " les structures mêmes de sa pesée", ne serait-il pas plus raisonnable de présenter ces révolutions comme des phénomènes extraordinaires ?

C'est cela le sens de la lecture que fait Thomas Kuhn de l'histoire des sciences dans ouvrage la structure des révolutions scientifiques.

Dans la préface de ce livre, Kuhn nous dit : "j'ai été amené à reconnaître le rôle joué dans la recherche scientifique par ce que j'ai depuis appelé des paradigmes, c'est à dire les découvertes scientifiques universellement reconnues qui, pour un temps, fournissent à une communauté de chercheurs des problèmes types et des solutions"[3].

Si le paradigme correspond aux découvertes scientifiques universellement reconnues", cela signifie que la paradigme fonctionne comme le cadre de référence, la tradition d'une communauté Scientifique. Dès qu'un paradigme s'installe, le travail scientifique qui s'y mène de l'intérieur est ce que Kuhn appelle la Science normale. Pour Kuhn, les projets de recherche à l'intérieur de la Science normale n'ont pas pour but de découvrir des nouveauté inattendu, mais simplement d'élaborer davantage le paradigme. Donc la tâche de la science normale consiste à résoudre des énigmes ou puzzles et constitue une entreprise cumulative qui se donne pour objet d'étendre en porté et en précision la connaissance scientifique.

Cependant à l'intérieur de la science normale vont émerger petit à petit, des anomalies qui vont s'accumuler jusqu'à ce qu'on arrive à seuil d'anomalies tel que le paradigme commence à éclater. Et "quand des spécialistes ne peuvent plus ignorer longtemps des anomalies qui minent la tradition établie dans la pratique scientifique, alors commencent des investigations extraordinaires qui les conduisent finalement à un nouvel ensemble de convictions, une nouvelle base pour la pratique de la Science"[4].

Thomas Kuhn appelle révolutions scientifiques, ces épisodes extraordinaires au cours desquelles les spécialistes modifient leurs convictions.

Donc une nouvelle théorie qui naît d'une révolution scientifique n'est pas un simple accroissement de ce qu'on savait déjà, mais son assimilation exige une reconstruction de la théorie antérieure. Ces processus intrinsèquement révolutionnaires s'étalent en général sur de longues périodes historiques et ne sont presque jamais réalisés par un seul homme.

Les transformations successives de paradigmes constituent chez Kuhn les révolutions scientifiques et le passage d'un paradigme à un autre par l'intermédiaire d'une révolution est le modèle normal de toute science adulte. L'apparition d'une nouvelle théorie qui brise une tradition de recherche n'est probable que lorsque prévaudra l'idée que l'ancienne théorie est erronée.

KARL POPPER ET THOMAS KUHN :

CONTROVERSES AUTOUR DE LA NOTION DE SOCIOLOGIE DES SCIENCES

DIALLO ALPHA
MAITRE ASSISTANT DE PHILOSOPHIE
UNIVERSITE DE NOUAKCHOTT

Nous pouvons considérer Popper et Kuhn comme les penseurs les plus éminents de l'histoire des sciences à la fin des années 60 au regard de la profondeur et de la portée de leurs doctrines respectives. Cependant, chacun des deux nous livre un regard singulier sur cette histoire, regard reflétant à bien des égards la trajectoire personnelle de chacun, ce qui débouche évidement sur des divergences d'approche. Popper se situe lui sur le terrain de la logique et essaye à travers ce prisme de nous décrire la croissance des théories scientifiques selon le modèle des essais et des erreurs.

Quant à Thomas Kuhn, il se situe sur le terrain phsycho-socialisant et nous propose un modèle dévolution des théories scientifiques en termes de paradigme qui se succèdent.

L'intérêt de cet article réside essentiellement dans la clarification des implications profondes que suscitent ces deux approches à travers la provocation de leur choc ce qui constitue, à en croire witehead : "une opportunité et non un désastre" [a clash of doctrines is not a deasaster but an opportunity]. Peut être que de ce choc, jailliront quelques étincelles susceptibles d'éclairer le lecteur.

Dans sa démarche, Popper part du constat de l'écoulement d'une certaine histoire de la physique. Cette histoire s'étant déroulée, quelle est alors la direction de ce déroulement ? A cette question, il répond qu'il est possible de discerner dans l'évolution de la physique, quelques chose comme un mouvement général allant des théories d'un niveau d'universalité inférieur à des théories d'un niveau d'universalité supérieur. Il appelle cette direction , la "Direction inductive".

Mais dans la perspective Popperienne, si une théorie est bien corroborée, elle ne peut être évincée ce que par une autre théorie d'un niveau d'universalité supérieur, donc une théorie qui est susceptible d'être soumise à plus de tests et qui contient l'ancienne théorie bien corroborée.

Dès lors, il opte la préférence de décrire cette tendance, cette progression vers des théories de niveaux d'universalité supérieur comme "quasi-inductive"et envisage ce processus quasi inductif de cette manière " des théories d'un niveau d'universalité sont avancées et soumises à des tests à l'aide des théories de niveaux d'universalité précédents et ainsi de suite"[1].

Pour faire comprendre cette pensée abstraite, il recourt à la métaphore du vase contenant une fluide dans lequel nous avons en suspension des particules symbolisant nos diverses idées et hypothèses. La Science susceptible d'être soumise à des tests constitue les précipités de ces particules au fond du vase où ils se déposent en couches d'universalité. Le dépôt s'épaissit avec le nombre de couches, chaque couche nouvelle correspond à une théorie d'un niveau d'universalité plus élevé que la précédente.

Dans cette perspective, à chaque fois que nous parvenons à expliquer une loi ou une théorie conjoncturelle au moyen d'une hypothèse d'un degré d'universalité plus élevé nous découvrons quelque chose de plus sur le monde, nous pénétrons plus profondément ses secrets. Et dès que nous réussissions à réfuter une théorie, nous faisons une découverte nouvelle et importante. Ces réfutations sont fondamentales en ce qu'elles nous apprennent l'inattendu et nous rassurent sur le fait que nos théories, même si elles sont librement pensées par nous, sont aussi d'authentique sur le fait que nos théories, même si elles sont librement pensée par nous, sont aussi d'authentiques affirmations portant sur le monde,

faire l'avocat»[13]. En attendant de cette science la possibilité d'une vraie domination de l'homme sur les choses de la nature, d'où un accroissement du bien être et d'une prolongation de la vie humaine.
Bien sûr ces buts ne se sont réalisés qu'au siècle précédent (XXe), mais ils étaient déjà projetés comme fin de l'action des lumières du début des temps modernes. Dans cette forme de lumières nous retenons des noms célèbres (Montesquieu, Voltaire, Adam Smith, Diderot, Rousseau, Descartes, Kant et Hegel).

3 : La troisième forme des lumières avait commencé au siècle précédent, mais on ne sait jusqu'où elle pourrait nous entraîner. Cette dernière vague des lumières trouvait ses préludes dans l'émancipation du citoyen proclamé par la révolution française le 14 juillet 1789.
Mais Gadamer revient aux résultats de la première guerre mondiale et l'instauration du premier état athée de l'histoire à l'est, et aux progrès énormes de la technologie qui ont suivi la deuxième guerre mondiale, pour expliquer l'avènement du troisième renouveau des lumières. La prise de conscience de cette troisième vague des lumières promet «indépendamment du cadre philosophique et idéologique général une domination réelle des forces de la société qui devait compléter la domination rationnelle des forces de la nature»[14].

CONCLUSION :

Toutefois est-il que dans les trois formes de lumières le dénominateur commun se présente comme étant le radicalisme de la recherche de l'émancipation du citoyen et de la société, ce qui laissa la place à la fin du deuxième millénaire à la culture de la démocratie, des droits de l'homme, de la paix et d'une meilleure coopération entre les peuples de la planète pour un avenir meilleur. Donc nous pouvons annoncer avec H.G. Gadamer qu'aucune lumière scientifique, aucune quatrième voie des lumières ne pourra à l'avenir arracher complètement la racine de cette humanité qui est la nôtre, » et à notre tour nous répétons avec Kant le mot d'ordre des lumières « Aie le courage de te servir de ton propre entendement ».

RENVOIS :

(1) : Kant. Qu'est-ce-que les lumières ? Tr. Jean François Poirier et François Proust – Paris G-F – Flammarion 1991 – P.43
(2) : Jean – Claude Bourdin, le Jeune Hegel et la pensée romantique. Bruxelles, Ousia 1980, P : 171-172.
(3) : Kant, Qu'est-ce-que les lumières ? Op. Cit. P.43
(4) : Jean – Claude Bourdin, le Jeune Hegel – Op. Cit. P.172
(5) : Jean – Claude Bourdin, le Jeune Hegel – Op. Cit. P.44
(6) : Kant, Qu'est-ce-que les lumières ? – Op. Cit P.44
(7) : Kant, Ibid. – P.45
(8) : Jean – Claude Bourdin – Ibid. – P.173.
(9) : Hans-Georg Gadmer : Lumières et romantisme – Annales de l'Institut de Philosophie de l'Université de Bruxelles – Tr. Anne – Marie Roviello – Vrin 1989.
(10) : Gadamer Op. Cité P11.
(11) : Ibid. P12
(12) Gadmer, Ibid. P.12
(13) Ibid. P.12-13
(14) Gadmer – Op. Cité P.13

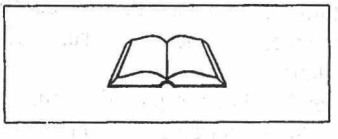

une construction historique qui avait pris plusieurs formes. Quelles sont donc les formes des lumières ?

II/ Les trois formes de lumières :

Si nous comparons la civilisation occidentale à d'autres civilisations, le constat serait que l'effet culturel des lumières sur la culture et la civilisation occidentale est plus considérable. Sans doute l'histoire des grandes civilisations avait retenu pour ces dernières des moments de rayonnement du savoir d'ordre rationnel (par exemple l'algèbre et la géométrie respectivement à Babylone, et en Egypte) qui étaient les deux sciences exactes véhiculées par la civilisation arabo – musulmane. Mais dans la civilisation arabo – musulmane le mystique, le rationnel et l'épique constituaient un tout civilisationnel. Par contre, chez les Grecs par exemple c'est plutôt l'idée de la science qui orientait la culture et déterminait de destin de la civilisation. Et c'est la science, comme nous l'avions cité dans l'introduction de cet article, qui fût à l'origine de l'avènement des lumières dans toutes les étapes de l'histoire occidentale.
H-G Gadamer[9] distingue trois grandes étapes ou trois formes des lumières :

- 1 : Les lumières grecques

- 2 : Les lumières du début des temps modernes

- 3 : et les lumières du siècle précédent que nous vivions toujours (au 21e siècle).

1 : Les lumières grecques :

Gadamer ramène les sources des lumières grecques à «Homère et Hésiode, ainsi que toute la série des poètes et des tragiques grecs»[10] ; ceux-ci avaient selon lui, décris le conflit permanent de l'esprit grec avec sa tradition mythique. Mais le véritable acte fondateur qui eût une signification réelle dans cette première forme de lumières fut la réconciliation opérée par Socrate, Platon et Aristote entre la rationalité et la religion grecque, et ceci au «V^{e} siècle que ce mouvement des lumières réfléchit pour la première fois comme tel, dans la sophistique et ses deux instruments à savoir : - la rhétorique et la logique argumentative dirigées à l'époque contre les formes traditionnelles de la vie sociale»[11].
Les conclusions de ce mouvement sont celles qui furent la pierre tombale de la tradition grecque qui était à l'origine des œuvres de Socrate, de Platon et d'Aristote.

2 : Les lumières du début des temps :

La synthèse de ce grand mouvement avait constitué l'héritage de monde antique qui avait déterminé le chemin de la culture chrétienne des européens jusqu'aux temps modernes. Cette deuxième forme des lumières avait pris la forme d'un éveil politico – religieux, GADAMER parle de «l'organisation de la vie réglée par l'Eglise chrétienne et par le testament politique de l'empire romain»[12].
Ainsi les sciences expérimentales modernes ont pu jouir d'une place de premier ordre dans la culture du XVIIe siècle (17^{e}), et ce sur la base des sciences développées et transmises par la civilisation arabo – musulmane au Moyen Age.
Le plus important dans cette vague de lumières fut la construction mathématique en tant que fondement de l'expérience, devenu aussi la nouvelle méthode dont Descartes fût le premier philosophe à se

directeur de conscience qui juge à ma place de mon régime alimentaire, etc...., je n'ai alors pas moi-même à fournir d'efforts. Il ne m'est pas nécessaire de penser dès lors que je peux payer » [3] . Cette minorité qui agit à la place de la majorité et qui est poussé comme nous l'avons souligné par un désir d'imposer sa domination, s'est employé à laisser entendre que mettre le «pas en avant » n'est pas seulement difficile et pénible mais aussi très dangereux, de telle manière que la minorité artificielle, c'est transformé en un état naturel.

Ce qui est non seulement un danger mais aussi, un crime contre la nature humaine, que de prétendre maintenir des hommes sous la surveillance de tuteurs. Jean – Claude BOURDIN, écrit en commentant ce passage : «... dangereux, car ceux qui ont le courage de s'arracher à leur minorité artificielle sont désormais pousser à se venger ; criminel, car vouloir empêcher le progrès vers les lumières et un crime contre la nature humaine dont la destinatien originaire consiste précisément en ce progrès»[4]. S'arracher à l'état de tutelle, qui représente le mot d'ordre des lumières n'est pas pour autant chose facile à chaque homme pris individuellement, puisqu'il est devenu pour ainsi dire une nature, mais Kant affirme qu'il est plus probable qu'un public s'éclaire lui-même pourvu qu'on lui accorde sa liberté. L'humanité d'un homme reste écartelé selon les lumières, entre l'état artificiel de minorité et l'état naturel, ce qui en d'autres termes veut dire , entre la sensibilité et la raison. L'homme est toujours poussé à tenter le retour à sa nature rationnelle : « L'histoire est ce processus au cours duquel l'homme se délivre progressivement de ses illusions sensibles, de sa minorité artificielle, et fait retour vers sa nature originaire »[5]. A en déduire par-là que l'homme en tant qu'être historique est artificiel, sensible et vit dans l'illusion. Mais il est, rationnel ouvert à la liberté et à la vérité, adéquat à sa nature en tant qu'homme. C'est ainsi que pour les lumières, «il n'est rien requis d'autres que la liberté est la plus inoffensive parmi tout ce qu'on nomme liberté, à savoir celle de faire un usage public de sa raison sous tous les rapports»[6].

S'il est vrai que le mot d'ordre des lumières à savoir «aie le courage de te servir de ton propre entendement ! », est dirigé contre tout obscurantisme de l'Eglise et de l'état, cela confirme que ce que les lumières refusent sont des appels de tous les côtés qui ordonnent exactement le contraire de ce mot d'ordre : « ne raisonnez-pas !» Kant exprime cette idée ainsi : «L'officier dit : ne raisonnez pas mais faites les manœuvres !, Le conseiller au département du fisc dit : ne raisonnez pas mais payez ! Le prêtre dit : ne raisonnez pas mais croyez ! (Un seul maître au monde dit : raisonnez autant que vous voulez et sur ce que vous voulez, mais obéissez !)»[7]. Voilà donc que l'homme se voit ainsi, selon les lumières, citoyen d'un Etat.

Celui-ci, malgré qu'il représente une instance artificielle née de la paresse et de la lâcheté des uns et de la volonté de la domination d'autres, il est cependant indispensable. Pourquoi ? Parce que l'état artificiel de «minorité » s'est transformé comme nous l'avons souligné en un état naturel, mais aussi parce que la sauvegarde de l'intérêt commun relève désormais de l'artifice pourvu que la cohésion naturelle étant perdue : « l'état est devenu un mal, mais un mal nécessaire » comme le souligne BOURDIN[8]. Mais il est certain que les lumières ne sont pas devenues brusquement ce mot d'ordre, mais plutôt

Les lumières en Questions

YACOUB OULD EL GHASSEM
Département de Philosophie
Université de Nouakchott

«L'histoire est ce processus au cours duquel l'homme se libère progressivement de ses illusions sensibles, de sa minorité artificielle, et fait retour vers sa nature originaire »

Jean – Claude Bourdin

INTRODUCTION :

Le destin de la culture occidentale du deuxième millénaire a été soigneusement marqué par l'empreinte des lumières des temps modernes.

Certes, c'est pendant les XVII^{e} et XVIII^{e} siècles que les fondements philosophiques et politiques du monde moderne se mirent en place (c'est-à-dire la pensée individualiste et rationaliste), mais ceci était réalisable seulement grâce à Descartes et à la philosophie des lumières.

Celles-ci avaient proclamé la succession de l'état monarchique centralisé, avec ses techniques administratives, à l'état féodal, et avaient institué les bases d'une science physique et naturelle qui était à l'origine de la technologie appliquée.

L'homme était en train de préparer avec les lumières sa libération de l'état de tutelle et d'annoncer ainsi son être et ce, en élevant au rang de principe la voie de la science, de l'interprétation rationnelle et de l'orientation rationnelle de l'action des hommes. Qu'est-ce-que donc les lumières ? Qu'elles-en-sont les formes ?

I/ Qu'est-ce-que les Lumières ?

Emmanuel KANT, avait dans un article intitulé : Réponse à la question : « Qu'est-ce-que les lumières ? » répondu ainsi : « Les lumières, c'est la sortie de l'homme hors de l'état de tutelle dont il est lui-même responsable. L'état de tutelle est l'incapacité de se servir de son propre entendement sans la conduite d'un autre. On est soi-même responsable de cet état de tutelle quand la cause tient non pas à une insuffisance de l'entendement mais à une insuffisance de s'en servir sans la conduite d'un autre. Sapere Aude ! Aie le courage de le servir de ton propre entendement ! Voilà la devise des lumières ?»[(1)].

Ce texte constitue à lui seul une réponse à cette question. Car selon Kant, l'importance décisive des lumières se situe dans cet appel à l'homme pour accéder à sa majorité. Il faut selon-lui, mettre le «pas en avant » et ceci est possible si l'homme arrive à renoncer à son état de mineur qui est «artificiel »a son état de majeur qui est «naturel ». Selon les lumières, un si grand nombre d'hommes, «ont été amenés pour des raisons historiques et apparemment contingentes –paresse et lâcheté- à préférer l'état de minorité » [(2)] . C'est par le désir d'être diriger que les hommes ont donné l'occasion à une minorité de se poser en tuteur. Cette même minorité est motivée par un désir de domination. Kant dit : « Il est si commode d'être sous tutelle si j'ai un livre qui à de l'entendement à ma place, un

Elle est donc séparée de toute stratégie, mais elle permet de diagnostiquer la société qui, pour HEGEL, se fonde sur la lutte à mort.

Le discours philosophique affirme la violence tout en voulant la nier (HEGEL). La guerre méprisée devient nécessaire. Elle est une «négativité nécessaire » ; elle apparaît donc à l'intérieur du discours philosophique comme un modèle qui opère sans se fonder sur une pratique politique. La guerre est reconnaissance universelle, elle est un moyen (négatif) de communication. Elle est l'état normal dit NIETZSCHE. La philosophie pense la guerre sous l'angle de la paix. Où est la solution? Est-ce dans la paix perpétuelle? Dans le TRAITE POLITIQUE, SPINOZA souligne que «la raison enseigne d'une manière générale à chercher la paix », ce qui ne rend pas pour autant la paix «la chose du monde la mieux partagée ». L'homme est donc culturellement pacifique. Mais ROUSSEAU ne soutient – il pas que «l'homme est naturellement pacifique et craintif, au moindre danger, son premier mouvement est de fuir, il ne s'aguerrit qu'à force d'habitude et d'expérience ». La paix naturelle perdue à l'état social, la condition de possibilité de sa restauration n'est autre que le pacte. Que la paix soit une nécessité de raison comme l'affirme SPINOZA, cela n'est pas suffisant car, encore faut-il qu'elle s'établisse de fait par le pacte social. Le discours philosophique intervient dans le domaine du politique comme facteur régulateur des situations de conflit, de diversité ou de guerre.

Les philosophes sont à la recherche de «solutions» pour ces situations. Pour la sagesse de la raison, la philosophie intervient pour restaurer l'unité là où il y a diversité, concorde là où il y discorde, harmonie là où il y a contradiction, paix là où il y a guerre. Le philosophe adhère à l'utopie et conserve l'espoir de la «paix perpétuelle» (KANT). Il souscrit à la vérité de la raison et à son pouvoir et non à la déraison, aux conflits, aux guerres, mais à la pacification de l'existence, au bonheur, au rétablissement définitif de la raison dans l'homme.

Le philosophe est déchiré entre la raison et la folie. N'est-ce pas là un acte de folie que de répandre dans l'humanité guerre entre les hommes ?

Quelle folie de ne pas s'unir pour le bien contre le mal ? Le rationaliste exprime une philosophie humainement profonde qui instaure l'utopie de la paix.

La philosophie, en pensant la guerre, ne fait, en réalité que réfléchir sur la paix. Le discours de la paix devient, au niveau philosophique, ce à partir de quoi se formule le discours de la guerre. Il est comme un sous-sol fondateur de la philosophie politique en général. Si le discours politique est guerre, le discours philosophique (qui s'exerce sur le politique) est paix.

MAX WEBER jugeait que la politique est par essence conflits et guerres entre les hommes. Le philosophe est un prêtre de la pensée politique (NIETZSCHE).

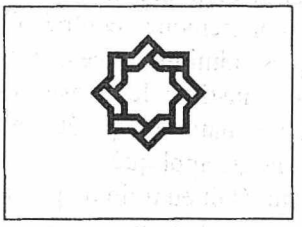

social et LA REGION STRATEGIQUE où la guerre se pose comme un champ expérimental, où un discours «scientifique» sur la guerre devient possible ». Au premier niveau, il s'agit de constituer la guerre comme concept, quand bien même le concept de guerre est cette guerre irréelle. Au deuxième niveau, il s'agit d'un regard descriptif, un regard clinique qui enregistre, «celui des chroniqueurs qui ont vécu des guerres, participé à des batailles connues, décodé quelques événements historiques». C'est sans doute au niveau de la région philosophique que l'on aperçoit la richesse et l'importance de la dimension théorique du phénomène guerre. Mais il est un autre niveau d'approche qui essaie de joindre les deux exigences et que l'auteur dégage dans la figure de CLAUSEWITZ, «ce général qui conduit une bataille intellectuelle » selon A. Glucksmann et avec qui le champ de bataille devient un haut lieu théorique. « La région philosophique » constitue le niveau sur lequel va s'appesantir le plus, l'auteur, étant entendu que c'est là que l'on se rend compte de la possibilité de faire appel, pour les y investir, aux grands philosophes du fait social (Rousseau – Locke – Hobbes – Kant – Hegel…). «La guerre est au centre de plusieurs systèmes philosophiques qui se complètent, se dépassent, et parfois même se repoussent les uns les autres. Elle se pose donc comme diversité dans divers systèmes. Il s'agit pour nous d'observer et de dégager ce qui, au-delà de cette diversité, forme une ligne maîtresse, une unité fondatrice de la notion. Nous analyserons la notion de guerre dans le texte de l'auteur et nous comparerons les textes entre eux. C'est en ce sens que nous avons jugé bon de spécialiser chaque chapitre dans un mode de conception de cette notion, propre à un texte, à un auteur ou à une série de textes qui peuvent s'articuler ensemble».

«La guerre, nous dit Alain, est un crime passionnel non parce qu'elle est massacres, atrocités, souffrances et explosions de violence, mais surtout parce qu'elle anéantit toute humanité dans l'homme en anéantissant tout effort de justice et en rétablissant le chaos anté-humain. Elle est la perversion morale fondamentale. Un peuple en guerre est «comme un blessé qui arrache ses pansements ».

Méthodologiquement, l'auteur déclare avoir préféré «commencer par l'étude du fonctionnement de la société sans guerre. La notion de guerre s'investit donc dans la philosophie moderne par son absence sous la forme morale comme quelque chose d'abominable qu'il faut exclure. C'est en ce sens que nous avons opté pour la solution suivante du problème de la modernité. Comment mettre fin aux conflits ? Comment instaurer la paix perpétuelle ? C'est la problématique fondamentale autour de laquelle la philosophie politique moderne forme et constitue son objet ». Et l'auteur de poursuivre : « la guerre n'est qu'absence de paix. A l'origine hypothétique de la société, la force de la menace caractérise l'état de nature ; le souverain seul peut supprimer l'anarchie et la guerre, en ayant seul la légitimité de la parole (HOBBES). La guerre est une communication. Seul le souverain parle. Non, réplique Locke, c'est l'exercice illégal de la force contre les hommes qui crée l'état de guerre ». Rousseau réfute les deux thèses ; pour lui ; la guerre c'est le propre de la constitution sociale, il faut un vrai contrat entre les hommes pour que la guerre cesse. La guerre est donc pensée sous sa forme générale en tant qu'état (et non en tant qu'acte).

« LES PHILOSOPHES ET LA GUERRE » de Fathi Triki

Mohamed Ould Mekhallé
Inspecteur à l'IGEST/MEN

Fathi Triki, né en1947 à Sfax (Tunisie) est professeur de philosophie et doyen de la faculté de lettres et sciences humaines de Sfax. LES PHILOSOPHES ET LA GUERRE fût d'abord une étude faite dans le cadre d'un doctorat de 3e cycle sous la direction du professeur Hélène Vedrine, directrice de l'UER de philosophie à l'Université de Paris – I – Sorbone. Elle a été soutenue le 15 juin 1974.

Ce sont les Publications de l'Université de Tunis (PUT) qui vont reprendre, en 1985, ce travail de thèse, avec une préface de François CHATELET qui y notait, au bonheur de l'auteur de LA PHILOSOPHIE NOMADE qu'«un bon livre fait réfléchir ; un excellent incite à prendre des risques ».

Au départ, l'auteur constate que «le phénomène guerre est resté étranger au rationalisme classique ; il y apparaît souvent comme une LIMITE ou un EIMPENSE qu'il y à réduire ». De ce point de vue, penser la guerre serait articuler une pensée de la limite, une pensée de l'impensé. La guerre qui est un excès et qui demeure toujours détestable, est inscrite – car le noûs, l'entendement calculateur n'est pas « la chose du monde la mieux partagée » - dans la nature des communautés politiques. Penser la guerre, c'est chercher à la comprendre, c'est-à-dire à comprendre l'élément décisif du politique ; c'est d'abord présupposer le fait du conflit comme constitutif des relations entre les états ; c'est ensuite analyser le jeu entrelacé des causes et des effets qui conduit au conflit et explique les positions respectives des antagonistes lorsque le conflit éclate ; c'est enfin étudier les causes qui agissent pour faire que la paix revienne. Alors, tandis que la paix, toujours lourde de rivalités multilatérales, d'incertitudes, de compromis – de «diplomatie » dira CLAUSEWITZ – est confuse par nature, la guerre elle, au contraire, est claire puisque son essence se confond avec sa finalité pour les uns et les autres.

En nous invitant à réfléchir sur les efforts déployés par les philosophes pour penser la guerre, FATHI TRIKI nous conduit à élargir l'enquête et à nous interroger sur le bien fondé de l'usage, bien souvent rhétorique que nous faisons des notions de même nature – la révolution, mais aussi l'état, les droits de l'homme, le travail, l'ordre... usage qui commande nos jugements et nos actes. L'effort de ramener au centre de l'activité pensante ce que les philosophes n'ont pas l'habitude d'intégrer à l'objet de leurs préoccupations constitue une heureuse aventure qui mérite d'être saluée.

L'hypothèse de travail qui commande l'articulation de la réflexion de l'auteur est la suivante : « Le mode de fonctionnement de la notion de guerre au niveau thématique se localise dans deux régions principales : LA REGION PHILOSOPHIQUE où la guerre constitue un modèle mis en œuvre pour permettre la construction d'un système d'idées cohérent et capable d'expliquer le

le plus de l'analphabétisme. Dans le milieu rural, seuls 26% des pauvres extrêmes savent lire et écrire une phrase simple alors que pour les non pauvres ce taux est de 41%. En milieu urbain, 42% des très pauvres sont alphabétisés contre 55% pour les non pauvres »[13].

Compte tenu de la forte corrélation existant entre l'accumulation des ressources humaines et le développement et partant la lutte contre la pauvreté, les Gouvernements africains devraient continuer, avec la collaboration de leurs partenaires au développement, à fournir l'essentiel des services sociaux (santé, éducation, alimentation...) car le développement est un tout complexe. Le développement humain durable vise le bien-être global à long terme des individus grâce à la croissance économique accompagnée d'une distribution équitable des revenus, de la lutte contre la pauvreté, de la satisfaction des besoins essentiels, de la régénération de l'environnement, du développement des libertés fondamentales publiques et individuelles.

C'est pourquoi, les phrases profondes de Keynes dans la «fin du laisser faire », ne diront jamais assez de la nécessité et de la pertinence d'une intervention intelligente de l'Etat dans la vie économique et sociale : « L'important pour l'Etat, n'est pas de faire ce que les individus font déjà et de faire un peu mieux ou un peu moins mal, mais de faire ce que personne d'autre ne fait pour le moment »[13]. Par conséquent, l'heure n'est pas pour l'Etat africain de démissionner de ses responsabilités, mais de contribuer à lier le développement économique (croissance) et le développement social (investissement dans le capital humain) pour que se crée et se renforce un développement humain durable.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1). Raffinot « M » Dette extérieure et ajustement structurel. EDICEF/AUPELF, 1991, P.129

1). Jaquenot « P » et Raffinot « M ». La nouvelle politique économique en Afrique. EDICEF/AUPELF , 1993, P.35.

3). Jacquenot « P » et Raffinot « M ». OP. Cit. P.36

4). Keynes (J.M) Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie. Pbp, 1982. Traduction de Largentaye (J).

5). Jacquenot « P » et Raffinot « M » Op. Cit. P.45.

6). Bouasla (Et.T). Communication : Politiques d'ajustement structurel et développement rural en Afrique. IDEA, Rabat 1992.

7). Jacquenot « P » et Raffinot « M ». Op. Cit. P.45

8). Jaquenot « P » et Raffinot « M » Op. Cit. P.51

9).Office National de Statistiques (ONS). Résultats de l'enquête intégrale sur les dimensions sociales de l'ajustement : Profil de la pauvreté en Mauritanie. 1996. Volume 1, Mmais 1997, P.31.

10). Jolly « R ». L'Enfant et l'ajustement structurel à visage humain in Endettement et environnement africain : au-delà de l'ajustement. ENDA, Dakar, P.300.

11). Husain (I). Ajustement structurel et développement à long terme de l'Afrique subsaharienne en l'Ajustement et l'au)delà en Afrique subsaharienne. Collectif dirigé par Rolph Van der Hoeven et Fred Van der Kraaij, Karthala, 1995, P.256.

12). Ceco Conseils. Evaluation de la mise en oeuvre de l'Initiative de Bamako (IB) du 01.04.96 au 25.01.97, UNICEF/MSAS, 1997.

13). ONS. Op. Cit. P.41.

14). Keynes (J.M). Essai sur la monnaie et l'économie. Pbp,, P.117

15). Vertaeten (M.P). Programme d'ajustement structurel : Contenu, instruments de mesure et d'analyse. Dial, Paris 1991.

active souffrent d'un manque de compétence professionnelle – ou puis encore, qu'elles sont en dessous des normes alimentaires et sanitaires de base. Après tout, le capital humain est le facteur de production le plus important tant dans les pays en développement qu'en pays développés »[10].

Ces propos sont un signe de reconnaissance de la nécessité de la pratique du capitalisme (libéralisme) à visage humain qui peut être traité à différents niveaux.

Au niveau du travail, l'emploi des femmes et l'insertion des jeunes diplômés sont considérées comme les chaînons manquants de la lutte contre la pauvreté. L'accent doit, entre autres, être mis sur le financement des projets de développement et une décentralisation sectorielle permettant une responsabilisation plus importante du secteur informel reconnu pour sa capacité à créer des emplois et sa contribution à la valeur ajoutée. Dans ce sens les efforts de l'Etat peuvent être appuyés par les interventions précieuses de la Banque mondiale car «on pense à tort que la Banque mondiale n'aide les pays africains que par le biais des prêts d'ajustement structurel. Les prêts d'ajustement représentent en moyenne seulement 30% des prêts totaux octroyés par la Banque à l'Afrique subsaharienne tandis que 70% sont représentés par les prêts à l'investissement et les prêts sectoriels (agriculture des petits propriétaires, développement des ressources humaines et infrastructures) »[10].

Au niveau de la santé, des progrès notables ont été enregistrés depuis la naissance, en septembre 1987, de l'Initiative de Bamako (IB) qui vise une décentralisation des soins de santé primaires, une disponibilité des médicaments essentiels et une meilleure implication des populations à la planification et à la gestion des problèmes de santé au niveau de la périphérie.

En Mauritanie, le taux d'accessibilité des structures sanitaires, selon les statistiques du Ministère de la Santé, est passé de 30% en 1990 à 80% en 1998. Une étude de 1997 montre que «77% des patients enquêtes déclarent que les médicaments qu'on leur prescrit sont disponibles au niveau du service et ils sont à 95% satisfaits des soins qu"ils reçoivent car ils parviennent à guérir »[11].

Au niveau de l'éducation qui s'avère être le point névralgique de la lutte contre la pauvreté, des efforts importants ont été déployés. Partout en Afrique, on assiste à une augmentation des taux de scolarisation. En Mauritanie, le taux d'analphabétisme de la population de 10 ans et plus a baissé de 61,1% en 1988 ; quant aux taux brut de scolarisation au niveau de l'enseignement fondamental, il est passé de 46% en 1989-1990 à près de 90% en 1998-1999. Mais malgré la prolifération des écoles de l'enseignement privé, l'échec scolaire illustre le fiasco des politiques de l'éducation en Afrique. En Mauritanie, l'illustration manifeste peut être faite, en Mauritanie, à partir du tableau suivant.

Résultats du baccalauréat – session normale 1999 :

Série	Inscrits	Admis	Taux d'admission
Lettres originelles	2136	235	11 ,0%
Lettres modernes arabes	2801	208	7,4%
Lettre modernes bilingues	825	33	4,0%
Sciences naturelles arabes	6874	464	6,7%
Sciences naturelles bilingues	1525	163	10,7%
Mathématiques arabes	950	203	21,3%
Mathématiques bilingues	143	20	14,0%

Source : Ministère de l'éducation nationale

Ce tableau qui se passe de commentaire fait frémir les bons éducateurs. Et le marasme de l'enseignement supérieur?... Errance des professeurs du public dans l'enseignement privé et même dans le secteur informel à la recherche d'une manne financière, la démission des parents d'élèves de leur responsabilité d'éducateurs, la désaffection des élèves et étudiants de la chose scolaire et intellectuelle, la mauvaise planification de l'éducation nationale, sont autant de facteurs explicatifs cruciaux de la situation de l'éducation en Afrique. Il y au donc du pain sur la planche car aucune lutte contre la pauvreté n'est possible si l'on ne conçoit pas et n'applique pas une politique d'éducation appropriée. Ceci est si pertinent si l'on sait que l'enquête de l'ONS (1996) montre qu'en Mauritanie : « Ce sont les pauvres qui souffrent

équilibres sociaux donc la lutte contre la pauvreté mais de nombreuses études montrent que les revenus par tête ont baissé depuis 1980 ; les fonctionnaires et les salariés du secteur formel ne peuvent plus faire vivre leur famille avec les revenus tirés de ce secteur ; la distribution des revenus est inégalitaire et se concentre plus du côté du profit au détriment des salaires ; ces profits sont plutôt d'origine spéculative (Commerce, transport, immobilier...).

Aussi les revenus ruraux (hausse du prix d'achat au producteur) ont moins baissé que les revenus urbains mais ce sont les agriculteurs disposant de surplus alimentaire et les gros exploitants qui ont plus profité de cette redistribution des revenus que les petits exploitants ; ces derniers ont souffert de la contraction des services étatiques d'encadrement et de vulgarisation, de la suppression des subventions aux intrants. Comme l'écrit Bouasla : « La baisse des revenus réels des petits agriculteurs est un fait dominant en Afrique Subsaharienne.

La hausse des coûts de production et l'incertitude des marchés résultant de la libéralisation des prix et du désengagement de l'Etat dans l'agriculture, plus une pluviométrie incertaine et une dégradation des sols et de l'environnement, ont contribué à une perte continue de revenus parmi les agriculteurs insuffisamment dotés en moyens de production (terres, troupeaux)[6].

Ensuite face au renchérissement des produits de première nécessité, l'Etat n'a pas indexé les salaires sur l'augmentation des prix ; cette désindexation par rapport à l'inflation a aggravé la détérioration du pouvoir d'achat des salariés. La hausse des prix alimentaires peut créer des effets de substitution sur des produits à faibles calories et des effets d'éviction sur certaines dépenses de base (hygiène, santé, éducation...) ; d'où l'engouement pour le secteur informel. Cornia et ALL (1992) estiment que «65% des nouveaux membres de la population active africaine sont entrés dans le secteur informel entre 1980 et 1985, soit six millions de travailleurs supplémentaires »[7].

C'est dire que le changement dans la répartition des revenus a entraîné une croissance de l'informalisation des activités autrement dit la baisse des salaires réels et l'effet de paupérisation induit par l'ajustement par le bas ont provoqué une « désincitation » au travail dans le secteur public aussi bien que dans les entreprises privées et les exploitations agricoles.

Alors ce sont les couches les plus défavorisées qui supportent le plus le coût social de l'ajustement. Comme l'écrit si bien un expert de la Banque mondiale : « Bien que les efforts d'ajustement aient contribué à arrêter la dégradation des conditions d'existence des «groupes vulnérables à l'ajustement », la croissance économique modeste a davantage compromis la consommation par habitant entraînant des coûts importants pour certaines catégories sociales (...) Comme résultat, les problèmes sociaux importants ne cessent de s'aggraver dont l'éducation, la mortalité infantile et la malnutrition sont les plus épineux »[8].

L'incidence sociale de l'ajustement constitue donc la pierre angulaire de la lutte contre la pauvreté. En Mauritanie, de nombreuses études ont montré l'ampleur de ce phénomène qui frappe plus le milieu rural que le milieu urbain. Ainsi le Rapport du PNUD sur le développement humain durable (DHD) 1997 en Mauritanie, avance que 57,5% des ménages ruraux sont touchés par la pauvreté contre seulement 19,2% en milieu urbain. Selon l'enquête intégrale de 1995-1996 de l'ONS : « Dans le milieu rural 48,2% des individus ont une dépense par capita inférieur a la ligne d'extrême pauvreté(40709 U M par tête et par an) alors qu en milieu urbain ils sont 12 ,8% dans ce cas. Les ruraux contribuent pour plus de 82,6% a cette extrême pauvreté alors que leur contribution mesurée avec le seuil supérieur (53841 UM) est de 76,4% »[9]. Le processus de l'analyse de la dimension sociale de l'ajustement a été déclenché par l'UNICEF qui dans son rapport sur l'ajustement à visage humain de 1987, a mis en relief les difficultés que rencontrent les couches démunies et vulnérables de la population dans la mise en œuvre des mesures d'ajustement. Ensuite le FMI et la Banque mondiale se sont efforcés d'intégrer dans leurs programmes, les dimensions sociales ciblées et consacrées à l'emploi, à l'alimentation, à la santé ou à l'éducation. C'est dans ce sens qu'il faut replacer le discours du Directeur Général du FMI au sommet économique contre la pauvreté (Gabon, Janvier 2000). Ce discours est, certes, moins novateur car en juillet 1987, un autre Directeur du FMI affirmait : « Il est difficile d'imaginer qu'un pays puisse connaître une position extérieure viable et produire des biens qui soient compétitifs sur les marchés mondiaux, si de larges couches de sa population

démontrer «qu'une politique d'ajustement doit avoir comme effet : la réduction du déficit budgétaire entraînant une réduction amplifiée du déficit extérieur par augmentation des exportations et diminution de la consommation privée de biens importés »[3]. Donc ce modèle multisectoriel fondé sur l'analyse micro-économique montre que la source des déséquilibres réside dans le non-respect du système des prix intérieurs tels qu'il résulterait des mécanismes du marché ; les prix et les échanges sont trop administrés (subventions, protection aux frontières, contrôle de la commercialisation). En les libéralisant, on aboutit à la vérité des prix qui est une condition sine qua non pour le retour à la croissance équilibrée.

On voit que le problème de cohérence et de pertinence des modèles de l'ajustement structurel réside dans les contraintes et les contradictions de marier des modèles d'origine théorique aussi différente qu'antinomique. Comment par exemple le relèvement du taux d'intérêt peut-il en même temps encourager l'épargne et stimuler l'investissement ? Ne risque-t-on pas, en manipulant cette variable de tuer la poule aux œufs d'or ? Mais les grandes pensées ont toujours été têtues. On comprend alors pourquoi les modèles du FMI et de la Banque mondiale tirés des théories des grands économistes du XX^{e} siècle (Keynes (J.M), Friedman (M), Lucas (R) (le premier est le fondateur de la macro-économie moderne; les deux derniers sont des Prix Nobel d'économie) ont reçu la caution scientifique de leurs collègues et des technocrates ainsi que l'approbation des dirigeants politiques des pays sous ajustement. Il devenait difficile de contester les grands experts des institutions de Bretton Woods et des experts des pays en développement qui croyaient aux vertus salvatrices de l'ultralibéralisme. Cet ancrage idéologique s'est incrusté fortement dans les consciences à telle enseigne qu'un constat de Keynes de 1935 reste actuel à notre époque : « La difficulté n'est pas de comprendre les idées nouvelles, elle est d"échapper aux idées anciennes qui ont poussé leurs ramifications dans tous les recoins de l'esprit des personnes ayant reçu la même formation que la plupart d'entre nous »[4]. Mais si tout ce beau monde (théoriciens, experts, dirigeants politiques) y trouve son compte, le train peut être mis en marche.

Pourtant l'ignorance du cadre spatial (spécificité des pays) a fait que la dévaluation n'a pas atteint ses objectifs. Elle n'a pas facilité, par exemple, l'intégration industrielle des pays de la CEDEAO (perturbations des flux d'échange entre le Niger et le Bénin ainsi que ceux de l'UMOA et de l'UDEAC. Comme le souligne le Rapport de la BCEAO de 1992 : «Les efforts d'ajustement entrepris depuis plus de 10 ans par la plupart des pays de l'UMOA, ne sont pas traduits par des résultants probants en dépit du respect dans la majorité des cas des critères contenus dans les programmes »[5].

Le libéralisme ne signifie pas désengagement – abdication mais efficacité- volonté politique de l'Etat. La privatisation n'est pas cession-dépendance mais cession-libération ; elle suppose transparence, l'objectivité et l'existence de repreneurs nationaux dynamiques et entreprenants ; repreneurs investissant dans des activités productives de type industriel, agricole et agro-industriel mais non principalement dans des activités spéculatives et commerciales qui drainent le capital-argent en gangrenant la grande plaie de l'économie et alimentant des opérateurs économiques rapaces et véreux.

II. EFFICACITE DES POLITIQUES PAR RAPPORT AUX OBJECTIFS DE REEQUILIBRAGE

Les agrégats financiers et économiques se sont redressés. La masse salariale publique a été contrôlée (réduction de l'effectif des fonctionnaires) et les arriérés intérieurs résorbés contribuant ainsi à la diminution du déficit budgétaire ; l'inflation a été maîtrisée (4,5% par an en 1997 en Mauritanie contre 8,2% en 1987) grâce à des mesures drastiques de la masse monétaire et la diminution du crédit ; les déficits de la Balance des paiements ont été réduits mais davantage par la contraction des importations que par reprise des exportations. La croissance a été forte dans beaucoup de pays africains par exemple pour la période 1994-1996, elle atteint 4,8% en Mauritanie et 7% en Côte d'Ivoire mais elle n'a pas généré le développement (pour plus de détails concernant cette partie voir Croissance et Développement in al MAWKIB AL THAQAFI N°23, Juin-Juillet 2000 – P.10).

III. INCIDENCES DES POLITIQUES SUR LE DEVELOPPMENT

Le redressement des équilibres financiers et économiques devait entraîner la restauration des

Analyse des politiques d'ajustement structurel (P.A.S) en Afrique

Bâ Oumar Math
Docteur en Economie, Chercheur

Les pays africains n'ont pas échappé à l'évolution défavorable de l'économie mondiale dans les années 70 et 80. A cela s'ajoutent des chocs internes qui ont ébranlé les Etats africains. Des mesures de politique économique s'imposaient ; elles nécessitaient le financement extérieur. C'est pourquoi, le FMI et la Banque mondiale ont apporté leur concours financier pour contribuer à restructurer les économies africaines, à les rendre plus compétitives et à les mettre sur le chemin de la croissance économique. Des politiques de stabilisation et d'ajustement des institutions financières internationales furent privilégiées par rapport aux politiques de développement et aux plans à moyen terme des pays africains. La dimension sociale de l'ajustement mise à la touche, les mesures macro-économiques jouaient à plein.
L'évaluation des politiques d'ajustement structurel ne peut être occultée. Elle concerne trois domaines précis : Cohérence et pertinence des modèles (I), efficacité des politiques par rapport aux objectifs de rééquilibrage (II) et incidences des politiques sur le développement (III).

I. COHERENCE ET PERTINENCE DES MODELES

Les interventions du FMI sont fondées sur le modèle monétariste de l'approche monétaire de la Banque des paiements et le modèle dit keynésien de l'approche en termes d'absorption. Quant à la Banque mondiale, elle recourt à un schéma théorique d'approche centré sur l'offre et les prix relatifs.
D'après le modèle monétariste du FMI, l'offre de monnaie dépendant des autorités monétaires et la demande de monnaie étant constante, il existe une relation entre les réserves de change « R » d'une part et le crédit intérieur « C » et le taux de change « T » d'autre part au point que R = U (T. Pe Y) – C)[1]. Ainsi tout déséquilibre de la balance des paiements ne peut être que d'origine monétaire. Si l'on suppose que le système des prix extérieurs « Pe » est exogène et le comportement d'encaisses « U » stable, l'augmentation des réserves de change « R » donc des avoirs extérieurs peut s'effectuer soit par la réduction du crédit intérieur « C » c'est-à-dire le crédit à l'Etat et à l'économie soit par l'ajustement du taux de change « t » c'est-à-dire la dévaluation, soit par l'action sur les deux variables (la diminution du financement monétaire de l'Etat par la contraction des avances de la Banque centrale au Trésor et éventuellement par le relèvement des taux d'intérêt).
D'après le modèle dit keynésien du FMI, il y a une relation entre le solde de la Balance des paiements « B » d'une part et le niveau du PIB « Y » et la somme « A = absorption » de l'investissement et de la consommation d'autre part. En d'autres termes, la différence entre les exportations «X » et les importations «M » d'un pays dépend de la différence entre la production nationale (Y) et la demande intérieure(A) au point que B = X - M = Y – A. Par conséquent, le déséquilibre est imputé à l'insuffisance de la demande interne « effective » et « renvoie à des niveaux de revenu trop élevés (nécessité d'une réduction des salaires réels) ou de l'épargne trop faible (nécessité de relever les taux d'intérêt)[2].
Les approches macro-économiques de type monétariste et keynésien du FMI convergent en reconnaissant au financement monétaire du déficit budgétaire d'être la cause principale du déséquilibre extérieur. Ceci justifie la kyrielle de mesures d'austérité préconisées par cette institution pour inciter l'Etat emprunteur à réduire son train de vie en diminuant ses dépenses (réduction des fonctionnaires de l'Etat, privatisation des entreprises publiques...).
Quant à l'approche de l'offre (Supply side approach) et des prix relatifs de la Banque mondiale, elle classe les biens produits par l'économie en deux catégories : les biens échangeables (biens d'exportations, d'importation et d'import – substitution) et les biens non directement échangeables ou domestiques (biens n'entrant pas dans le commerce international tels que l'autoconsommation, la petite production marchande, le logement...). Une analyse basée sur une petite économie ouverte permet de confronter graphiquement les biens échangeables et les biens domestiques et de

circonstances historiques particulières ne pouvaient que connaître des disparitions subites. Aucun de ces journaux n'eut à connaître trois années de vie saine. Ils eurent une moyenne de vie de deux ans, entrecoupée, discontinue et parsemée d'interruption. Seuls les journaux en provenance de l'étranger, s'ils n'étaient pas censurés, étaient permanents dans ce territoire. Il va falloir attendre 1957 pour voir réapparaître la presse locale en Mauritanie.

Renvois

(1) De Benoist (J,R), 1982, P.17
(2) Laigret (Christian), 1970, P.106
(3) Archives Nationales de Mauritanie (ANM) D/34 Note de service N°266/cc du 31 juillet 1945
(4) ANM D/34, Lettre N° 313/c du 5 mars 1945
(5) Laigret (Ch), Op. Cit, PP91-92
(6) ANM D/38, Journal « Mauritanie » N°78 du 7 au 24 février 1946 – P.3
(7) Laigret (Ch.), Op. Cit. PP91-92
(8) Laigret (Ch.), Op. Cit, P94
(9) ANM B/45 Circulaire NO27/c du 13 janvier 1949
(10) ANM B/45, Note de service N°102 du 18 juillet 1949
(11) ANM D/60, Lettre N° 632 Bis/c/inf du 22 février 1949
(12) ANM B/45, Correspondance N°940 du 18 mai 1949
(13) ANM B/45, Lettre N° 206 du 25 février 1949
(14) ANM B/55, Revue des événements du 1er trimestre 1952
(15) ANM D/138, Lettre N°2915 / APAM du 14 septembre 1948
(16) ANM B/55, Revue des événements du 1er trimestre 1951, P.9
(17) La Mauritanie ne sera dotée d'une imprimerie qu'en 1969. Il s'agissait de l'Imprimerie Nationale qui était un don de la République Fédérale Allemande.
(18) ANM D/33, Télégramme – Lettre N° 2953 /L du 22 novembre 1924
(19) En 1950, il a été souscrit au journal « Paris – Dakar » trente (30) abonnements pur l'ensemble du territoire et le montant du renouvellement de l'abonnement au quotidien « Paris – Dakar » pour la date du 15.4.1950 au 15.4.1951 s'élevait à mille sept cent cinquante (1750) Francs. Cf. ANM D/66, Lettre N°119 inf. Du 06 juin 1950.

Bibliographie Sommaire

Ouvrages Généraux

- De Benoist (Joseph Roger), l'Afrique Occidentale Française de 1944-1960, Editions Africaines, Dakar, 1982.
- Laigret (Christian), Naissance d'une nation – Imprimerie Nationale de Nouakchott, 1970.

Sources Archivistiques :

Archives Nationales de Mauritanie
Série D :
D/34, Lettre N°313/c du 5 mars 1945
D/38, Journal « Mauritanie » N° 78 du 7 au 24 février 1946
D/60, Lettre N° 632 bis/c/inf du 22 février 1949
D/138, Lettre N° 2915/APAM du 14 septembre 1948
D/33, Télégramme – Lettre N° 2953/L du 22 novembre 1954
D/66, Lettre N°119/info du 06 juin 1950

Série B :

B/45 – Circulaire N° 27/c du 13 janvier 1949
- Note de service N° 102 du 18 juillet 1949
- Correspondance N° 940 du 18 mai 1949
- B/55 – Revue des événements du 1er trimestre 1952
- Revue des événements du 1er trimestre 1951.

Louis au Sénégal, 28 rue Brière de Lisles[15]. Quant à Horma Ould Babana, patron de l'Entente mauritanienne, il crée à son tour son propre organe de presse qui s'intitulait : « Paris – Mauritanie » qui était imprimé à ses débuts à Paris, 9 rue Pontoise Paris Vème. Mais quelques temps après le journal finit par être imprimé à Dakar, à la Grande Imprimerie africaine. Ce journal, bi-mensuel, rédigé en langue française avait pour directeur de publication Dey Ould Sidi Baba.[16]. Face aux multiples difficultés inhérentes à la presse, le journal cessa de paraître dans le courant du mois de mai 1951.

En effet, le faible taux de scolarisation de la population mauritanienne et l'inexistence des subventions qui sont les sources financières pour les journaux expliquent en grande partie les disparitions subites de ces organes en Mauritanie. A ces difficultés s'ajoutaient d'autres telles que le manque d'habitude à la lecture des populations, des difficultés liées à la communication et l'absence d'une imprimerie en Mauritanie[17]. Toutefois cet arrêt de la presse locale ne signifiait pas arrêt de la circulation de la presse en Mauritanie.

D'ailleurs, bien avant que la Mauritanie ne soit dotée d'une presse locale, divers types de presse circulaient dans ce pays. Il s'agissait essentiellement d'une presse de provenance étrangère rédigée en langue arabe et en langue française. Le premier type était surtout constitué de journaux d'Orient, de l'Afrique du Nord et de l'Amérique : les journaux d'Orient se composaient de ceux de Beyrouth dont les plus répandus étaient « Al Hourich », « El Outhène », « Al Ahwal »... et ceux de Palestine et d'Arabie Séoudite représentés par « Lissan Al Arab » de Jérusalem et « La Kibla » de la Mecque. Quant aux journaux de l'Afrique du Nord ils provenaient de l'Egypte et du Maroc représentés par « Al Ahram », « Al Moughadam », « Al Akhbar » et par « Es-Saâda » qui fut d'ailleurs envoyé en 1924 à Cheikh Sidiya Baba et à Cheikh Saad Bouh tous deux Chefs spirituels du Trarza[18].

Quant au second type de presse en circulation en Mauritanie, il concernait surtout les journaux de l'AOF, ceux de l'Afrique du Nord et les journaux métropolitains. Les journaux de l'Afrique Occidentale française étaient fort répandus et reçus de façon permanente en Mauritanie. Parmi les plus couramment lus dans ce territoire, il y avait « Reveil », organe du Rassemblement Démocratique Africain, « l"AOF », organie de la section française de l'Internationale Ouvrière (SFIO) ; « Condition Humaine » du Bloc Démocratique Sénégalais, et « Paris-Dakar » qui était le seul quotidien de l'AOF[19]. Cependant cette presse tant locale qu'étrangère était passée au peigne-fin du pouvoir colonial qui les classait dans les grilles du suspecte et de l'interdite.

Toute publication qui était de nature à troubler l'ordre public ou qui portait atteinte à la politique coloniale française de manière aussi imagée soit elle, était qualifiée de suspecte ou d'interdite.
La liste de publications « suspectes ou interdites » variait d'une époque à une autre, aux fonctions des circonstances du moment. La surveillance de la presse n'a été effective en AOF qu'en 1939 avec l'émergence des décrets relatifs au contrôle de la presse, tant étrangère qu'indigène.
En résumé, de 1944 à 1951 émergèrent plusieurs types de presse (gouvernementale ou libre). Ces dernières créées dans des

premier circuit aérien bi-mensuel organisé à travers la Mauritanie[7]. De sa création à sa disparition en juin 1946, ce journal était distribué gratuitement conformément aux souhaits de son initiateur : « Et j'ajoute un détail qui n'est pas sans importance : distribué gratuitement, il ne coûtait cependant rien au budget ! Les frais en étaient payés par la publicité des commerçants de Saint-Louis»[8]. Le journal «Mauritanie » avec deux ans de vie fut un laboratoire d'essai pour les décideurs coloniaux qui désormais maintiendront cette entreprise qui portait le sceau du colonialisme.

Dans une circulaire N°27/c datant du 13 janvier 1949, le Gouverneur de la Mauritanie, Mauduit, fit connaître son intention de poursuivre l'idée qu'avait entreprise Christian Laigret. Il créa un journal qui s'intitula «Vie Mauritanienne» en français et حياة موريتانيا en arabe et qui tournait autour des thèmes suivants : Vie tribale, vie administrative, vie scolaire, activités commerciales et industrielles, travaux, vie pastorale, vie agricole, vie artisanale, chronique judiciaire etc.[9]. Tous les mauritaniens furent invités à participer à l'élaboration de «Vie Mauritanienne » en contribuant par leurs articles, hormis politiques, ayant trait aux différentes activités du pays. Cette propagande était faite dans le but de trouver de nombreux correspondants et informateurs pour «Vie Mauritanie»[10].

Ce journal bi-mensuel d'informations locales connut sa première publication le 1er mars 1949[11]. Et était édité par le gouverneur colonial et imprimé par les soins de l'imprimerie du Gouvernement du Sénégal à Saint-Louis. Il avait exactement le même format que le précédent journal «Mauritanie» c'est-à-dire 21 cm. Il était tiré à 150 exemplaires et paraissait uniquement en langue française.

«Vie Mauritaninne» avait des correspondants locaux dans tous les cercles de la Mauritanie. Les lettrés mauritaniens de l'époque n'avaient pas désapprouvé le souhait du gouvernement colonial qui voulait les associer dans l'élaboration dudit journal.

L'exemple du cercle du Trarza est plus que parlant. Il abritait à lui seul cinq correspondants qui étaient[12]:

- Mr. Perrin, instituteur à Boutilimit
- Gueye Issa, moniteur à Rosso
- Dieng Moustapha, Instituteur à Mederdra
- Ould Dahoud Khattri, Commis expéditionnaire à Nouakchott
- Ba Abdoul Aziz : Commis expéditionnaire à Boutilimit

En outre, dans la rubrique abonnement, la subdivision de Boutilimit avait souscrit au journal pour une période de 6 mois un montant qui s'élevait à quatre mille deux cent (4200) Francs[13]. Cependant dès le quatrième trimestre de l'année 1950 on commençait à noter une certaine irrégularité dans la parution de ce journal. Cette léthargie devait conduire en 1952 à la disparition de la presse locale gouvernementale[14]. A cette époque, les mauritaniens n'étaient pas en dehors du temps. Ils s'intéressaient surtout à la politique mauritanienne. Ainsi quelques formations politiques lancèrent quelques publications dans le cadre de la presse libre. L'Union Progressiste Mauritanienne créée le 16 février 1948 à Rosso fut le premier parti politique à se doter d'un journal : la «Concorde » le journal, créé au mois de septembre 1948, était imprimé à Saint-

Naissance de la Presse en Mauritanie 1944-1951

Racine Oumar N'Diaye
Département d'Histoire
Université de Nouakchott

Dernière née des colonies françaises de l'Afrique occidentale, la Mauritanie resta longtemps dépourvue d'organe de presse. Pendant plus de quatre décennies de colonisation, elle n'avait ni journal officiel, ni périodique privé. L'acte de naissance de la première presse écrite dans cette colonie fut signé le 21 Août 1944. Pendant cette période toutes les colonies de l'AOF, en effet, coupées de la métropole de 1940 à 1942 en ralliant la France libre en 1943 étaient sollicitées pour produire ce qu'il est convenu d'appeler l'effort de guerre[1].

Ainsi Christian Laigret, gouverneur de la Mauritanie de mai 1944 à juin 1946 entreprit en dotant celle-ci d'un journal «d'arracher la Mauritanie à son merveilleux moyen âge, de la sortir de son splendide isolement et de la lancer hardiment sur la voie des adaptations modernes»[2]. Quels étaient les différents types de presse locale qui existaient à l'époque dans cette colonie de Mauritanie ? Telle est la grande question abordée dans cette étude.

Créé le 21 Août 1944 par Christian Laigret, le journal «Mauritanie» fut dès sa création ronéotypé. Il fut par la suite édité par les soins d'un service de propagande attaché au cabinet du Gouverneur, lequel service devenait une section de l'Information chargée en plus de la rédaction dudit journal, de sa publication et de sa diffusion. Outre cette charge, la section assurait également le contrôle et la diffusion de tous les journaux, livres, revues de provenance étrangère aussi bien en Français qu'en arabe[3].

Si à sa naissance, le journal «Mauritanie » avait une périodicité bi-mensuelle, elle ne tarda pas à devenir hebdomadaire. Il était tiré à 200 exemplaires[4]. Christian Laigret, justifiant la naissance de cet organe de presse, écrivait « sa création m'en a été inspirée par le besoin que j'ai senti d'une part d'informer la brousse et de lui donner les nouvelles du Chef-lieu du Territoire, et d'autre part, d'établir un lien entre les circonscriptions »[5]. Ces raisons qui entrent dans le cadre de la politique coloniale visaient surtout les élites indigènes en fonction dans l'administration comme fonctionnaires subalternes. Ce journal hebdomadaire, édité par le Gouverneur à partir de Saint-Louis reflétait tous les aspects de la vie de la colonie. Comme le souligne le rapport d'archives «chaque semaine parait à Saint-Louis un journal intitulé «Mauritanie » qui reflète fidèlement les moindres aspects de la vie de cette colonie... Il ouvre largement ses colonnes aux élites indigènes dont l'opinion est toujours empreinte de bon sens et de mesure»[6].

Notons que ce bulletin hebdomadaire d'information locale était distribué à travers tout le territoire. Sa naissance occasionna l'amélioration et l'inauguration de certaines liaisons aériennes. Le premier terrain a être inauguré fut celui de Boutilimit le 2 mai 1945. Et le 15 janvier 1946 l'avion J.U.52 – N°82 de l'armée de l'Air effectura le

violations graves ou massives des droits de l'Homme. Ainsi la suspension immédiate d'un pays sera prononcée en cas de coup d'Etat militaire contre un gouvernement issu d'élections démocratiques.

Partant du constat que le bilan des pratiques de la démocratie, des droits et des libertés dans l'espace francophone au cours de ces dix dernières années, comporte des acquis indéniables, mais qu'il présente aussi des insuffisances et des échecs, les délégués des Etats et gouvernements membres de la francophonie s'engagent, dans cette déclaration, à consolider l'Etat de droit, à tenir des élections libres, fiables et transparentes et à promouvoir une culture démocratique intériorisée ainsi que le plein respect des droits de l'Homme.

Après avoir confirmé leur adhésion aux principes fondamentaux de la démocratie, ils ont affirmé que « la Francophonie, indissociable de la démocratie, fait de l'engagement démocratique une priorité qui doit se traduire par des propositions et des réalisations concrètes, (...) et que son action doit s'inspirer des pratiques et des expériences positives de chaque Etat et gouvernement membre. Ils ont également proclamé que la Francophonie condamnera désormais les coups d'Etat et toute autre prise de pouvoir par la violence, les armes ou quelqu'autre moyen illégal.

Les Etats et gouvernements entendent par ailleurs intensifier la coopération entre l'Organisation internationale de la Francophonie et les organisations internationales et régionales en vue de la démocratisation des relations internationales, et renforcer la concertation avec les organisations internationales non gouvernementales, particulièrement celles qui agissent dans les domaines de la démocratie et des droits de l'Homme.

« Cette déclaration, qui porte si justement son nom de déclaration de Bamako, est aussi un hommage au Mali et à la façon dont S.E. Alpha Oumar Konaré préside à son destin», a estimé Boutros Boutros-Ghali, à la clôture du symposium.

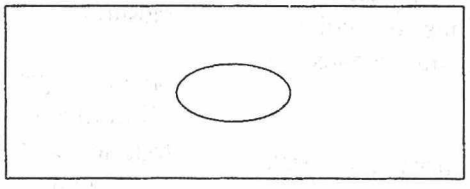

La Francophonie adopte la Déclaration de Bamako pour garantir le respect des valeurs démocratiques dans l'espace francophone

Le symposium international sur le «Bilan des pratiques de la démocratie, des droits et des libertés dans l'espace francophone » dont les travaux ont été ouverts le 1er novembre 2000 à Bamako, par le Président de la République du Mali, S.E. Alpha Oumar Konaré, et le Secrétaire Général de l'Organisation Internationale de la Francophonie, Boutros Boutros-Ghali, a été clôturé le 3 novembre par l'adoption d'une déclaration réaffirmant l'attachement des pays francophones aux valeurs démocratiques et visant à garantir leur respect. La déclaration de Bamako sera transmise au IXe sommet des chefs d'Etat et de gouvernement de la Francophonie qui se tiendra à Beyrouth en octobre 2001, accompagnée d'un projet de programme d'action, afin de donner suite aux engagements pris.

Qualifiant la rencontre de Bamako de «moment de vérité et de partage» qui interpelle la communauté francophone sur «les déficits observés au cours de ces dernières années et qui se sont traduits par des conflits ethniques et religieux, des guerres civiles voire des situations d'anarchie», le Président Konaré a, dès la séance d'ouverture, donné le ton à ce symposium qui se devait de «répondre aux mille impatiences qui s'expriment à travers toutes les couches sociales » au sein de l'espace francophone.

En matière de démocratie, «impératif suprême de la Francophonie », (...) « il n'y a pas de modèle unique » comme il n'y a pas d'action possible si « les ressources ne sont pas à la hauteur de nos ambitions», a souligné pour sa part Boutros Boutros-Ghali, «la Francophonie étant indissociable des notions de démocratie, de diversité et de solidarité». Le Secrétaire Général de l'OIF a rappelé que le symposium de Bamako, dont l'organisation a été assurée par l'Agence intergouvernementale de la Francophonie et le gouvernement du Mali, est «l'aboutissement d'une formidable mobilisation, depuis le Sommet de Moncton».

Pour la première fois, Etats, gouvernements, parlementaires, maires, experts, universitaires, représentants de la société civile, mais aussi représentants des organisations non gouvernementales près de 400 participants au total, se sont retrouvés autour d'une même table.

Ces trois jours de débats et d'échanges, structurés en tables rondes thématiques («institutions nationales et internationales», «Elections», «Vie politique et «Culture démocratique»), caractérisés par une forte mobilisation, dans une atmosphère inédite de liberté de ton et d'esprit, sont venus enrichir la déclaration de Bamako, adoptée par les délégations gouvernementales, ainsi qu'un projet de programme d'action, qui seront présentés au Sommet de Beyrouth.

Pour la première fois, la Francophonie se dote de moyens qui lui permettent de réagir vigoureusement en cas de crise ou de rupture de la démocratie et en cas de

conflit, environ 40 églises ont été gravement abîmées et 40 autres vandalisées. La plupart étaient modernes et une douzaine anciennes.

Où en est la reconstruction ?

Les bâtiments en cours de restauration sont ceux qui peuvent être réparés rapidement. Autrement dit, ceux qui ont des structures modernes en béton. Les Nations Unies disposent d'un très faible budget pour la reconstruction, qui n'est pas une priorité aux yeux de la communauté internationale. Notre projet pour le patrimoine culturel au Kosovo vient d'obtenir des fonds pour restaurer trois monuments(2).

L'Institut pour la protection des monuments du Kosovo a aussi été autorisé à nettoyer les gravats, consolider et recouvrir de bâches une centaine de monuments très menacés. Si les sites serbes sont protégés par la KFOR, il y a eu peu d'initiatives pour consolider les monuments endommagés depuis la fin de la guerre. En ce qui concerne les mosquées, les organisations d'aide islamiques basées en Arabie Saoudite imposent leurs choix rigoristes, comme elle l'ont fait en Bosnie. Elles désapprouvent la moindre décoration et considèrent des pratiques courantes dans le reste du monde musulman comme frôlant l'idolâtrie.

Les albanais veulent-ils reconstruire leur patrimoine ?

Absolument. Ils entourent leur patrimoine d'une véritable ferveur, et c'est bien pour cela qu'il a été pris pur cible. Mais ils manquent de moyens et, surtout, d'expérience. Très peu d'Albanais ont la formation adéquate et la plupart n'ont pas pu exercer leur métier depuis 10 ans. Avec notre projet, nous espérons mettre au point des méthodes adaptées au contexte local, et favoriser les relations entre acteurs locaux et étrangers.

Propos recueillis par Cynthia Guttamn, journaliste au Courrier de l'UNESCO

Renvois :
(1) La KFOR : est une force internationale menée par l'OTAN, qui opère sous mandat des Nations Unies pour établir un climat de sécurité.
Stationnée dans la région depuis juin 1999, elle compte 50000 membres de 30 pays.
(2) Ce projet sera mené en coopération avec une ONG basée à Boston, Friends of Bosnia, et avec les autorités locales.

Kosovo : Le saccage organisé du patrimoine

Mosquées, manuscrits, kullas, églises ont été délibérément pris pour cible pendant la guerre, affirme Andras Riedlmayer, de Harvard, qui dresse un premier bilan des dégâts.

Vous avec passé trois semaines au Kosovo en octobre 1999. Qu'avez-vous découvert ?

Le patrimoine islamique du Kosovo, vieux de six siècles, a gravement souffert des opérations de «purification ethnique ». Plus d'un tiers des 600 mosquées ont été détruites ou très endommagées. Une pratique courante consistait à entourer d'explosifs la base du minaret pour qu'il s'effondre et écrase le dôme. A l'intérieur des mosquées, nous avons découvert des graffitis anti-albanais et anti-islamiques, des Corans aux pages arrachées et souillées de matières fécales, ainsi que des croix gravées dans les mihrabs (niches orientées vers la Mecque). De précieuses collections de manuscrits ont été brûlées. La mosquée et le centre historique de Vucitrn, qui dataient de 500 ans, ont été incendiés et rasés au bulldozer par des paramilitaires serbes. Sur les quatre centres urbains bien préservés qui dataient de l'époque ottomane, un seul –Prizren- a pu réchapper au saccage.

Autre grande perte, les «kullas », ces demeures de pierre caractéristiques de l'architecture albanaise, qui appartenaient en général à des grandes familles depuis 150 à 200 ans. Regorgeant d'objets et de documents, elles étaient symboliques de la culture albanaise au Kosovo. Seulement 10% des 500 «kullas » sont encore debout. Tout ceci démontre que les dégâts n'étaient pas accidentels mais bien intentionnels.

On dit que le patrimoine serbe a aussi subi des pertes

Dès le début des hostilités, le ministère de l'Information de Belgrade et plusieurs agences chargées de la conservation ont affirmé que l'OTAN visait délibérément des sites du patrimoine serbe. Nous avons visité les sites en question et constaté que ces accusations n'étaient pas fondées. A la fin de la guerre, des soldats de la KFOR[1] ont eu pour mission de protéger les monastères et les églises les plus renommés. Mais beaucoup de petites églises ont été attaquées par des villageois kosovars de retour au pays, qui voulaient se venger. La majorité avaient été construite au XX^{e} siècle, voire dans les années 90. Elles étaient considérées comme des monuments politiques et ont été visées pour cela. A notre connaissance, depuis la fin du

sauvegarde et de la valorisation du patrimoine culturel ;
- L'institution d'une journée nationale du patrimoine culturel ;
- L'utilisation de tous les moyens nécessaires pour faire connaître le
- Les travaux des ateliers ont abouti à des recommandations générales dont nous citons :
- la formation des compétences nationales dans les différents domaines du patrimoine culturel ;la création d'un fonds national de financement des projets en matière de patrimoine ;
- l'élaboration de la législation nécessaire à la protection de notre patrimoine culturel.

- le développement et la généralisation des infrastructures culturelles à tous le pays;
- l'intégration du patrimoine dans les programmes scolaires;
-

patrimoine y compris les moyens traditionnels de communication, les films documentaires, l'Internet, la radio, la télévision et la presse spécialisée.

l'intégration du volet patrimoine dans tous les programmes de développement ;
- la garantie de la coordination entre les divers organismes publics concernés par le patrimoine ;
- l'animation de la scène nationale par des activités culturelles diversifiées et permanentes (festivals folkloriques et poétiques, manifestations artistiques, colloques, etc. ....).

Enfin les participants ont exprimé les immenses espoirs qu'ils fondent sur la réussite du Projet Sauvegarde du Patrimoine Culturel Mauritanien qui constitue la base d'une politique culturelle globale.

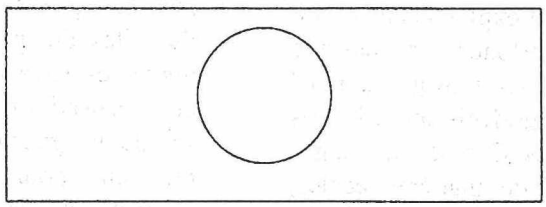

raréfaction des instruments de musique et de leur invasion par les éléments étrangers.
Quant à la poésie et en particulier la poésie vernaculaire, elle nécessite d'être collectée, réhabilitée dans beaucoup de ses mètres, unifiée dans son écriture, dans sa théorie et dans sa publication.
Les participants à l'atelier préconisent les recommandations suivantes :
- la création d'un conservatoire de musique traditionnelle qui vise entre autres la réhabilitation de cette composante du patrimoine culture ;
- l'élaboration d'un cadre juridique et organisationnel pour la protection des droits d'auteur et l'organisation des activités de ce secteur ;
- l'organisation de festivals de musiques, de danse et de poésie ;
- la création de maisons nationales d'édition qui publient la poésie dialectale dans tous ces aspects.

III – PATRIMOINE ET DEVELOPPEMENT

Cet atelier a mis l'accent sur le tourisme et l'artisanat.
Le tourisme constitue un élément important pour faire connaître et développer notre patrimoine mais il peut aussi renfermer certains dangers menaçant notre identité culturelle.
L'artisanat, lui, nécessite toujours l'organisation, l'encadrement, la formation et la réhabilitation de nombre de ses activités et de son savoir-faire menacé d'oubli en plus de l'amélioration de la qualité de ses produits.
Il est recommandé de mener les actions suivantes pour le tourisme :
- Développer les infrastructures touristiques du pays ;
- Encourager le professionnalisme dans le tourisme ;
- La coordination entre les départements concernés par le tourisme, l'artisanat et la culture ;
- Etendre les services touristiques aux autres régions de l'intérieur ;
- Sauvegarder l'originalité de nos sites touristiques ;
- Développer le tourisme culturel dans les pays ;
- Prendre en compte la dimension morale dans l'agrément des projets.

Concernant l'artisanat, l'atelier a fait les recommandations suivantes :
- Mettre sur pied un cadre organisationnel pour le secteur de l'artisanat ;
- Permettre aux artisans de participer aux manifestations internationales spécialisées ;
- Faire connaître les produits de l'artisanat par tous les médias modernes et notamment l'Internet ;
- Encourager les investissement privés dans le secteur de l'artisanat.

IV – LA COMMUNICATION

Les moyens nationaux et internationaux d'information et de communication peuvent jouer un rôle plus important pour faire connaître le patrimoine culturel et sensibiliser sur les moyens de sa sauvegarde et de sa valorisation en particulier au moment où se développent des moyens sophistiqués comme l'Internet.

Les participants à l'atelier recommandent :
- L'organisation de larges campagnes au niveau national et international pour sensibiliser l'opinion publique nationale et internationale sur la nécessité de la

dont le projet supervisera l'élaboration et l'exécution durant les trois années à venir.
Le lancement des activités du projet fut une occasion pour le Représentant de la Banque mondiale dans notre pays pour inciter les acteurs culturels, les institutions et les organisations concernés par la sauvegarde et la valorisation du patrimoine culturel à tirer profit du Projet de façon responsable et rationnelle.
Cette cérémonie fut suivie d'une séance plénière dans laquelle ont été abordés les objectifs du Projet et les procédures techniques d'accès à ses services. Au cours de cette séance les observations, remarques et suggestions des acteurs, des partenaires et des bénéficiaires ont été enregistrées.
Ensuite des ateliers de travail ont été organisés autour des thèmes suivants :

- Le patrimoine tangible
- Le patrimoine intangible
- Le patrimoine et le développement
- La communication

1- LE PATRIMOINE TANGIBLE

L'atelier patrimoine tangible a examiné la situation des villes anciennes qui font face aux changements dus à de nombreux facteurs dont la désertification et l'exode.
Malgré le classement de ces cités comme patrimoine de l'humanité, celles-ci nécessitent des interventions urgentes dans de nombreux domaines notamment pour sauvegarder leurs manuscrits menacés par le pillage continu et l'absence de moyens de conservation et de préservation.
Concernant les Mahadras, les participants ont soulevé les dangers qui les menacent à cause de la sécheresse catastrophique qui a ébranlé leur fondement classique et du fait du manque de formation de ceux qui en ont la charge pour d'adapter au nouvel environnement.
Pour ce qui est des sites archéologiques préhistoriques et historiques, les participants sont unanimes sur la nécessité de leur accorder une plus grande attention pour en faire l'inventaire complet et les protéger efficacement.

Enfin les participants à l'atelier ont abouti aux recommandations suivantes :

- Œuvrer à classer le reste de nos villes historiques dans le patrimoine de l'humanité pour en assurer la sauvegarde et préserver le caractère historique ;
- Faire ressortir l'architecture mauritanienne ancienne et la réhabiliter ;
- Faire l'inventaire des manuscrits, les cataloguer et les restaurer ;
- Soutenir les Mahadras pour leur permettre de faire face aux défis de l'époque et de profiter des progrès technologiques ;
- Impulser les fouilles archéologiques et protéger les sites archéologiques contre le pillage ;
- Créer des musées dans les régions de l'intérieur.

II – PATRIMOINE INTANGIBLE

Cet atelier a étudié la poésie, la musique et les traditions orales.
Les participants ont souligné le danger de disparition qui menace les traditions orales du fait la mort de ses dépositaires et de la faiblesse des mémoires, ce qui requiert une intervention rapide en matière.
Sur les arts populaires et la musique traditionnelle notamment, les participants ont constaté l'imminence de leur disparition du fait de leur non-conservation, de la

- *Recevoir et approuver les propositions du Comité d'Orientation relatives aux programmes et au financement qu'accorde le projet, dans le cadre de la politique de sauvegarde et de valorisation du Patrimoine Culturel.*

LE COMITE D'ORIENTATION

Présidé par le premier responsable du projet, le Comité d'Orientation fait office d'une grande commission scientifique chargée d'arrêter les programmes à exécuter, d'examiner et d'évaluer le bien-fondé des demandes que le projet reçoit, particulièrement en ce qui concerne l'éligibilité aux financements.

Le Président du Comité d'Orientation est assisté par quatre experts spécialisés dans :
- *le Patrimoine Tangible (les manuscrits, les villes anciennes, les sites archéologiques, etc. ...),*
- *le Patrimoine intangible (la poésie, la musique, le folklore dans toute sa diversité, etc. ...)*
- *le Développement- Culturel (le tourisme culturel, l'artisanat, etc. ...).*
- *La Communication (les relation avec la presse, la sensibilisation, etc. ...).*

Le Comité d'Orientation reçoit les initiatives culturelles demandant des financements et les évalue conformément aux critères d'éligibilité définis par le projet.
Le Comité d'Orientation est composé de représentants des administrations, des institutions culturelles et de membres choisis en fonction de leur notoriété dans le domaine du patrimoine et de la culturel.

LE SECRETARIAT PERMANENT

Le Secrétariat permanent est chargé :
- *d'assurer, sur les plans administratif et financier, le fonctionnement du projet,*
- *de préparer les réunions du Comité d'Orientation et d'en élaborer les synthèses,*
- *de mettre en œuvre les financements accordées par le projet.*

Rapport de synthèse des journées de lancement du Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel National.

Rapport de synthèse des journées de lancement du Projet

Le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien a organisé le lancement effectif de ses activité du 14 au 16 Novembre 2000 au Centre International des Conférence de Nouakchott.
La cérémonie de lancement a été présidée par Monsieur le Ministre de la Culture et de l'Orientation Islamique qui a prononcé une allocution dans laquelle il a mis en relief l'extrême importance accordée par l'Etat à la sauvegarde et à la valorisation du patrimoine culturel mauritanien en ses diverses composantes.
A cette occasion, le Président du Comité d'Orientation du Projet a prononcé un discours où il a tracé le cadre général et défini les grandes lignes du programme

tout en faisant connaître celui-ci, à l'intérieur et à l'extérieur, par tous les moyens appropriés.

LES OBJECTIFS DU PROJET

- Elaborer et mettre en œuvre une stratégie nationale de sauvegarde et de valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien,
- Catalyser le dynamisme des promoteurs culturels en encourageant les initiatives qui contribuent à la sauvegarde et à la valorisation du patrimoine culturel,
- Impliquer les communautés locales dans la sauvegarde et la valorisation du patrimoine culturel,
- Intégrer le patrimoine culturel dans les programmes éducatifs et les recherches scientifiques,
- Impulser l'apport économique du patrimoine culturel à travers la promotion du tourisme culturel et l'encouragement du talent de nos hommes de génie (artistes, poètes, artisans, etc....),
- Créer le dispositif législatif nécessaire à la protection du patrimoine culturel. Ce dispositif permettrait, entre autres, de mettre fin au pillage du patrimoine culturel, d'interdire la contrefaçon et de restituer les objets d'art disparus et qu'on aurait repéré dans des musées à travers le monde,
- Renforcer le rôle des institutions concernées par le patrimoine culturel en favorisant toute forme de complémentarité et de synergie entre elles.

LA STRUCTURE DU PROJET

Le projet de Sauvegarde et de Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien fonctionne grâce à trois organes principaux :

- *Le Conseil National du Patrimoine Culturel*
- *Le Comité d'Orientation*
- *Le Secrétariat Permanent*

LE CONSEIL NATIONAL DU PATRIMOINE CULTUREL

Le Conseil National du Patrimoine Culturel est ainsi composé :

- *Le Président : Le Ministre Secrétaire Général de la Présidence de la République*
- *Vice-Président : Le Ministre de la Culture et de l'Orientation Islamique*

Membres :

- *Le Ministre des Affaires Economiques et du Développement*
- *Le Ministre de l'Education Nationale*
- *Le Ministre du Commerce, de l'Artisanat et du Tourisme*
- *Le Secrétaire d'Etat à l'Alphabétisation et à l'Enseignement Originel*
- *Le Président du Comité d'Orientation du Projet*

Le Conseil National du Patrimoine Culturel est chargé de :

- *Définir la stratégie nationale de Sauvegarde et de Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien et superviser sa mise en œuvre,*

la géologie, du progrès historique et scientifique ne fassent pas disparaître notre patrimoine culturel.

LA VALORISATION DE NOTRE PATRIMOINE :

Il s'agit là d'une double opération :
Faire ressortir clairement la richesse culturelle et spirituelle de notre patrimoine, et en même temps, tirer de cette richesse là des profits donc un enrichissement matériel pour le pays. Cet objectif suppose l'encouragement du tourisme culturel et des activités artisanales traditionnelles.
Il est intimement lié aux politiques de Lutte contre la Pauvreté et d'encouragement des initiatives individuelles et associatives.

LA GESTION RATIONNELLE DU PATRIMOINE :

La spécificité de la tâche à accomplir dans ce cadre, exige la création d'un environnement juridique spécifique et la naissance de structures administratives légères à même de faire contribuer tous les acteurs culturels à ce vaste et ambitieux projet.
C'est donc autour de ces idées – force que s'est constitué le Projet et c'est en partant de ces principes là que les intellectuels, cadres artistes, présents à ces journées du 14, 15 et 16 novembre ont débattu longuement.
Les séminaristes se sont scindés en quatre ateliers :

1) Patrimoine tangible :
- les manuscrits
- les villes anciennes
- les sites archéologiques

2) Patrimoine intangible :
- la poésie
- la musique
- le folklore etc...

3) Patrimoine – développement
- tourisme culturel
- artisanat

4) Communication :
- cibles de communication
- calendrier d'actions

Les séminaristes ont discuté longuement, librement et ont émis des suggestions et des recommandations que le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien prendra certainement en compte.

En tous cas, il est certain que ce Projet, extrêmement important pour notre avenir, a vu analysées, évaluées, soupesées toutes les formes possibles de son action.
Aujourd'hui, c'est au tour des responsables du Projet de rentrer en action, et de mener à bien cette tâche historique ardue qui leur a été confiée. Nous sommes surs qu'ils se montreront à la hauteur des défis.

La création du projet « Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien répond à une nécessité de plus en plus pressante : élaborer et mettre en œuvre une stratégie globale visant à protéger et valoriser le patrimoine culturel mauritanien dans toute sa diversité.

Financé conjointement par la Banque mondiale et la République Islamique de Mauritanie, ce projet concrétise la volonté de l'Etat d'accorder au patrimoine culturel toute l'attention qu'il mérite.
Le Projet s'assigne comme mission permanente la sensibilisation de l'opinion publique nationale et internationale sur la nécessité impérieuse de préserver et valoriser le patrimoine culturel mauritanien

Projet sauvegarde
et valorisation du patrimoine culturel

Du concept à l'action

M'Bareck O/ Beyrouk

Le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel mauritanien débute son action. Les 14, 15 et 16 Novembre, les responsables de ce projet ont appelé à un séminaire de lancement de ses activités. Plusieurs dizaines de personnes intellectuelles, artistes, journalistes ont répondu à cet appel.
Il s'agissait pour les responsables du Projet d'exposer les ambitions qu'ils se donnent, d'ouvrir un débat fructueux sur la sauvegarde et la valorisation de notre patrimoine et d'expliquer les méthodes de gestions et les procédures de financement adoptées par le Projet.
Ce projet est le produit d'un constat et d'un défi.
Le constat, c'est celui du mauvais état de notre patrimoine culturel tangible (villes anciennes, sites archéologiques, manuscrits...) et de la déperdition de notre patrimoine culturel intangible (poésie, musique, folklore traditionnel).
Le défi consiste à refuser cette lente déliquescence qui paraissait, à bien des égards comme inéluctable, et d'œuvrer résolument pour la restauration de cette partie essentielle de nous-mêmes que représente ce patrimoine culturel.
Ce constat, ce sens du défi ont été porté par les ambitions de deux hommes de culture : M. Jean Mazurelle, représentant – résident de la Banque mondiale, et M. Said O. Hamody aujourd'hui ambassadeur de notre pays à Washington.
La Banque mondiale? On croyait cette institution internationale, uniquement préoccupée par la bonne santé économique des Etats, ou par l'adoption par les pays en voie de développement de mesures financières drastiques!. Mais non ! Il est devenu aujourd'hui de plus en plus évident qu'aucun développement ne saurait être viable s'il ne s'accompagne d'une véritable renaissance culturelle. Et les institutions économiques internationales sont désormais obligées de tenir compte du facteur culturel dans tous leurs programmes !

Le Projet Sauvegarde et Valorisation du Patrimoine Culturel Mauritanien, créé par le gouvernement mauritanien, soutenu par la Banque mondiale se devait d'abord, pour mettre toutes les chances de réussite de son côté, s'assurer de la participation active de toute l'élite culturelle du pays. C'est pourquoi, ses prometteurs organisèrent le colloque international sur le Patrimoine Culturel mauritanien qui se tint du 29 novembre au 1er décembre 1999 à Nouakchott et qui vit affluer chercheurs experts internationaux, hommes de culture mauritaniens, artistes de leurs bords.
Les travaux des séminaristes ont tourné sur tous les aspects de notre culture et ont débouché sur la distinction des trois axes principaux, sur lesquels devrait s'articuler le Projet.

LA SAUVEGARDE DU PATRIMOINE CULTUREL :

Il s'agit d'œuvrer pour que les traces de notre culture ancienne ne soient pas effacées et pour que les aléas du climat, de

- création dans chaque université, d'un cercle de professeurs et d'étudiants qui participeront activement aux activités du Forum
- établissement de liens avec toutes les universités s'intéressant au patrimoine
- mise sur pied de composantes nationales et régionales de ce réseau global
- l'application de mécanismes conjoints et appropriés entre les universités dans le domaine du patrimoine
- l'impulsion d'une coopération entre les praticiens de la préservation du patrimoine, les responsables et les universités sur les plans : international, régional ou national
- la création d'une base de données locale et nationale du Forum UNESCO.
- l'encouragement de l'enseignement du patrimoine culturel dans les université et la création de chaires UNESCO pour le patrimoine
- l'identification de projets opérationnels concrets impliquant une coopération inter-universitaire.

Le réseau Forum UNESCO a, au fil de ses réunions et séminaires, affiné peu à peu ses méthodes et introduit de plus en plus dans les esprits des universitaires et des organismes culturels l'idée de la nécessité de la sauvegarde du patrimoine culturel et historique.

Activités intenses

La première réunion du Forum, organisée à Valence a réuni près de 80 participants venus de 41 pays différents.

Le deuxième séminaire international organisé par le Forum s'est tenu en 1997 à l'Université Laval du Québec et a permis de mettre sur pieds des structures pour le réseau.

Le troisième séminaire s'est tenu lui, à l'Université Deakin de Melbourne et s'est appesanti sur le développement des projets de coopération internationale dans les domaines du patrimoine.

Le quatrième séminaire du Forum UNESCO s'est réuni à l'Université d'Al Akhawayn de Fès en 1999 et à porté surtout sur la valorisation du caractère universel du réseau et le renforcement du dialogue Nord-Sud dans le domaine du patrimoine, par le renforcement de la présence des universités africaines.

Le cinquième séminaire international du Forum – UNESCO se tiendra dans les deux villes de Beyrouth et de Byblos entre le 11 et le 15 décembre 2000 et se penchera sur l'étude d'un projet de charte pour le Forum, ainsi que sur les aspects socio - économiques des questions du patrimoine et les échanges de savoir – faire et de connaissance entre les universités.

Le Forum UNESCO a également, durant ses courtes années d'existence organisé, en plus de ces séminaires internationaux, des séminaires régionaux (Buenos Aires, en Argentine, Santiago de Cuba, Lund en Suede) et des ateliers de formation (carthagene en Colombie et Tallin en Estonie), et créé des chaires UNESCO pour le patrimoine (Melbourne en Australie et Laval au Québec).

L'Université de Nouakchott ne fait pas encore partie de la liste des universités participantes à ce forum. Il serait souhaitable qu'elle s'y ajoute rapidement, surtout que la naissance d'un projet de sauvegarde du patrimoine culturel mauritanien a donné un élan véritablement nouveau à ce domaine.

M'Bareck O/ Beirouck

UNESCO
Un forum universitaire international pour le patrimoine

Un peuple c'est en grande partie sa mémoire culturelle. C'est son patrimoine civilisationnel qui le définit, avant tout. C'est pourquoi la conservation et la protection du patrimoine sont une des grandes ambitions que se donnent les nations et l'une des tâches prioritaires que s'est donnée l'UNESCO.

Objectifs majeurs du Forum

L'organisation mondiale de la culture a ainsi crée en 1996, en collaboration avec l'Université Polytechnique de Valence, en Espagne, un réseau «Forum Unesco - Université et patrimoine ». Les objectifs majeurs de ce forum, tels que définis par ses organisateurs sont les suivants :

- Mobilisation humaine technique des universités pour coopérer aux plans national et international à la sauvegarde du patrimoine culturel matériel et immatériel
- Création entre universités d'un réseau national et international de solidarité, et d'échanges de savoir – faire et de compétence
- Transfert de savoir – faire d'une université à l'autre par le biais de la coopération
- intégrer les étudiants dans la lutte pour la préservation du patrimoine afin de sensibiliser les décideurs et cadres de demain à la nécessité de sauvegarder ces témoignages culturels
- encourager les études universitaires dans le domaine universitaire
- promouvoir à travers la notion d'un patrimoine commun de l'humanité, le dialogue entre les cultures et la bonne entente entre les peuples.

Stratégies pour l'action

Ces objectifs tels que tracés sont servis par des «stratégies pour l'action » élaborées par les experts de l'UNESCO et les universitaires, largement débattues dans les séminaires et réunions du «Forum UNESCO. Ces stratégies sont les suivantes :

Message du Directeur Général de l'UNESCO à l'occasion de la journée internationale de la tolérance

La vertu de clémence est de n'être forcée, elle descend comme la double pluie du ciel, écrivait jadis le grand Shakespeare. Mais hélas, en ces temps difficiles, cette précieuse vertu qu'est la compassion est trop souvent mise à très rude épreuve, dans trop de régions du monde. Il en va de même pour cette autre vertu qui lui fait pendant : la tolérance. La compassion et la tolérance, nous le savons trop bien, exigent un grand effort de volonté, une démarche consciente et opiniâtre de l'esprit pour imaginer et ressentir les sentiments, les pensées, les valeurs et les perceptions d'autrui.

La guerre se nourrit de l'intolérance. La paix a besoin de son contraire. C'est pourquoi le système des Nations Unies, et en son sein l'UNESCO, célèbre le 16 novembre la journée internationale de la tolérance. Pour l'UNESCO, cette journée rappelle qu'en adoptant, le 16 novembre 1995, la Déclaration de principes sur la tolérance, les Etats membres ont entendu marquer symboliquement leur volonté commune de traduire leurs idéaux dans la pratique, au moyen de législations rigoureuses et de mesures éducatives efficaces. La quête de la paix, qui est au cœur même de la mission de toute la famille des Nations Unies, prend appui sur la tolérance. Mais, malheureusement, au risque de faire mentir le poète, ni la compassion ni la tolérance ne descendent comme la douce pluie du ciel. Elles exigent un immense effort d'éducation et de dialogue.

Nous ne parlons pas ici de la tolérance dans son sens négatif, qui serait une sorte d'indifférence dédaigneuse envers les autres. Tout au contraire, nous considérons la tolérance comme une ouverture positive de l'esprit qui permet de comprendre les autres, et, ainsi, de mettre en évidence ou de tisser des liens éthiques communs. Il est bien connu que les préjugés, les rancunes, les peurs accumulés, qui se nourrissent d'une ignorance mutuelle persistante, sont les germes de la guerre. En remplaçant cette méfiance anxiogène par une meilleure connaissance de la culture et des aspirations de l'autre, il nous est plus facile de nous comprendre et d'ouvrir la voie à une paix durable.

Tels sont les objectifs proclamés et l'axe fondamental de la mission éducative de l'UNESCO, sous toutes les latitudes. Telle est aussi l'essence même de l'engagement de l'UNESCO : contribuer à sauvegarder les témoignages exceptionnels du passé de l'humanité sur tous les continents pour les donner à tous en partage . Tels sont aussi les axes qui doivent nous guider pour explorer les orientations futures de la science. Telle est, en somme, la mission de l'UNESCO : mieux sensibiliser chacun à ce qui nous est commun à tous.

L'Organisation des Nations Unies a placé l'année à venir sous le signe du dialogue entre les civilisations. Ce sera là une autre façon de mettre en évidence les vertus de l'exploration et de l'échange culturels. Nous engageons instamment les nations et les citoyens, les gouvernements et les organisations non gouvernementales, à prendre part, au dialogue dans l'estime et le respect mutuels.

C'est là précisément la forme de tolérance universelle que l'UNESCO encourage et célèbre aujourd'hui.

Koïchiro Matsuura

Editorial

La Mauritanie a fêté le 28 novembre dernier le quarantième anniversaire de sa naissance en tant que nation indépendante. Une heureuse occasion pour féliciter l'ensemble du peuple et ses dirigeants. Une occasion aussi pour souligner les immenses progrès accomplis durant cette période dans les domaines de l'éducation et de l'éradication de l'illettrisme.

Il est bien fini le temps où l'école apparaissait aux yeux des mauritaniens comme un lieu de déperdition culturelle, et où certaines familles traditionnelles rivalisaient d'imagination pour faire échapper leurs enfants aux bancs. Aujourd'hui (chiffre inimaginable et y a seulement quelques années) 97% des enfants en âge d'aller à l'école vont en classe. Un pourcentage que nous envieraient bien des nations, beaucoup plus vieilles.

Du sursaut quantitatif, nous passons aujourd'hui à l'amélioration qualitative.

La réforme récemment introduite prône le renforcement des matières scientifiques et l'apprentissage des langues étrangères : un parti-pris de modernité qui facilitera à notre jeunesse l'entrée dans ce siècle de la mondialisation.

Mais l'ambition éducative va au-delà de la jeunesse scolaire. Elle s'adresse aussi aux adultes. La lutte contre l'analphabétisme a été depuis 15 ans au centre des préoccupations des autorités publiques. La création d'un secrétariat d'Etat chargé de la lutte contre l'analphabétisme a donné un formidable élan au mouvement d'éradication de l'ignorance. La campagne «savoir tous » lancée à l'initiative du Chef de l'Etat, lui-même et appuyée par l'ensemble du corps politique et de la société civile est en train de porter ses fruits.

Bien sûr, ces dernières années ont aussi vu naître un véritable boom économique et social. La Mauritanie, hier société bédouine, coupée du monde, est très rapidement entrée dans la modernité.

Mais il reste que pour nous, la culture et l'éducation restent le thermomètre le plus éloquent de la santé d'une nation. Et sur ce plan, tous les mauritaniens peuvent être fiers des réalisations accomplies.

La commission Nationale pour l'Education la Science et la Culture n'a ménagé aucun effort pour participer pleinement à ce grand élan de développement culturel et scientifique. Avec l'appui des organisations dont elle assure la représentation (UNESCO, ALESCO, ISESCO, Agence de la Francophonie) elle a mené d'intenses activités, organisé et participé à de nombreux séminaires, porté appui à nombre de projets culturels. Nous avons aussi été la courroie de transmission fidèle entre les autorités, les ONG nationales d'une part et ces organismes internationaux d'autre part.

La revue El Mawkib que vous avez entre les mains, se veut l'écho de nos activités, de celles des organisations culturelles internationales, mais aussi, un lieu de réflexion et de débats intellectuels.

Nous ne pouvons en ce quarantième anniversaire de notre pays qui coïncide avec les débuts d'un siècle, que féliciter les pouvoirs publics, les organisations internationales de la culture et de l'éducation, les ONG culturelles nationales et toute notre classe intellectuelle, de l'immensité des acquis réalisés.

Cela ne nous empêche nullement d'exiger de tous de nouveaux efforts afin d'impulser encore plus le mouvement culturel et éducationnel de notre peuple.

Ely Ould Bouboutt

SOMMAIRE

Message du Directeur Général de l'UNESCO à l'occasion de la journée internationale de la tolérance

UNESCO
Un forum universitaire international pour le patrimoine

Projet sauvegarde et valorisation du patrimoine culturel :
Du concept à l'action

Kosovo : Le saccage organisé du patrimoine

La Francophonie adopte la déclaration de Bamako pour garantir le respect des valeurs démocratiques dans l'espace francophone

Naissance de la Presse en Mauritanie 1944-1951

Analyse des politiques d'ajustement structurel (P.A.S) en Afrique

« LES PHILOSOPHES ET LA GUERRE »
de Fathi Triki

Les lumières en question

KARL POPPER ET THOMAS KUHN :
CONTROVERSES AUTOUR DE LA NOTION DE SOCIOLOGIE DES SCIENCES

Al Mawqib Al Thaqafi

Responsable de la publication
Ely Ould Boubout

Rédacteur en Chef
Mohamed Lemine Ould Mounir

Directeur Technique :
Mohamedou Ould H'Dhana

Directeur Délégué
(édition française)
M'Bareck Ould Beyrouck
Assisté de : Ahmed Ould Cheikh

Service suivi et abonnements :
Responsable : Souleymane Ould Bouna Moctar
Assisté de : Mohamed Ould Amar Abal
Abderrahmane Ould Mohamed El Hafedh

Ont collaboré à ce numéro :
Racine Oumar N'Diaye
Bâ Oumar Math
Mohamed Ould Mekhallé
Yacoub Ould El Ghassem
Diallo Alpha
Sidi Ould Sidi Bouna

Saisie et maquette :
CNESC

Impression : IMPRIMERIE EXPRESS

Al Mawkib Al thaqafi

Les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défenses de la paix.

Message du Directeur Général de l'UNSECO à l'occasion de la journée internationale de la tolérance

Naissance de la Presse en Mauritanie 1944-1951

"LES PHILOSOPHES ET LA GUERRE" de Fathi Triki

Les Lumières en question

Directeur de la Publication : Ely Ould Bouboutt